حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مشروع أنابيب شط العرب 1947-1958م: دراسة وثائقية في تحديات المشروع وأثرها على العلاقات الكويتية-العراقية

Shatt Al-Arab Pipeline Project 1947-1958: A Documentary Study of the Project's Challenges & their Impact on Kuwaiti-Iraqi Relations

عبد الله أحمد النجدي

قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة الكويت

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الحولية 46 - الرسالة 677

عدد (2) - 1447 هـ / 2025 م

• ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان : ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.

ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

• الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.

سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

• الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.

سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.

ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.

أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: www.mandumah.com

UIrich's Periodicals Directory 263117

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983،المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحولية السادسة والأربعون
الرسالة السابعة والسبعون بعد المئة السادسة/ عدد 2
1447 هـ/ 2025م

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت

هيئـة التحريـر

- **أ. د. تغريد القدسي-غبرا**
  القائم بأعمال رئيس التحرير
  قسم دراسات المعلومات – كلية العلوم الإجتماعية – جامعة الكويت
  taghreed.alqdsi@ku.edu.kw

- **أ. د. أمين عواد مهنا المشاقبة**
  قسم العلوم السياسية – الجامعة الأردنية – الأردن
  almashaqbeh-amin@hotmail.com

- **أ. د. سند أحمد عبد الفتاح**
  قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة الكويت
  Sanad.abdelfattah@ku.edu.kw

- **أ.د. عدنان يوسف العتوم**
  قسم الإرشاد وعلم النفس التربوي – جامعة اليرموك – الأردن
  atoum@yu.edu.jo

- **أ.د. محمد أحمد السيد**
  قسم الفلسفة – كلية الآداب – جامعة الكويت
  m.elsayed@ku.ed.kw

- **د. أسعد هاشم الصالح**
  رئيس قسم لغات وثقافات الشرق الأوسط – جامعة إنديان – الولايات المتحدة الأمريكية
  alsaleha@indiana.edu

- **أ. مها ابراهيم المسعد**
  مديرة التحرير
  maha.almsad@ku.edu.kw

الهيئـة الاستشارية

- **أ. د. إبراهيم السعافين**
  قسم اللغة العربية – الجامعة الأردنية

- **أ. د. ســـاري حنفــي**
  رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع – الجامعة الأمريكية – بيروت
  sh41@aub.edu.b

- **أ. د. عبدالله بن ناصر الوليعي**
  قسم الجغرافيا – جامعة الملك سعود
  aalwelie.c@ksu.edu.sa

- **أ. د. مأمــون فنــدي**
  مدير معهد لندن للدراسات الاستراتيجية – المملكة المتحدة
  mamounf@googlemail.com

قواعد النشر في حَوْليّات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة

- حوليات الآداب والعلوم الإجتماعية: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصيلةَ باللّغتَيْن العربيَّةِ والإنجليزيَّة في مجال العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة التي يتوفر فيها ما يأتي:
- أنْ تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقل التّخصّص.
- لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضًا تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحوليات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهد بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
- ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
- يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط Simplified Arabic 14 للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
- يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعًا باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (200) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المستخدم، وأبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
- يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهمّ مؤلفاته وأبحاثه.
- تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
- في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
- يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية American Psychological Association (APA7) من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
- كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعًا بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7).

مثال (Courtois, 2001)

- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقًا لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing With Style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

http://www.apastyle.org

- يجب أن تشتمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

http://journals.ku.edu.kw/aass

شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحوث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

http://journals.ku.edu.kw/aass

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقًا وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

P-ISSN: 1560-5248 | E-ISSN: 2960-2114

http://journals.ku.edu.kw/aass

E-mail: aass@ku.edu.kw

كلمة رئيسة التحرير

بعد ندوتنا عن موضوع "القراءة" التي جرت بالتعاون مع مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية لا يسعني إلا أن أؤكد على أن أمتنا العربية أمة لا تقرأ. هذا الموضوع الذي يبدو أنه قديما هو جديد بحلته ويجدده موضوع التكنولوجيا وتغيرها الدائم. وهذا يضعنا جميعا أمام تحدي كبير، فالهوة بيننا وبين السياسات تعكس الهوة بين تغير التكنولوجيا الدائم وسرعة تماشي التشريعات القانونية وتنفيذها لتتماشى مع تغير التكنولوجيا الدائم. بل يزيد من هذه الهوة اعتماد كل فرد على من يليه في المسؤولية، فإذا اعتمد كل واحد على الآخر ولم يفعل الأول ولا الثاني وقعنا في مشكلة كبيرة أدت إلى نقصان في العمل وعدم اكتمال خطواته. هذا يقودنا للإحساس بالمسؤولية تجاه ما نقوم به ولامتلاكنا لحس المبادرة فيما نقوم به.

إن الإحساس بالمسؤولية هو الدافع لحس المبادرة حساس يجذره أخلاقيات العمل وامتلاكها ولا يمكن لهذه الأخلاقيات أن توجد إذا لم يكن الشخص من ممتلكي هذه الأخلاقيات أصلا. فالشخص المبادر يحس بالمسؤولية المهنية تجاه عمله وخاصة إذا كان من ممتلكي الأخلاقيات كالأمانة، العدل، المساواة، الصدق، الإتقان في العمل والغيرة عليه. كلها أخلاقيات يحث عليها ديننا ومجتمعنا.

في عدد ديسمبر 2025 الذي هو بين يدي القارئ عدة رسائل تبدأ بالرسالة 677 وبعنوان مشروع أنابيب شط العرب 1947–1958م: دراسة وثائقية في تحديات المشروع وأثرها على العلاقات الكويتية – العراقية للدكتور عبد الله أحمد النجدي من قسم التاريخ – بكلية الآداب – جامعة الكويت. وكما يستدل من العنوان فإن هدف الدراسة هو العرض التفصيلي لأهم مراحل التخطيط والمفاوضات السياسية لمشروع أنابيب شط العرب بين الكويت والعراق في الفترة ما بين عامي 1947 و1958. ليقوم الباحث بهذه الدراسة تتبع الأحداث زمنياً Chronically من بداية ظهور الفكرة، وحتى انتهاء المباحثات السياسية بين العراق والكويت عام 1958م. تظهر الدراسة أن دور بريطانيا الوسيط في المفاوضات بين طرفي الاتفاق لم يكن بمستوى ما كان المتوقع منه. ما زاد من التوتر بين البلدين، الكويت والعراق، وأدخلهما في فترة من التوتر الشديد دفع كليهما لاتخاذ الخطط التي تخدم مصالحهما الاقتصادية والسياسية.

ولولا ذلك لسار البلدان في تحسين علاقتهما، وتجنبا كثيراً من المشاكل اللاحقة التي استمرت لوقتنا هذا.

الرسالة الثانية برقم رسالة 678 بعنوان الطواحين المائية في مدينة نابلس بفلسطين وأوديتها خلال القرن التاسع عشر للأستاذ الدكتور محمد ماجد الحزماوي من قسم العلوم الإنسانية – كلية الآداب بجامعة قطر. كما يقول الباحث فإن الدراسة تهدف لتسليط الضوء على الطواحين المائية لأنها تعد إحدى المنشآت العمرانية الصناعية لطحن الحبوب في منطقة نابلس خلال القرن التاسع عشر. شملت الدراسة أسماء الطواحين التي كانت موجودة أثناء فترة الدراسة. انتقلت بعدها الدراسة لآلية عمل هذه الطواحين من حيث اعتمادها على مياه الأودية والعيون. أخير تناول الباحث في هذه الدراسة وقف الطواحين ونظام الاستبدال. انتهت الدراسة بالتأكيد على أن كثرة وجود الطواحين المائية ما هو إلا د دليلاً على أن الزراعة في نابلس كانت العمود الفقري للحياة الاقتصادية للأهالي هناك والتي تم استبدالها بالطواحين الجديدة الكهربائية. ورغم ذلك يرى الباحث أنها لا تزال معلما تراثياً وطنياً ودليلا على وجود الفلسطينيين وتشبثهم بأرضهم.

الرسالة الثالثة في هذا العدد تحمل الرقم 679 وعنوانها أسماء محافظات المنطقة الشرقية ومراكزها: دراسةٌ في دلالاتها وعلل تسميتها وتحسين غريبها وفق رؤية 2030م. للدكتورة وداد بنت صالح القرعاوي بقسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل- بالمملكة العربية السعودية. كما يستدل من العنوان فالرسالة تهدف إلى دراسة أسماء محافظات المنطقة الشرقية ومراكزها، دلالاتها، علل تسميتها، تاريخها، وصولا لما يثبت مناسبتها أو الرغبة باستبدال الاسم عندما يثبت أهمية الاستبدال. كل ذلك استنادا لرؤية المنتسبين وتماشيا مع رؤية المملكة التطويرية 2030. كما تذكر الباحثة فإن أهم ما خلص له البحث هو التوصية بشأن تشكيل لجنة تهتم بدراسة الأسماء الجغرافية في المملكة العربية السعودية ودراسة استبدال ما هو مطروح للاستبدال.

الرسالة الرابعة في هذا العدد تحمل الرقم 680 وبعنوان موقف الفَرّاء من لغة قريش: نظراتٌ في ما نسبه السيوطيُّ إليه في ضوء "لغات القرآن" للفرّاء للدكتورة هلل فوزي المجيبل من قسم اللغة العربية وآدابها من جامعة الكويت. وكما تذكر الباحثة

فإن الهدف من الدراسة فحص نص يرويه جلال الدين السيوطي في عملين له هم " المزهر" و" الاقتراح" لأبي زكريا الفراء الذي كان يفضل لغة قريش كما ترينا أعماله سالفة الذكر. فعلت الباحثة ذلك عن طريق الإجابة عن عدة تساؤلات بشأن لغة قريش ثم أنهت الدراسة بالتساؤل بشأن ما يعتبر من المسلمات.

الرسالة الخامسة والأخيرة في هذا العدد تحمل الرقم 681 وبعنوان رواتبُ مُوَظّفي المسجد الحرام من خلال دفتَرَيْ معاشاتِ أئمةِ وخطباءِ وشيوخِ وموظّفي المسجد الحرام بمكّةَ المكرّمة لشَهْرَيْ صفر وربيع الأوّل سنة 1300هـ/1883م. للأستاذ الدكتور أحمد حامد القضاة من قسم التاريخ بكلية الآداب بجامعة عجلون الوطنية. تضيء هذه الدراسة على المخصصات المالية التي كانت الدولة العثمانية ترسلها لموظفي المسجد الحرام. تستقي هذه الدراسة معلوماتها من تفحص دفترين هما دفتر المعاشات المحفوظ في أرشيف مجلس الوزراء التركي بإسطنبول إضافة لدفتر معاشات الأمة بمكة المكرمة الموجود في أرشيف أوقاف الحرمين الشريفين بإسطنبول كذلك. عملت الدراسة على المعلومات المستقاة من هذين الدفترين والكشف عن قيمة رواتب الموظفين واختلافاتها وأشارت الدراسة إلى أبز الوظائف في المسجد الحرام. انتهت الدراسة إلى أن المسجد الحرام تمتع بعناية الدولة العثمانية وخصص له ميزانية خاصة لأهميته الدينية.

.

أ.د. تغريد محمد القدسي-غبرا

القائم بأعمال رئيس هيئة التحرير

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v46i677.1623
الرسالة (677)
قدمت في: 2024/9/29
أجيزت في: 2025/3/17
• **للاستشهاد:**
النجدي، عبدالله أحمد عبدالرحمن. (2025). مشروع أنابيب شط العرب 1947-1958م: دراسة وثائقية في تحديات المشروع وأثرها على العلاقات الكويتية- العراقية. *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* (46) 677

مشروع أنابيب شط العرب 1947-1958م: دراسة وثائقية في تحديات المشروع وأثرها على العلاقات الكويتية-العراقية

Shatt Al-Arab Pipeline Project 1947-1958: A Documentary Study of the Project's Challenges & their Impact on Kuwaiti-Iraqi Relations

عبد الله أحمد النجدي
قسم التاريخ - كلية الآداب – جامعة الكويت

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السادسة والأربعون 1447هـ/2025م

د. عبد الله أحمد عبد الرحمن النجدي

- أستاذ مساعد في التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة الكويت، حصل على شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة الكويت عام 2004، ودرجة الماجستير في الدراسات الخليجية من جامعة إكستر البريطانية عام 2009، ودكتوراة الفلسفة في الدراسات العربية والإسلامية عن أطروحته "الشيخ عبد الله السالم الصباح (1895 – 1965) من جامعة إكستر البريطانية عام 2014.
- البريد الالكتروني: a.alnajdi@ku.edu.kw

الإنتاج العلمي:

أولا: الكتب:

1 - كتاب "الشيخ عبد الله السالم الصباح 1895 – 1965م" راعي دولة الرفاه الاجتماعي. (2024) وهو ترجمة عربية لرسالة الدكتوراة باللغة الإنجليزية التي قدمها المؤلف لجامعة اكستر البريطانية في عام 2014م.

2 - تحرير كتاب "مجلس الإنشاء (1952 - 1963م) (2023) بدايات التنظيم والعمران في الكويت"، وهو مرجع تاريخي مكون من ثمان مجلدات توثق محاضر اجتماعات هذا المجلس التي تغطي بداية حقبة النهضة الإنشائية والتنموية الحديثة في دولة الكويت.

ثانياً: البحوث:

1 - الحملة العثمانية على البحرين عام 1559م، شهادة قائد مجهول. (2021، يونيو) نشر في العدد (4) من دورية "وثائق تاريخية"، وهي دورية ربع سنوية تصدر عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت.

2 - تأمين المياه العذبة لمدينة الكويت 1907 - 1953، الذي أجيز للنشر في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الكويت بتاريخ 25 أغسطس 2020م.

المحتوى

الملخّص 15

مقدمة 17

أولاً - الجذور الأولية لمشروع أنابيب شط العرب قبل عام 1947م 21

ثانياً - المحاولات الأولى لانطلاق المشروع (1947-1952م) 24

ثالثاً - دراسة المشروع وصياغة أهدافه 39

رابعاً - المرحلة الأولى للمفاوضات السياسية 49

خامساً - المرحلة الثانية للمفاوضات السياسية 61

سادساً - المرحلة الثالثة للمفاوضات السياسية 77

سابعاً - المرحلة الاخيرة من المفاوضات السياسية 87

الخاتمة 115

الملاحق 122

الملحق رقم (1) 122

الملحق رقم (2) 123

الملحق رقم (3) 124

الملحق رقم (4) 128

الملحق رقم (5) 130

الملحق رقم (6) 131

الملحق رقم (7) 137

الملحق رقم (8) 138

الملحق رقم (9) 139

المراجع 143

الملخّص

الأهداف: تهدف الدراسة لتقديم عرض جديد وتفصيلي لأهم مراحل التخطيط والمفاوضات السياسية لمشروع أنابيب شط العرب بين دولتي الكويت والعراق في الفترة ما بين عامي 1947 و1958م، والتحديات التي واجهت تنفيذه على أرض الواقع. وتتبع الدراسة منهج البحث التاريخي في طرحها وتحليلها، وشرحها ومقارنتها للمحتوى والمعلومات المتاحة، حيث ترصد وثائقياً تطورات المشروع وتتابع أحداثه زمنياً (Chronical Approach) من بداية ظهور فكرته، وحتى انتهاء فترة مباحثاته السياسية بين العراق والكويت في عام 1958م. وتظهر الدراسة في نتائجها أن دور بريطانيا الوسيط في المفاوضات بين طرفي الاتفاق لم يرقَ إلى مستوى الطموحات المتوقعة، خاصة عندما أدرجوا مسألة ترسيم الحدود ضمن مفاوضات المشروع، وهو ما زاد من يقين الكويت بالأطماع العراقية الكامنة من وراء تقديم التسهيلات لها بشأن تحقيق المشروع، ولذلك ساءت العلاقات ما بين البلدين مع بداية عام 1956م واستمر ذلك حتى نهاية عام 1957م، عندما تعنت العراق في حل مسألة ترسيم الحدود كشرط مسبق لتنفيذ المشروع، مما أدخل البلدين في فترة من التوتر الشديد دفعهما - وبشكل منفرد - لاتخاذ خطط بديلة للمشروع خدمة لمصالحهما الاقتصادية والسياسية. ولولا أن تحقق المشروع بحدود سنة 1958م لسار البلدان في تحسين علاقتهما، وتجنبوا كثيراً من المشاكل اللاحقة التي أرقت علاقتهما ببعض حتى وقت قريب من وقتنا هذا..

الكلمات المفتاحية الدالة: المياه، الكويت،العراق، شط، مشروع.

مقدمة

لطالما كانت الحاجة أساسًا لنشاط الإنسان الاقتصادي، فهي ما تدفعه دائمًا للسعي في طلب الرزق، وتوفير الاحتياجات الأساسية لحياته، من طعام وملبس ومأوى ورعاية صحية وماء عذب، وهناك أيضًا احتياجات غير اقتصادية للإنسان، مثل حاجته للهواء وضوء الشمس (تعريف الحاجة الاقتصادية، 2022م)، ولم يكن الإنسان في الكويت القديمة بعيداً عن ذلك؛ فقد دفعته حاجته الإنسانية المتزايدة لتوفير المياه العذبة -مع بداية القرن العشرين- إلى استحداث فكرة إسالة الماء العذب -القريب من حدود بلاده- في شط العرب عبر الأنابيب إلى مدينته الكويت.

تسعى هذه الدراسة المطولة إلى فهم منشأ هذه الفكرة وتطورها وتحدياتها في تاريخ دولة الكويت؛ إذ إن من الأسباب الأساسية لبروزها ما شهدته هذه البلاد من نقص كبير في كميات المياه العذبة المتوافرة محليًّا، بسبب الزيادة الملحوظة في عدد السكان، وهذه الزيادة كان من محركاتها ما يلي:

أولًا - الهجرات البشرية القادمة إلى الكويت بحثًا عن تحسين مستوى المعيشة والاستقرار الدائم فيها أو الإقامة المؤقتة.

ثانيًا - توافر سمة التسامح التي تحلَّى بها شعب الكويت وحكامه من أسرة آل الصباح، وتقبُّلهم لاستقرار المهاجرين الجدد في بلادهم من غير شروط.

ثالثًا - ما وصلت إليه الكويت من تطور ملحوظ ونهضة تجارية واقتصادية بعد اكتشاف النفط في عام 1936م.

وقد تزايد عدد القاطنين في دولة الكويت من 40 ألف نسمة عند بداية القرن العشرين إلى حوالي 150 ألف نسمة في منتصفه (العبد الرزاق، 1974م)؛ مما أدى إلى ارتفاع معدلات استهلاك مصادر المياه المحلية المتوافرة خلال تلك الفترة، والتي كان علـى رأسها مياه الآبار السطحية قليلة العمق شبه المالحة المتناثرة في داخل المدينة، وفي قراها وبواديها. وكانت إمكانات هذه المصادر محدودة بسبب اعتمادها الأساسي في تعزيز مخزوناتها من المياه العذبة على الأمطار الموسمية شحيحة التساقط خلال فصل الشتاء؛ لذلك عانى الكويتيون باستمرار -وخاصة في فصول صيف النصف

الأول من القرن العشرين- من ندرة مياه شرب الآبار المحلية، ومن ارتفاع أسعارها إن توافرت؛ وهو الوضع الذي اضطرهم للبحث عن مصادر طبيعية بديلة لتوفير إمدادات ثابتة من المياه العذبة لمدينتهم تكون أكثر استدامة (النجدي، مارس 2022م).

وقد تناولت بعض من الدراسات القليلة السابقة، بحسب ما توصل إليه الباحث، جوانب محدودة من موضوع مشروع أنابيب المياه العذبة بين دولتي الكويت والعراق في الفترة الزمنية من عام 1947 حتى عام 1958م؛ حيث ركزت جميعها -في إطار تغطيتها الأساسية- على مسألة العلاقات السياسية التي ربطت بين البلدين، ومن أمثلة ذلك كتاب "الأزمات الكويتية-العراقية 1922-1961م" لمؤلفه فالح فهد الدوسري (الدوسري، 2013م)، الذي يعد دراسة تحليلية لقضية تطور العلاقات السياسية؛ فقد خصص الباحث قسمًا يسيرًا من دراسته لتناول مسألة نقل الماء، وذلك في إطار تبيانه لأزمة الخلافات الحدودية دون التركيز على طبيعة المشاريع التنموية الرابطة بين البلدين. أما الدراسة الثانية فقد تناولت بعضًا من المعلومات العامة عن مشروع الأنابيب، وذلك في إطار مناقشتها لقضايا الحدود والمباحثات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (1950-1960م)، وجاءت باسم "تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة (1961-1973م)"، لمؤلفها محمد نايف العنزي (العنزي، 2001م). وفي الدراسة الثالثة التي جاءت بعنوان "الحدود العراقية الكويتية، دراسة تاريخية وثائقية" فقد بيّن مؤلفها كريم العاني وجهة النظر العراقية الكاملة تجاه قضية الخلافات الحدودية مع الكويت، بصورة مفصلة، بما في ذلك عرضه لشرح مقتضب، جاء في فصل المصالح الاقتصادية والتجارية بين البلدين من دراسته، عن مشروع تزويد العراق للكويت بالمياه من شط العرب خلال الفترة من عام 1953 حتى عام 1964م (العاني، 2013م). وأخيرًا هنالك ترجمة عربية لكتاب مذكرات والدمار غلمن Waldemar Gallman، آخر سفير أمريكي في العراق الملكي من سنة 1954 حتى انقلاب 14 يوليو 1958م، الذي كُتب في الأصل باللغة الإنجليزية وكان بعنوان "نوري باشا السعيد كما عرفته" (والدمار، 2017م)، وقد اهتم الكتاب بذكر تفاصيل ما عاصره السفير الأمريكي من حياة نوري السعيد الأخيرة وقراراته السياسية وبخاصة المتعلقة بشأن مساهماته في تنمية اقتصاد العراق ورخائه، حيث تناول الكتاب موضوع علاقة

الكويت بالعراق ومحاولات نوري السعيد الاستفادة من مشكلتها العالقة، وهي حاجة الكويت إلى الماء العذب المجلوب من العراق في مقابل رغبة العراق في تصدير نفطه الجنوبي من موانئ الكويت.

وهذه الدراسة تسعى -في ضوء ما استُعرض من دراسات سابقة- إلى تناول ما تم تجاوزه وإغفاله من معلومات تفصيلية عن طبيعة مشروع نقل مياه شط العرب للكويت عبر الأنابيب من العراق، وذلك من خلال تقديم تفاصيل جديدة حوله تشمل في مجملها شرحًا وتوضيحًا لأهم المراحل التنسيقية والتخطيطية لهذا المشروع، وكذلك مراحل مفاوضاته السياسية، وبيان الجذور الأولى لانطلاق فكرته ودوافعها ومعوقاتها، والنتائج التي ترتبت على مراحله الزمنية المختلفة، وما آلت إليه تلك المراحل من تحسين أو تدهور لأصل العلاقات السياسية بين البلدين، ومسار تطورها.

ونفترض في هذه الدراسة أن مشروع نقل مياه شط العرب إلى الكويت قد أبرز مجازًا -على المدى القصير- إمكانية مساهمته في تحسين العلاقات الأخوية بين الكويت والعراق، في حين أنه قد أسهم فعليًّا -على المدى الطويل- في زيادة التباعد السياسي بين البلدين، والسبب في ذلك يرجع -في أساسه- إلى عدم صدق نيات حكومات العراق الملكية الكامنة في فترة الخمسينيات من وراء التعهد للكويت بإمدادها في المياه العذبة بلا مقابل، الأمر الذي لم ينجح العراق في تحقيقه دون تنازلات حدودية من الكويت، فقد أثار ذلك الأمر كثيراً من الشكوك والريبة لدى الحكومة الكويتية، خاصة مع غياب تام لوجود التحسن الملحوظ في حلحلة ملفات الخلاف الأخرى بين البلدين، والتي كان على رأسها ملف ترسيم الحدود الدولية الفاصلة بشكل عادل، ونفترض -أيضًا- أن سوء إدارة الحكومة البريطانية لملف المشروع بالنيابة عن حكومة الكويت كان من أسباب فشل تحقيقه، فقد ركزت الحكومة البريطانية جهودها في منطقتي الخليج العربي والعراق على خدمة مصالحها العامة في المنطقة دون الاهتمام بخصوصية تطور العلاقات التاريخية المعقدة بين هذين القطرين العربيين، والتي كانت تظهر في تطوراتها -وبشكل جلي- مطامع أنظمة الحكم في العراق في ضم الكويت أو أجزاء منها.

ويكمن الهدف من هذه الدارسة في سعيها لتقديم معلومات جديدة وتفصيلية بشأن مشروع إسالة مياه شط العرب لمدينة الكويت في نهاية عهد الحكم الملكي

للعراق الحديث في الفترة (1947-1958)، حيث تهدف إلى تغطية ما تم تجاوزه من معلومات لتسد بذلك الفراغ الكبير في تاريخ العلاقات الكويتية-العراقية، وخاصة في جانبه التنموي الاقتصادي المشترك الذي لم يحظ بتغطية مقبولة كما هو الحال مع الجانب السياسي؛ لذلك تسعى هذه الدراسة في أهدافها العامة إلى تبيان أسباب ظهور هذا المشروع، ثم توقفه خلال فترة الخمسينيات وما قبلها بقليل من القرن العشرين، والنتائج المترتبة على ذلك التوقف تجاه تطور العلاقات المستقبلية بين البلدين.

وتهتم هذه الدراسة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة، هي على التوالي:

- ما الجذور الأولية لانطلاق فكرة المشروع؟ وما هي دوافع انطلاق فكرته؟
- ما مدى حاجة الكويت للمياه العذبة من العراق؟
- ما أسباب قبول العراق لفكرة مساعدة الكويت؟
- ما مراحل تطور المشروع من الناحية الفنية والسياسية؟
- ما دور الحكومة البريطانية في تطور مراحل تخطيط وتنفيذ المشروع على أرض الواقع؟
- هل كان للبريطانيين دور في إفشال المشروع، أم أن الكويتيين هم السبب، أو العراق؟
- وأخيرا هل ظل المشروع محل نقاش بين البلدين بعد ذلك أم انتهى بانتهاء العهد الملكي في العراق؟

وتعتمد هذه الدارسة في محتواها على مصادر مهمة في تاريخ الكويت؛ أولها: محاضر اجتماعات مجلسي الإنشاء والبلدية الكويتيان، والتي تعد مرجعًا أوليًّا مهمًّا ومحليًّا تناقش فيه الجوانب التوجيهية والتنسيقية للإقرار بالحاجة لمياه شط العرب، ثم الفنية بعد ذلك لمراحل التخطيط والتنفيذ لمشروع الأنابيب، وثانيها: المصادر البريطانية التي تحتوي على تفاصيل مهمة للمناقشات والمباحثات عن المشروع وأهميته للكويت للفترة الممتدة من عام 1947 حتى عام 1961م، فقد غطت هذه الوثائق مراسلات الحاكم مع البريطانيين، والحكومة العراقية مع السفير البريطاني في بغداد، وغيرها من المراسلات بين الحكومة البريطانية وممثليها في كلتا الدولتين. كما تعتمد الدراسة على مجموعة من المصادر الثانوية، من صحف ومجلات معاصرة لفترة الدراسة، وكتب ودراسات توثيقية وأكاديمية متنوعة أخرى غطت فترة الدراسة الزمنية.

وتتبع هذه الدراسة منهج البحث التاريخي في طرحها وتحليلها، وشرحه ومقارنته للمحتوى والمعلومات المتاحة، حيث ترصد وثائقياً تطورات المشروع وتتابع أحداثه زمنياً (Chronical Approach) من بداية ظهور فكرته حتى انتهاء فترة مباحثاته السياسية بين العراق والكويت في عام 1958م. وينقسم محتوى الدراسة إلى سبعة أجزاء تبدأ بتمهيد تاريخي يغطي ظهور الجذور الأولية لفكرة المشروع (قبل عام 1947م)، ثم جزء ثاني يناقش كيفية صياغة الهدف من المشروع عملياً (1947-1952م)، ثم بحث كيفية دراسة المشروع فنياً (1953-1954م)، ثم النظر في مراحله الأربع المتسلسلة من المباحثات السياسية (1955-1958م). وللوصول لفهم أوسع لطبيعة المشروع وأهميته بين البلدين لا بد من البدء بطرح تمهيد تاريخي للنمو الأولي لفكرة المشروع بين البلدين.

أولاً - الجذور الأولية لمشروع أنابيب شط العرب قبل عام 1947م

برزت فكرة مد أنابيب المياه العذبة من شط العرب إلى مدينة الكويت لأول مرة مع مطلع القرن العشرين؛ إذ عُرضت للنقاش ضمن عدد من الحلول التالية التي قدَّمها حاكم الكويت آنذاك الشيخ مبارك الصباح للبريطانيين لمساعدته في حل أزمة نقص المياه العذبة ببلاده:

1 - بناء محطة لتقطير مياه البحر المالحة.

2 - التنقيب عن المياه الارتوازية العذبة في أنحاء البلاد.

3 - جلب المياه من شط العرب عبر سفن نقل المياه الشراعية أو ما عُرف محليًّا باسم أبوام الماء (Kuwait Ruler, 1912, Nov. 9,13).

4 - مد أنبوب مياه من شبه جزيرة الفاو في العراق إلى الكويت.

وعلى الرغم من نجاعة الفكرة الأخيرة، فإنها لم تحظ بالدعم والتشجيع إلا مع بدء جني دولة الكويت أرباح تصدير إنتاجها النفطي للخارج في عام 1946م، وربما كان سبب ذلك راجعًا بالأساس إلى رغبة حكومة الكويت في تحقيق الحلول الأخرى التي من شأنها أن تحافظ على استقلالية البلاد المائية عن جيرانها.

وقد بُحث مشروع مد الأنابيب من شط العرب لمدينة الكويت للدراسة مرتين في

تاريخ البلاد قبل عام 1947م؛ أولاهما في عام 1914م عندما طُرحت الفكرة على لسان حاكم الكويت السابع الشيخ مبارك الصباح؛ فقد أشار الحاكم، في أثناء مناقشته للمقيم السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي، إلى هذا المشروع كفكرة أولية متاحة للبحث وسريعة التطبيق، توفِّر المياه العذبة لسكان البلاد، وتجنِّبهم معاناة شح المياه العذبة في الأسواق المحلية وارتفاع أسعارها المتكرر كل صيف (Political Agent, 1915, Jan. 4). لكن حكومة الهند البريطانية كان لها رأي آخر في المسألة؛ إذ سعت لإقناع الحاكم بضرورة إنشاء أول محطة تقطير لمياه البحر في مدينة الكويت؛ لأنها ستساهم سريعًا في حل الأزمة، وستكون أكثر فائدة من الناحية الاقتصادية وأمناً من الناحية الاستراتيجية لمستقبل تطور البلاد (Political Resident, 1915, Feb. 12).

بناء على ذلك شرعت حكومة الكويت في بناء أولى محطاتها لتقطير مياه البحر في عام 1915م، التي استمرت أعمال تشييدها حتى عام 1919م، غير أنه عند البدء في تشغيلها عجزت عن إنتاج الحد الأدنى المتفق عليه من المياه العذبة المقطرة يوميًّا وهو 400 طن، كما أن إنتاجها الأولي للمياه لم يكن عذباً تماماً؛ لهذا استمرت شركة مقاولاتها في العمل لإصلاحها حتى عام 1923م، وعندها تأكد فشلها كليًّا من الناحية الفنية واقتناع الكويتيين بعدم جدوى عملية التحلية، مما دفع حكومة الكويت لمطالبة شركة مقاولاتها بإرجاع قيمة تكلفتها كاملة (الغنيم، 2005م، ص10-17؛ مركز البحوث، 2009م، ص38 وما بعدها).

ومنذ مطلع القرن العشرين حتى منتصفه كان اعتماد الكويتيين الأساسي في توفير المياه العذبة يستند على الجهود الأهلية، التي قام بها أرباب أبوام الماء الشراعية ممن عملوا في تجارة جلب المياه العذبة من شط العرب إلى مدينة الكويت بشكل شبه يومي (Political Agent, 1932, May 21)، واستمر نشاطهم في توفير احتياجات الكويت الضرورية من المياه العذبة خلال الفترة الممتدة من عام 1909م حتى عام 1953م. ولكن بداية من ثلاثينيات القرن العشرين واجه ربابين هذه السفن وبحارتها مزيجًا من المشاكل والمصاعب في الحفاظ على استمرارية جلب الماء لمدينة الكويت من شط العرب، وخاصة في فصول الصيف عندما تتزايد حاجات سكان المدينة لاستهلاك المياه العذبة. وتمثلت أهم المصاعب التي واجهوها في استمرار الزيادة

المطردة في عدد السكان المحليين. وفي تبني سلطات منطقة الفاو العراقية لسياسات تعسفية تجاه حركة تنقل أبوام ماء الكويت وبحارتها داخل شط العرب رغم دفع الرسوم والضرائب المفروضة عليها (وذلك بسبب الشك في أن بعضهم يمارس أعمال التهريب للبضائع إلى داخل أراضي العراق (Political Agent, 1932, June 6). وقد أسهم هذان السببان -في مرات عديدة خلال فترة الثلاثينيات وما بعدها من القرن العشرين- في دفع حاكم الكويت للتدخل بنفسه مجددًا لوضع حلول جذرية وأكثر نجاعة تساهم في حل الأزمات المتكررة التي تواجهها البلاد من نقص للمياه العذبة (النجدي، مارس 2022م؛ الغنيم، 1998م، ص 127-130).

وفي خضم هذه المصاعب التي تواجهها الكويت جاءت ثاني الإشارات لفكرة مشروع مد الأنابيب من شط العرب لمدينة الكويت في عام 1937م، وذلك عندما بحث الحاكم الشيخ أحمد الجابر الصباح (1921-1950م) مع البريطانيين مسألة تعزيز وتطوير قدراتها في توفير إمدادات المياه العذبة المجلوبة يوميًّا إلى المدينة؛ إذ كان الدافع لذلك تفاقم الأزمة التي تواجهها البلاد من نقص المياه العذبة في فصل الصيف. وكنتيجة لهذا بُحث المشروع للمرة الثانية كأحد الحلول المطروحة للأزمة، حيث عرض الحاكم على البريطانيين فكرة إنشاء شركة لجلب المياه من شط العرب إلى الكويت عبر الأنابيب (الغنيم، 1998م، ص86-89)، ولكن لم تحظ فكرته بدعم البريطانيين في الخليج؛ وذلك لعدم رغبتهم في تدخل وسطاء لإنجاز المشروع، ولضمان استمراريته بين البلدين (Political Resident, 1936, Sep.18).

وأما ثالث الإشارات فقد جاءت مع تقديم السيد حامد بيك النقيب طلبًا إلى حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح لتأسيس شركة أهلية جديدة مكونة من رأس مال مشترك كويتي- عراقي، لبناء وتشغيل أنبوب إسالة مياه عذبة رابط بين مدينة الزبير في العراق ومدينة الكويت (Political Agent, 1938, Sep. 24). ويعرف السيد حامد بيك النقيب بأنه رجل الأعمال الكويتي الذي ولد في عام 1887م في مدينة الكويت وتوفي في عام 1953م، وكان من أهم المستثمرين في الكويت، وأسس العديد من الشركات التجارية والمشاريع الصناعية، كما كان من أوائل من جلبوا السيارات والمشروبات الغازية إلى البلاد (العلي، أحمد عبد الله، عيسوي، أحمد محمد،

بدوي، محمد، 1988م. ص 65-66؛ اللوغاني، 2012م، ص 31). ولسوء الحظ لم يستدلّ على وجود معلومات تفصيلية لمصير المشروع، لكن يُعتقد أنه بسبب الأحداث السياسية الصعبة داخليًّا في الكويت بين عامي 1938 و1939م (أحداث المجلس التشريعي) ونشوب الحرب العالمية الثانية، وكذلك عدم تشجيع البريطانيين لفكرة التعاون الكويتي-العراقي، اضطرت حكومة الكويت لتبني مشروع آخر محلي بديل لإنشاء شركة مساهمة محلية متخصصة في جلب الماء عبر السفن من شط العرب إلى مدينة الكويت، تشارك فيها الحكومة بنسبة النصف، وما تبقى يقسم بين نسبة للتجار وأخرى للاكتتاب العام (Political Resident, 1938, Oct. 13).

وقد لاقى هذا المشروع الجديد قبولًا كبيرًا من قبل الكويتيين كافة، لا سيما أنه قد فعّل دور الشراكة في العمل بين حكومة الكويت والتجار والأهالي على توفير المياه العذبة وبأسعار رمزية لعموم الكويتيين، ولذلك جاء قرار إنشاء الشركة الجديدة التي سميت شركة الماء في عام 1939م على حساب تحقيق فكرة المشروع التجاري المشترك بين تجار الكويت والعراق لمد أنبوب مياه مدينة الزبير إلى الكويت (Political Agent, 1944, Oct. 17).

وعلى الرغم من اتخاذ حكومة الكويت قرارها السابق الذكر، ودعمها له، فإن هذه الشركة الجديدة واجهت مصاعب جمة في أدائها لأعمالها، ومن ذلك النقص الحاد في عدد السفن العاملة لديها في فترة قيام الحرب العالمية الثانية وما بعدها من سنوات (Political Agent, 1944, Oct. 17)، فقد اضطرت حكومة الكويت في هذا الوضع إلى إعادة النظر بطبيعة قرارها السابق باعتباره حلًّا جذريًّا لمشكلة نقص المياه العذبة في البلاد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ ومن ثم فإنها -فيما بعد عام 1946م- أعادت فتح ملف الحلول المطروح مناقشتها لأزمة نقص المياه العذبة في البلاد؛ بسبب عجز شركتها لنقل الماء عن أداء أعمالها بشكل واضح، وهو الأمر الذي أتاح المجال لإعادة ظهور فكرة مشروع أنابيب شط العرب في تاريخ الكويت بحلة جديدة.

ثانياً - المحاولات الأولى لانطلاق المشروع (1947-1952م)

ابتداء من عام 1947م أخذت محاولات جديدة من بعض تجار الكويت والعراق تظهر لصياغة أهداف مشروع مدّ أنبوب للمياه العذبة من الأراضي العراقية إلى مدينة

الكويت، فقد سعى أصحاب هذه المحاولة لحل الأزمة المائية التي تواجه الكويت باستخدام الطرق التجارية البحتة، وذلك ببيع مياه المشروع بأسعار معقولة تضمن توفير الكميات المطلوبة محليًّا، بالإضافة إلى تحقيق الربح المادي المعقول لمُلّاك الشركة لكي تستمر عمليات الإمداد بالمياه دون خسائر، والتي -في النهاية- من شأنها أن تعمل على تقوية الروابط الاقتصادية بين دولتي الكويت والعراق. ولقد رصدت المصادر البريطانية في عام 1947م تحرُّك بعض تجار الكويت والعراق لجمع رأس مال قدره مليون جنيه إسترليني، بغاية إنشاء شركة متخصصة في إسالة الماء عبر الأنابيب من شط العرب حتى مدينة الكويت. ومن المهم هنا تبيان أن شط العرب هو المنطقة المحيطة بالنهر الناتج عن التقاء نهرَي دجلة والفرات في مدينة القرنة العراقية على بعد 375 كم جنوبي بغداد، ويبلغ طول هذا النهر حوالي 190 كم، ويصبّ في الخليج العربي عند طرف مدينة الفاو، والتي تعد أقصى نقطة في جنوب العراق، ويصل عرض النهر في بعض مناطقه مسافة كيلومتر واحد، ولا يبعد مدخل شط العرب عن مدينة الكويت عند الإبحار مسافة 100 كيلومتر (فرس، 2018م، ص23). لكن لم يبدأ تحرُّك هؤلاء التجار فعليًّا إلا في منتصف عام 1948م (Historical Summary, (1), pp. 64-65)، حينما قدَّم تآلفٌ مكوَّنٌ من خمسة تجار كويتيين وخمسة آخرين من العراق طلبًا لتأسيس شركة خاصة باسم ساندیكا SANDIKA لإسالة الماء العذب من شط العرب حتى مدينة الكويت إلى حكومة الكويت (English translations' Request, 1948, June 26).

وأبدى الشيخ أحمد الجابر الصباح، حاكم الكويت آنذاك، رضاه المبدئي على الطلب، بشرط أن يتمكن أصحاب الطلب من كسب تعهد ملك العراق وحكومته وضماناتهم بعدم قطع الماء عن الكويت في حال تشغيل المشروع لأي سبب كان (Political Agent, 11 March 1949؛ النجدي، مارس 2022م، ص 93-100). وفي تلك الأثناء كانت معنويات أصحاب الشركة وطموحاتهم عالية، وبخاصة الكويتيون منهم؛ لأنهم ظنوا أنه في مقدورهم كسب هذه التعهدات العراقية والضمانات بسهولة، خاصة مع وجود شخصية مؤثرة في مجال السياسة العراقية وبارزة ضمن الأعضاء المؤسسين للشركة، تمثلت في وزير خارجية العراق السابق توفيق السويدي الذي سيصبح رئيس حكومتها لاحقًا (Political Agent, 1948, Sep. 18; Political Resident, 1948, Dec.20).

ولكن المفاوضات -التي استمرت حتى عام 1950م- مع حكومة العراق أسفرت عن فشل أصحاب شركة ساندیكا في كسب التعهدات من الحكومة العراقية والضمانات، وسبب ذلك يعود فعليًّا إلى عدة معوقات أسهمت جميعها في فشل هذه المفاوضات؛ وهي:

أولًا - غياب الدور البريطاني الوسيط في المفاوضات والضامن لتحقيق بنود العقد، وهو الدور الذي سعى له كلٌّ من حاكم الكويت وكذلك أصحاب الشركة من التجار الكويتيين؛ فقد رفضت السلطات البريطانية في الخليج التدخل سياسيًّا للضغط على حكومة العراق من أجل ضمان تعهدها بعدم قطع المياه عن الكويت، أو حتى التوقيع على شروط الاتفاق مع العراق شاهداً على بنود العقد المطروحة لإنشاء الشركة (Foreign Office, 1949, Feb.7).

ثانيًا - تشكيك الصحافة العراقية في النتائج المترتبة على قبول بعض بنود الاتفاق في أثناء فترة المفاوضات؛ فقد أثارت بعض الصحف البَصْرية في عام 1949م موضوع العقد، وأن بعض بنوده تتعارض مع سيادة ومصالح العراق الاستراتيجية، وبخاصة تلك المتعلقة بشأن المناطق الحدودية الملاصقة للكويت؛ مما أسهم في زيادة الضغط على حكومتهم للميل تجاه رفض الاتفاق (Political Agent, 1949, March 22-24).

ثالثًا - وفاة حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر -الداعم الأساسي لفكرة المشروع كونه أحد المشاريع التجارية الحيوية في البلاد- في بداية عام 1950م، فقد شرَع خلفُه في الحُكم الشيخ عبد الله السالم الصباح في تبني فكرة إنشاء محطة لتقطير مياه البحر في الكويت، وذلك خلافًا لما هيَّأ له سلفُه، وبشكل معارض لرأي بعض الكويتيين الذين فضلوا المشروع التجاري لأنابيب شط العرب؛ كونه سيوفر لهم الحل الجذري لأزمات نقص المياه العذبة المستمرة في البلاد، وذلك لأنهم لم يرغبوا في المراهنة مرة أخرى على تجربة محطات التقطير التي سبق أن فشلت محاولتها الأولى بين عامي 1915 و1923م (Political Agent, 1950, Feb. 15).

وعلى إثر ذلك توقفت مفاوضات ملاك شركة ساندیكا مع حكومتي الكويت والعراق بشأن مدّ مياه شط العرب العذبة إلى مدينة الكويت ولم تعد من بعدها للأضواء مجددًا، وعلى الرغم من ذلك ظل الموضوع في ذهن بعض قادة العراق، ومنهم رئيس الوزراء نوري السعيد وبعض أفراد حكومته، الذين بادر بعضهم في أثناء زيارة الشيخ

عبد الله السالم الصباح لبلادهم في عام 1952م إلى طرحها للنقاش.

وفي الواقع شهد مشروع أنابيب شط العرب مرحلة جديدة من تاريخه مع تولي الشيخ عبد الله السالم الصباح للحكم في الكويت عام 1950م؛ إذ دعم الجهود التي تهتم بتوفير سبل الراحة والاستقرار لسكان بلاده كافة وشجعها، بل سعى منذ أيامه الأولى لوضع الحلول الجذرية لأزمة نقص المياه العذبة التي تعاني منها بلاده، والتي كان منها قبوله عرض شركة يوبانك آند بارتنرز (Ewbank & Partners) البريطانية لتقديم الاستشارات الفنية لبناء محطة تقطير لمياه البحر بسعة 600 ألف جالون، (الجالون أو الغالون مقياس للسوائل، انظر الجالون، 2020م)، من المياه العذبة يوميًّا في منطقة الشويخ لخدمة مدينة الكويت وضواحيها، والتي كان من المقرر الانتهاء من تشييدها في عام 1953م. وفي توضيح لحالة الكويت المائية في عام 1950 وأهمية مشروعها لمحطة التقطير، قال ممثل حكومة الكويت في لندن كيمب H. T. Kemp في خطابه لوزارة الخارجية البريطانية التالي: "إن الماء العذب يجلب للكويت من شط العرب عن طريق السفن، وعلى ما أتذكر هنالك 22 سفينة تقوم بالعمل حاليًّا في المجال، وإن سعة نقلها للماء يوميًّا هي 100 ألف جالون. بالإضافة إلى شركة نفط الكويت التي توصل المياه للمدينة بمقدار 120 ألف جالون يوميًّا، ومن المقدر أن يزيد معدل جلبها للمياه يوميًّا إلى 200 ألف جالون يوميًّا. وإن المحطة التي طلبها حاكم الكويت لتقطير مياه البحر ستكون تحت الاستشارة الهندسية لشركة يوبانك آند بارتنرز المحدودة، وهي التي قامت سابقًا بتقديم الاستشارات الفنية لتشييد محطة تقطير مياه البحر الخاصة في شركة نفط الكويت في منطقة الأحمدي. وستكون السعة الإنتاجية لمحطة تقطير مدينة الكويت 600 ألف جالون يوميًّا (بمثل إنتاج محطة تقطير شركة النفط)، ولكن من السهل توسيع طاقتها الإنتاجية إلى مليون جالون يوميًّا، وسيتم إمداد خط للغاز من حقل برقان في جنوب الكويت إلى المحطة، وكذلك سيتم حفر بئرين للمياه الجوفية لمد المحطة بها؛ وذلك لأن الماء المنتج لا يمكن استهلاكه دون خلطه بالمياه الجوفية المالحة بنسبة تتراوح بين 10 و25 بالمائة" (Kemp, 1950, May 2).

وأيضًا شرع في نهاية عام 1950م في تبني أول خطط التنظيم العمراني الحديث لدولة الكويت، والتي كان من المقرر أن يبدأ تنفيذها في منتصف عام 1951م،

وذلك بوجود الدعم الفني والخبرات لمجموعة من الخبراء البريطانيين والعرب الذين سيساهمون بعملهم في الدوائر الحكومية الكويتية في الإشراف على هذه الخطة التنموية الأولى للبلاد (Alnajdi, 2014, p. 121-140).

وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات آنفة الذكر قد شجعت الحكومة البريطانية على مراجعة موقفها تجاه فكرة تبني مشروع شط العرب، هذا الموقف السياسي الذي ابتدأ عام 1938م، وتمثَّل في رفضهم المسبق لأي زيادة في الروابط التجارية والشراكات الخاصة بين دولتي الكويت والعراق، وذلك في ضوء غياب الاكتفاء الذاتي لمدينة الكويت من مصادر المياه العذبة المجلوبة من أراضي العراق (Political Agent, 1938, Sep. 24; Political Resident,1938, Oct.13)، فقد رأى البريطانيون أن استمرار حالة اعتماد الكويت وشركة النفط فيها على العراق مصدرًا أساسيًّا لجلب المياه العذبة ما بعد عام 1950م، قد يشكل عاملًا مهددًا لأمنهم ومصالحهم في المنطقة، لا سيما المرتبطة باقتصاد النفط. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الوضع سيساهم في تعزيز مقدرة الحكومات العراقية على تهديد حكومة الكويت وأعمال شركة النفط الكويتية (KOC) بقطع المياه عنها كوسيلة لتحقيق مطامعها بضم الكويت ككلٍّ لها، ولذلك سعى البريطانيون إلى تعزيز استقلالية الكويت واكتفائها المائي من خلال توفير حاجاتها من المياه العذبة من المصادر المحلية، وذلك في حال أقدمت حكومة العراق على قطع إمدادات المياه العذبة المجلوبة إلى الكويت بالسفن لأي سبب كان (Foreign Office, 1949, May 30).

ومن الحلول التي دعمتها الحكومة البريطانية لتأمين الاكتفاء الذاتي للمياه المحلية في الكويت خلال فترة الأربعينيات من القرن العشرين محاولتهم تشجيع شركة نفط الكويت على تعزيز أعمال بحثهم عن مكامن النفط في أعماق أراضي البلاد بأعمال البحث والتنقيب عن المياه العذبة كذلك. كما دعم البريطانيون فكرة إنشاء محطة لتقطير مياه البحر للكويت منذ عام 1946م، ولكن لم تتحقق أهدافهم بسبب رفض حاكم الكويت لفكرة محطات التقطير كناتج عن تجربة بلاده الفاشلة مع محطة التقطير الأولى التي واجهها في أول فترة حكمه، وكانت المحطة إرثًا من عهد جده الشيخ مبارك الصباح، فقد تم توقيع اتفاقية المحطة في عام 1915م، وبعد فشلها في الإنتاج بكميات مناسبة تم إزالتها من الكويت في عام 1929م (النجدي، مارس 2022م، ص 18–59).

فقد تصور البريطانيون أن وصول الكويت إلى استقلاليتها المائية عن العراق سيتحقق من خلال تشجيع حكومتها على بناء محطاتها الخاصة بتقطير مياه البحر قبل الإقدام على قبول مشروع شط العرب، وذلك سيعطيها القدرة على دحض أي ادعاء لحكومة العراق في ضم الكويت (Political Resident, 1947, July 24). بمعنى آخر، فإن البريطانيين كانوا يرون أنه مع غياب الاستقلالية المائية للكويت عن مصادر المياه العراقية سيكون تشغيل مشروع شط العرب بمثابة دليل يستند إليه العراق لإثبات تبعية الكويت له.

وقد دفع البريطانيون عدة أسباب لتبني هذا الرأي، من ذلك ما نشرته إحدى الصحف العراقية بالبصرة في نوفمبر 1950م؛ وهو مقال هاجمت فيه الصحيفة السياسة البريطانية الساعية لدفع حكومة الكويت لإنشاء محطة تقطير مياه البحر على حساب مشروع أنابيب شط العرب، الذي كان من المأمول منه أن يُعزِّز أواصر "الوحدة" بين القطرين العربيين (British Consulate,1950, Nov. 7) . كما أنه قد وزَّع في الكويت منشورًا داعمًا لمزاعم العراق التاريخية في ضم الكويت، جاء تحت عنوان: "معاناة العراقيين في الكويت"، ادَّعى كاتبوه أن الكويت جزء من العراق، ولا بد من عودتها، وذلك بالمواكبة مع زيارة غير رسمية قام بها متصرف البصرة للكويت في ديسمبر 1951م (Hay, 1952, Jan. 8, p. 169 – 172) .

وبخلاف ما جاءت به السياسة البريطانية السابقة الذكر وأسبابها جاء منتصف عام 1950م ليكون بمثابة نقطة التحول في مسيرة مشروع أنابيب شط العرب؛ إذ بدأ البريطانيون بالتوجه فعليًّا لدعمه تلبيةً لمطالب الكويتيين بضرورة التدخل كوسيط بينهم وبين العراق، وخدمة لمصالحهم الاقتصادية المرتبطة بالتخطيط والتشييد للمشروع في المقام الأول؛ فقد ألحت مجموعة من التجار الكويتيين على المعتمد السياسي البريطاني في الكويت بضرورة دعم جهود تحقيق مشروع أنابيب شط العرب، الذي توقفت المباحثات بشأنه بسبب عدم تدخل حكومته البريطانية كوسيط لضمان عدم قطع العراق لإمدادات مياه المشروع عن الكويت منذ نهاية عهد الشيخ أحمد الجابر في عام 1948م. وأرجع المعتمد البريطاني السبب المبدئي لإصرار تجار الكويت على تحقيق المشروع في المقام الأول إلى رغبتهم العارمة في الاستثمار الزراعي الإنتاجي على ضفتي قناة هذا المشروع الواصل بين العراق والكويت (Gethin, 1950, June 16).

وبعد أن عَلِم البريطانيون بإقدام حكومة الكويت في وقت مبكر من عام 1950م على تنفيذ باكورة خططها للتنمية، والمتمثل بتوقيع عقد مشروع محطة تقطير مياه البحر في منطقة الشويخ، أبدى مكتب الخارجية البريطاني في لندن، المسؤول عن صياغة السياسة البريطانية وتوجيهها في منطقة الخليج، اهتمامه الكلي بفكرة مشروع أنابيب شط العرب، وشجع تبنيها في سبيل تعزيز خطط التنمية الاقتصادية والزراعية والتجميلية في الكويت، ولكن المكتب اشترط -لتحقيق هذه السياسة التنموية- ضرورة ضمان المصالح البريطانية المرتبطة بالتخطيط والإنشاء لهذا المشروع، وذلك من خلال توجيه المعتمد السياسي في الكويت إلى دفع حكومة البلاد لقبول تولي إحدى الشركات البريطانية الكبرى مهمة التصميم للمشروع مهما كانت تفاصيله، سواء ببناء أنابيب نقل للمياه العذبة فقط، أو بأن يتخلل التصميم المقترح للأنابيب قنوات مفتوحة تجري بها المياه العذبة بين شط العرب ومدينة الكويت (Foreign Office,1950, May 30).

ولم يكن قرار مكتب الخارجية آنف الذكر وليد الصدفة، بل كان ناتجًا عن سلسلة من النقاشات البريطانية التي بدأت بتصريح المقيم السياسي في الخليج عند انتهاء زيارته للكويت في شهر مارس 1950م؛ فقد أسند سبب توقف الحديث عن مشروع شط العرب في عهد الشيخ أحمد الجابر إلى رفض حكومته منذ عام 1948م تقديم الضمان للكويت بعدم قطع العراق لمياه المشروع، وأن هذا العامل المانع لتحقيق المشروع قد انتفى مع توقيع الحاكم الجديد الشيخ عبد الله السالم لاتفاقية إنشاء محطة الشويخ لتقطير مياه البحر؛ فمع اتخاذ هذا القرار كان من المتوقع للكويت أن تحقق استقلاليتها المائية -ولو على المدى القريب- مما سيسمح لها بالشروع في مباحثاتها مع الحكومة العراقية بشأن مشروع شط العرب، وهو مما سيترتب عليه استبعاد فكرة التدخل البريطاني كوسيط للحل بين البلدين في حال قطع العراق مياه المشروع عن الكويت (Waterlow, 1950)؛ ولذلك انتهى المقيم إلى النصح بعدم الاستعجال بتشجيع الكويتيين على البدء بتحقيق مشروع شط العرب -لعدم قدرة حكومته على إعطاء حكومة الكويت الضمانات المطلوبة تجاه عدم قطع الحكومة العراقية لإمدادات مياه شط العرب- حتى الانتهاء من إجراءات بناء محطة التقطير في الكويت؛ هذه المحطة التي ستكون البديل الاستراتيجي الأكثر أمانًا للبلاد (Hay, 1950).

وبعد فترة من النقاش داخل الأوساط البريطانية عن فكرة مشروع شط العرب توصل مكتب الخارجية في منتصف عام 1950م إلى ضرورة عرض الموضوع مبدئيًّا على أحد الخبراء المختصين في شؤون التنمية الزراعية والري والتزيين؛ ولذلك وجَّهوا أحد خبرائهم، هو المستر هاي Mr. Haigh، لزيارة الكويت من أجل عمل دراسة مبدئية عن قابلية أراضي الكويت للري والزراعة، وذلك بعد معرفتهم بقرب زيارته للعراق لتقديم بعض النصائح بشأن الطرق المُثلى للتنمية الزراعية والري هناك، ولكنهم فشلوا في هدفهم هذا بسبب اعتذار الخبير عن زيارته المرتقبة للعراق (Furlonge,1951, Jan. 2).

وعلى الرغم من توقف نقاش موضوع إمدادات مياه شط العرب للكويت داخل الأوساط الرسمية البريطانية مؤقتًا، فقد عاد من جديد وبحيوية أكثر مع انتهاء زيارة الشيخ فهد السالم، رئيس دوائر البلدية والأشغال العامة والصحة، إلى لندن في شهر نوفمبر من عام 1950م؛ فقد صرح هذا الشيخ لبعض المسؤولين في أثناء زيارته أنه من الضروري مراعاة الحكومة البريطانية لوجهة نظر الحكومة الكويتية تجاه الأهداف المرجوة من إمداد الكويت بمياه شط العرب. وقد شكل تصريح الشيخ فهد السالم نقلة نوعية في مسيرة تحقيق مشروع أنابيب شط العرب؛ إذ شكل أول تصريح رسمي واضح المعالم لرغبة حكومة الكويت في العهد الجديد لحكم الشيخ عبد الله السالم في إبداء أهدافها من تحقيق المشروع، وهو ما ساهم بدوره في تشجيع الحكومة البريطانية على استئناف مسيرة تحقيق مصالحها الاقتصادية من تحقيق المشروع، وفي هذه الحالة من خلال الشراكة مع حكومة الكويت وليس مع تجارها أو التجار العراقيين. وقد جاء تصريح الشيخ فهد السالم للبريطانيين مركزًا وموجهًا إلى أهمية مراجعة رؤية ووجهة نظر الحكومة الكويتية تجاه هذا المشروع الحيوي، والمتمثلة في رغبة بلاده في تعزيز خططها للتنمية من خلال دعم فكرة تشييد قناة ري مائية مفتوحة تمتد من شط العرب حتى مدينة الكويت، وذلك لاستزراع أكبر قدر ممكن من الأراضي على ضفتي القناة (Foreign Office, 1950, Dec. 15).

وعلى إثر سماع البريطانيين لتصور الشيخ فهد السالم وأهداف حكومته المبدئية من تشييد مشروع شط العرب تحركوا لدراسة إمكانية تحقيق المشروع على أرض الواقع، وذلك من باب التزاماتهم تجاه تطوير الكويت وتحقيق رفاهية شعبها، بالإضافة

إلى التزامهم بحمايتها، وذلك من خلال توجيه حكومتها لاختيار إحدى الشركات العالمية المرموقة لدراسة وتقدير تكاليف تشييد المشروع المبدئية.

وقد رأى البريطانيون أن شركة السير ألكسندر جب Sir Alexandre Gibb ستكون الأفضل والأمثل لتقديم الاستشارات الهندسية والفنية للمشروع؛ لذلك نصحوا المعتمد السياسي في الكويت بضرورة التأكد رسميًّا من وجهة نظر حاكم الكويت تجاه فكرة المشروع، فإن كان قابلًا لها وجب البدء في التواصل مع هذه الشركة الهندسية الاستشارية، ومن ثم يبدأ ممثلوهم الرسميون في سفارتهم في بغداد بالتواصل مع الحكومة العراقية؛ لتسهيل إجراءات عمل الشركة هناك (Furlonge, 1951, Jan. 2).

وفي بداية عام 1951م عبَّر الشيخ عبد الله السالم عن اهتمامه وترحيبه المبدئي بالدعم البريطاني لمشروع شط العرب، وبخاصة فكرة مد أنبوب المياه (Hay, 1951, March 9)، ولكن -مع تطور وتيرة النقاش بين الطرفين- خلال الأشهر اللاحقة بدأ الحاكم في إظهار تحفظه تجاه الاستمرار في مناقشة تفاصيل المشروع مع البريطانيين، وخاصة بعد معرفته منهم أن توفير مياه الشرب للكويتيين ليس فقط هو الهدف المرجو من المشروع، بل أيضًا خدمة خطط التنمية الزراعية والتجميلية في أنحاء بلاده (Hay, 1951, April 13)، والذي على إثره أوقف المباحثات الجارية حوله لأجل غير مسمًّى، وفعليًّا استمر تعطيل تداوله في الأوساط الرسمية حتى ما بعد انتصاف عام 1953م (Pelly, 1953, April 9).

ويُعتقد أن هدف الشيخ عبد الله السالم من اتخاذ قراره السابق الذكر أن يخفف وتيرة الضغوط البريطانية عليه، والساعية لقبول فكرة المشروع وأهدافه دون إتاحة الفرصة لعمل الدراسات الكافية لطبيعته ونتائجه المتوقعة على الكويت وشعبها. ومن المرجح كذلك أن الحاكم أراد من التعطيل انتظار نتائج ما سيؤول إليه افتتاح محطة تقطير مياه البحر الأكبر في بلاده في عام 1953م، وهو ما كان من المتوقع أن يحقق استقلالية بلاده الذاتية في تأمين مياه الشرب محليًّا، ولو كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن، بسبب استمرار الزيادة المطردة في عدد السكان، وبالتالي الاستغناء عن الحاجة إلى إمدادات الماء المجلوبة دوريًّا من خلال السفن من شط العرب إلى مدينة الكويت. أيضًا لربما أراد الحاكم مباحثة حكومة العراق بشكل مباشر في شأن حاجة بلاده

لإمدادها بمياه شط العرب خلال زيارته القادمة للعراق، وذلك لإبعاد كل بوادر الشك تجاه نيات حكومة العراق في دعم بلاده مائيًّا، ولإيفاء حقوق شعبه وطموحاته في تحقيق خطط التنمية البشرية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والزراعية المستدامة في البلاد؛ لذلك فقد تعطل النقاش بين الحاكم والبريطانيين بشأن مشروع أنابيب شط العرب لمدة سنة تقريبًا إلى أن تبادل حاكم الكويت الزيارات مع كلٍّ من ملك العراق ووصي عرشه عامي 1952 و1953م.

وعلى الرغم من تعطل وتيرة المباحثات مع حاكم الكويت لم يفقد المسؤولون البريطانيون في مكتب الخارجية الأمل في تحقيق المشروع؛ حيث تمكنوا في عام 1953م من عرض فكرته على الخبير البريطاني الجديد داخل الإدارة الحكومية الكويتية المسؤول عن مراقبة خطط تنفيذ مشاريع التنمية والإعمار في البلاد "الميجر-جنرال ويليم فريك هاستيد" Major-General William Freke Hasted، بهدف التأكد من إمكانية تحقيقه وفحص جميع جوانبه الفنية. وعند عرض فكرة المشروع عليه، أبدى الأخير تأييده الفني لها؛ إذ أكد أهمية تعزيز الانطلاقة الشاملة لمشاريع التنمية المرتقبة في الكويت به، ونصح بضرورة دراسته جيدًا من النواحي الهندسية والزراعية والاقتصادية، وهو ما يستوجب تعيين أكثر من خبير بريطاني متخصص لتحقيق ذلك، حيث نصح بأن يُستعان بالسيد كرافورد Mr Crawford، رئيس قسم التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني في القاهرة، للقيام بهذا الدور، وأقر بأن محطة الكويت لتحلية مياه البحر لن تكون كافية لسد حاجات البلاد المتزايدة من مياه الشرب، مؤكدًا الحاجة الضرورية لمياه شط العرب، وأنه في حالة انقطاع مياه شط العرب عن الكويت، يمكن استخدام مياه محطة التقطير لسد حاجة الشرب لدى الناس، وأما باقي احتياجات الناس من الماء فبالإمكان سدها من خلال الاستعانة بمياه الآبار الارتوازية قليلة الملوحة المتوافرة محليًّا (Minutes on, 1953).

وخلال فترة تعطيل النقاش في الأوساط البريطانية بشأن مشروع شط العرب، والتي امتدت لبداية عام 1953م، تحرَّك الشيخ عبد الله السالم شخصيًّا لمناقشة هذا الملف مع حكومة العراق؛ فقد زار العراق في 2 مارس 1952م؛ للتباحث بشأن بعض المسائل المهمة المعلقة بين البلدين، على إثر دعوة رسمية قدَّمها إليه نوري السعيد،

رئيس وزراء العراق، في أبريل من عام 1951م (Hay, 1951). وعند وصوله كان في استقباله بالمطار كلٌّ من: الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، ونوري السعيد، ومجموعة من أعضاء البرلمان والحكومة العراقية والمسؤولين في السفارة البريطانية في بغداد. ورافق حاكم الكويت في زيارته للعراق كلٌّ من: الشيخ جابر الأحمد، والشيخ صباح الأحمد، والسكرتير عبد الله الملا صالح، واستمرت الزيارة لمدة خمسة أيام تنقَّل فيها الحاكم بالإقامة بين القصر الأبيض في بغداد والقصر الملكي في الكوفة. وقد زار أيضًا مع مرافقيه عدة أماكن ذات طابع رسمي وديني وعسكري معماري حديث في العراق، منها البلاط الملكي (ومُنح فيه وسام الرافدين من الدرجة الأولى)، ودار بهو أمانة العاصمة، ومعسكر الوشاش وكربلاء والنجف وسد الهندية وغيرها (الأعظمي، 1991م، ص257-260). وتركزت مباحثات الحاكم مع المسؤولين العراقيين خلال هذه الزيارة على بعض المواضيع المشتركة التي تهم البلدين؛ وأهمها: ترسيم الحدود، ومد الكويت بمياه شط العرب عبر الأنابيب، واتفاقية تبادل المجرمين (هيئة تحرير الرائد، 1952م، أبريل1-2، ص131-130).

وقد حققت زيارة الشيخ عبد الله السالم الصباح للعراق نجاحًا كبيرًا على صعيد المباحثات في الملفات العالقة بين البلدين كافة، لا سيما الحدود؛ فقد أكدت الحكومة العراقية ضرورة الإسراع بترسيم خط الحدود الفاصل، وكذلك أبدت موافقتها المبدئية على مد الكويت بما تحتاجه من مياه شط العرب، شريطة أن تتكفل حكومتها بأمر دفع فاتورة إسالة المياه العذبة إلى مدينتها. وقد أكد هذه النتائج للزيارة تصريح الشيخ عبد الله السالم في أعقابها للمعتمد السياسي البريطاني في الكويت، أنه قد بحث خلال زيارته إلى العراق مع نوري السعيد وأعضاء الحكومة العراقية موضوع مد الأنابيب، وأنهم قد اتفقوا على رفض الطلب المقدم من بعض تجار الكويت والعراق (لتأسيس شركة ساناديكا التجارية، كما سبق ذكره) للقيام بعمليات التخطيط والبناء لمشروع شط العرب، وأكد الحاكم للمعتمد أنه قد بيَّن للعراقيين أن طلب البدء بالمشروع سيصل لهم من خلال المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي، وأن حكومته ستتحمل وحدها التكاليف المالية للتخطيط والتنفيذ؛ لأنه يرى الماء حقًّا أصيلًا لكل الكويتيين، وأنه ليس سلعة يراد للتجار في كلا البلدين الانتفاع من بيعها، وأن حكومته لا تريد تحقيق الأرباح من توفير المياه العذبة للكويتيين(Pelly, 1953, Oct. 17) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع أنابيب شط العرب قد شغل حيزًا كبيراً من المباحثات المشتركة بين البلدين؛ إذ أبديا اهتمامهما به، وأظهرا -لأول مرة على مستوى القيادات الرسمية- قبولهما المبدئي لتطبيق فكرته، ولكن ليس كما جاء في فحوى مفاوضات ملاك شركة ساندیكا من التجار الكويتيين والعراقيين في أن يكون مشروعًا تجاريًّا ربحيًّا، بل ليكون مشروعًا حيويًّا يخضع لإشراف الحكومة الكويتية وملكيتها، ووفق تسهيلات مقدمة من الحكومة العراقية للحفاظ على استمرار أعماله، هادفًا بذلك إلى زيادة روابط الأُخوة والتعاون ما بين الدولتين. ومع ظهور هذه البوادر الأولية من القبول لطبيعة المشروع بحُلته الجديدة بدأت وتيرة أخرى من التنسيقات السياسية للتحضير لمرحلة من المفاوضات بين حكومتي البلدين، عن طريق وساطة الحكومة البريطانية لصياغة أهداف هذا المشروع الاستراتيجي الحيوي.

وقد أسفرت هذه النتائج الإيجابية لزيارة الشيخ عبد الله السالم للعراق عن تطور العلاقات الثنائية والأخوية بين البلدين العربيين في الفترة اللاحقة، وعلى إثرها رد الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد زيارة الشيخ عبد الله السالم للعراق بزيارة الكويت لفترة قصيرة في الشهر نفسه (نهاية مارس 1952م)، لتكون تمثيلًا واقعيًّا للتطور الواضح في مسيرة العلاقات البناءة بين البلدين الشقيقين (هيئة تحرير البعثة، 1952، مايو1، 5، ص224-228)، ولم تتوقف عملية تعزيز العلاقات والتعاون على تبادل الزيارات في عام 1952م فقط، بل لحق ذلك عمل حكومة الكويت على ترتيب زيارة رسمية مطولة لملك العراق فيصل الثاني، وللوصي على عرشه وأعضاء حكومته لبلادهم في بداية السنة اللاحقة. وكان هذا الإجراء بمثابة تتويج لعملية تعزيز علاقات الأخوة والتعاون الكويتي العراقي، فقد كان من المتوقع أن يساهم تبادل تقديم الدعوات والزيارات بين كبار المسؤولين والقيادات في البلدين -بعد سنوات من المشاكل والمصاعب التي ابتدأت في عهد الملك غازي (1933-1939م)- في تجاوز جميع نقاط الخلاف المتراكمة، ووضع حلول جذرية للقضايا العالقة.

وبالفعل زار الملك فيصل الثاني الكويت زيارة غير رسمية في أبريل من عام 1953م، وهو أول ملك عراقي يزورها (هيئة تحرير البعثة، 1953، مايو1، 5، ص293)، وقد أسفرت زيارته مع مرافقيه الأمير عبد الإله ونوري السعيد ومجموعة

من المسؤولين في الحكومة العراقية عن التماس نتائجها الإيجابية سريعًا على مستوى مباحثات الملفات العالقة بين البلدين، فقد صرح كلٌّ من الملك والوصي على عرش العراق للمعتمد السياسي البريطاني في الكويت، في أثناء زيارتهما، بأنهما مستعدان لإمداد الكويت بما تحتاجه من المياه العذبة من شط العرب، وقد ساهمت هذه التصريحات في رفع معنويات وتوقعات الحكومة الكويتية، بل والكويتيين كافة بأن يكون انعكاس نتائج هذه الزيارة إيجابيًّا على المستويات الإصلاحية كافة في الكويت، والمتمثلة في تعزيز مشاريع النمو والتطور والنهضة الداخلية المرتقبة في ظل تقوية علاقات حكومة الكويت الخارجية المتينة التي تربطها بجيرانها من الدول المجاورة، وبخاصة العراق (السقاف، 1953، أبريل 1، 4، ص223-224؛ هيئة تحرير الرائد، 1953، أبريل 1، ج2(1)، ص97-99).

ومن الملاحظ في تلك الفترة أنه قد سبق زيارة الوفد العراقي عالي المستوى إلى الكويت بأيام قليلة افتتاح الحاكم الشيخ عبد الله السالم الصباح محطة تقطير مياه البحر الأضخم في العالم آنذاك في تاريخ 29 مارس 1953م. وقد ذكرت جريدة الإيمان أن سكرتير الحاكم قد أشار في خطابه لافتتاح المحطة إلى "أن صاحب السمو حاكم البلاد سيباشر الاتصال بالعراق بسرعة لإيصال ماء شط العرب إلى الكويت" (هيئة تحرير الإيمان، 1953، أبريل 1، 4، ص285). وفي نقل آخر لخطاب سكرتير الحاكم الافتتاحي، أشارت جريدة الرائد -بتفاصيل أكثر عن الحدث- إلى أن السكرتير قد شدد في خطابه على أن افتتاح محطة التقطير يعد أول نجاحات خطط التنمية التي سعى لتحقيقها على الدوام جميع الكويتيين، وأن الحاكم سيعمل من بعدها على استكمال تحقيق جميع سبل توفير الرفاه والنهضة في بلاده، من خلال انتظاره للفترة المناسبة للتواصل مع حكومة العراق بشأن وصول مياه شط العرب عبر الأنابيب إلى مدينة الكويت (هيئة تحرير الرائد، 1953، أبريل 1، ج 2(1)، ص49-53).

وبشكل عام أتى تصريح سكرتير الحاكم مؤكدًا على أمرين مهمين في داخل الكويت؛ الأول هو بيان المقدار الكبير لرغبة الشارع الكويتي في حل أزمته مع نقص المياه العذبة، والثاني أن حاكم الكويت ربما كان قد أجَّل عملية البدء بمباحثاته الرسمية مع العراق بشأن مسألة مياه شط العرب حتى الانتهاء من افتتاح أكبر محطات تقطير مياه البحر في الكويت، والتماس نتائجها الإيجابية على البلاد.

ولكن على خلاف ما كان يتوقع الكويتيون من النتائج الإيجابية لافتتاح محطة تقطير مياه البحر في منطقة الشويخ، واجهت البلاد أزمة حادة من نقص المياه العذبة، وذلك في صيف عام 1953م، واكبت بدايتها حلول شهر رمضان المبارك؛ فقد ذكرت صحيفة الإيمان (هيئة تحرير، 1953م، مايو1، (5)، ص342) أن المجلس النيابي العراقي قد وافق على مد الكويت بمياه شط العرب عبر الأنابيب. لا نعلم بالتحديد من أين جاءت الصحيفة بهذه المعلومة؛ إذ لم يثبت للباحث وجود أي خطاب من حكومة الكويت أو ممثلتها الحكومة البريطانية بتقديم طلب إنشاء مشروع أنابيب شط العرب إلى الحكومة العراقية قبل شهر أغسطس 1953م. أما ما سبق ذلك من مناقشات غير رسمية بين حاكم الكويت والمسؤولين العراقيين، فقد كانت مجرد مباحثات شفهية لفكرة المشروع بحثًا عن استحسان أداء المشروع من عدمه لا غير. وبشكل عام، فقد عانى السكان من الارتفاع الملحوظ في أسعار المياه العذبة مع الشح في المتوافر منها، للاستهلاك في داخل الأسواق المحلية (Logan,1953, Aug. 27). وقد أثبتت هذه التجربة العصيبة على الكويتيين فشل السياسة الحكومية التي لم تأخذ بوجهة نظر البريطانيين الفنية المتمثلة برؤية الخبير هاستيد في أغسطس من عام 1953م (انظر الصفحة رقم 33 من الدراسة)، والتي نصت على أن إنتاج محطة التقطير الجديدة في البلاد لن يكون كافيًا لسد حاجات سكان الكويت المتنامية من استهلاك المياه العذبة، وأن تكلفة بناء هذه المحطة ستكون باهظة الثمن مقارنة بتكلفة تشييد مشروع شط العرب.

ومع تفاقم الأزمة المائية في صيف عام 1953م بدأت حكومة الكويت بالتحرك جديًّا لاتخاذ قرارات حاسمة للحل، وكان أولها الإسراع بزيادة قدرة إنتاج محطة التقطير الحالية من 600 ألف جالون يوميًّا إلى مليون جالون يوميًّا حتى عام 1956م (Political Agent,1953, July 15)، وكان ثانيها التخطيط جديًّا لبناء المزيد من محطات تقطير مياه البحر في أنحاء البلاد، ليصل الإنتاج الكلي من المياه المحلاة بحدود سنة 1960م إلى مقدار أربعة ملايين جالون يوميًّا (العبد الرزاق، 1974م، ص 151-152).

وعلى الرغم من ذلك علمت حكومة الكويت مسبقًا أن استمرار سعيها لتوفير الحد الأدنى من حاجات السكان المتزايدة لاستهلاك المياه العذبة محليًّا -من خلال تعزيز إنتاج

محطة التقطير- لن يفي بمتطلبات النهضة المرتقبة في البلاد وأساسياتها كافة، والتي كان على رأسها البدء في تحقيق الوفرة المائية والغذائية داخليًّا اللازمة لانطلاق المشاريع الزراعية والاقتصادية والصناعية في أنحاء البلاد؛ لذلك غيرت حكومة الكويت ابتداء من صيف عام 1953م -وبشكل جذري- من نظرتها لأهمية تحقيق مشروع شط العرب، وبعد أن كانت الأهمية تكمن فقط في توفير حاجيات الكويتيين الضرورية من مياه الشرب، أضافت لها أهميةَ تحقيق أهداف خططها التنموية الزراعية والاقتصادية والصناعية.

ثالثاً - دراسة المشروع وصياغة أهدافه

مع تغير مفهوم الأهمية من تحقيق مشروع مياه شط العرب لدى حكومة الكويت، علاوة على تحسن علاقتها الثنائية مع العراق والدعم البريطاني الواضح للفكرة، تقدم الشيخ عبد الله السالم في 8 أغسطس من عام 1953م بكتاب رسمي إلى السلطات البريطانية في الخليج لالتماس الرد العراقي الرسمي تجاه طلبه البدء في تنفيذ فكرة المشروع. وقد مثلت هذه الخطوة الانطلاقة الفعلية الأولى لتحقيق مشروع أنابيب شط العرب على أرض الواقع، وذلك في ضوء التقارب الواضح في وجهات نظر أطراف المصلحة في المشروع كافة؛ الكويت من جانب، والعراق من جانب آخر، وبريطانيا كوسيط في الاتفاق.

ولقد كان لافتتاح محطة تقطير مياه البحر في عام 1953م، وبداية مسيرة تحقيق الكويت للاكتفاء الذاتي لمياه الشرب، الأثر الكبير في دفع حكومتي الكويت وبريطانيا إلى تحقيق مشروع أنابيب شط العرب؛ فقد رأى الكويتيون بعد هذا الحدث ضرورة تعزيز خططهم التنموية في البلاد من خلال تبنّي المشروع، أما البريطانيون فقد تمكنوا بعد هذا الحدث من ضمان مصالحهم الاقتصادية والمالية في تشييد المشروع، وذلك بعد تلاشي جميع مخاوفهم من تقديم الضمانات للكويت بعدم قطع العراق لإمدادات مياه المشروع. أما الطرف الثاني المتمثل في العراق فقد أراد ساسته استغلال التطور الملحوظ في وتيرة العلاقات الأخوية مع حكومة الكويت للدفع سياسيًّا في سبيل تحقيق المشروع خدمة لمصالحهم المترتبة عليه، والتي كانت غير واضحة حتى تلك اللحظة؛ وهو ما ترك رؤية العراق تجاه تحقيق المشروع ضبابية عند هذه المرحلة من مسيرة المشروع.

وقد نص كتاب الشيخ عبدالله السالم المقدَّم للبريطانيين في مختصره على أنه نتيجةً للنقاش الذي دار بينه والحكومة العراقية بشأن موضوع إسالة المياه من شط العرب إلى الكويت خلال زيارته للعراق في عام 1952م، والذي عبّرت فيه الحكومة العراقية عن موافقتها المبدئية/الشفهية على تمكين بلاده من سحب المياه من أيّ مكان ملائم من ضفاف أنهر العراق؛ ونظرًا لما تواجهه الكويت من أزمة نقص للمياه مرتبطة بزيادة عدد السكان، مع التوسع في تنفيذ مشاريع التنمية، وبما أن المشروع سيستغرق فترة طويلة من الدراسة الهندسية والفنية مما يسهم في تفاقم المشكلة المائية في الكويت، فقد قررت حكومة الكويت الطلب إلى الحكومة البريطانية ممثَّلة بسفيرها في بغداد التواصل مع الحكومة العراقية في شأن تأكيد قبولهم الرسمي له (Political Agent, 1953, Aug. 9)

وعلى الفور تحرّكت الحكومة البريطانية، ومَن يمثلها في الخليج، لدراسة طلب الحاكم قبل التواصل رسميًّا مع حكومة العراق؛ بحيث انصبَّت أهدافهم الأساسية من النقاش على ضمان تحقيق مصالحهم السياسية والاقتصادية المرتبطة بعملية التخطيط للمشروع والإشراف على تنفيذه؛ ولذلك سعوا أولاً لإقناع الشيخ عبدالله السالم بتعيين مجموعة من الخبراء البريطانيين داخل الدوائر الكويتية لدراسة الخطط الهندسية للمشروع، ولكن الحاكم رفض تعيين المزيد من الخبراء البريطانيين داخل دوائره الحكومية، مثلما رفض مسبقًا تعيين خبير بريطاني لمشروع تشييد ميناء الشويخ؛ ولذلك قرر البريطانيون إرسال خبير زائر (بحيث يساهم بخدمة الإدارة الكويتية على أساس الاستعانة المؤقتة فقط) من مكتب الشرق الأوسط في القاهرة إلى الكويت؛ لإبداء رأيه الفني في المشروع، وتحديد إمكانية تنفيذه على أرض الواقع (Foreign Office, 1953, Aug. 29; Logan, 1953, Aug. 27). وبشكل عام، شهدت بداية الخمسينيات من القرن العشرين حركة ملحوظة في تعيين عدد من الخبراء البريطانيين داخل الدوائر الحكومية الكويتية، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة الكفاءات المحلية المناسبة لشغل وظائف التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية في البلاد، ولكن منذ 1953م بدأت حكومة الكويت بزيادة الاستعانة بخبرات الأشقاء العرب من سوريا ولبنان ومصر وفلسطين والأردن، وغيرها من الدول العربية؛ لدعم توجه البلاد في تعزيز تقاربها مع

دول العالم العربي، وكذلك لكفّ سطوة الضغوط الاستعمارية للسيطرة على الشؤون الداخلية للبلاد (Alnajdi, 2014, P. 136-137). وبناء على ما سبق اتفق على أن يزور المستر كروفورد Mr. Crawford رئيس قسم التنمية في مكتب الشرق الأوسط البريطاني British Middle East Office الكويت في شهر ديسمبر من عام 1953م لإجراء دراسته(Pelly, 1953, Oct. 20).

كذلك أراد البريطانيون مناقشة النتائج المترتبة لمشروع شط العرب على مستقبل وضع مصالحهم في المنطقة قبل تقديمه؛ لذلك ناقشوا المشروع بشكل مفصل، واستشرفوا مسبقًا ما سيكون عليه الرد العراقي وفوائدهم المحصلة منه؛ فناقشوا مسألة أيّ من المشاريع الثلاثة المقترحة يريدها الكويتيون لإسالة مياه شط العرب إلى بلادهم، وكان منها:

1 - مدّ أنبوب مياه شط العرب لمدينة الكويت للشرب ولري الحدائق في داخل المدينة.

2 - مد أنبوب مياه شط العرب لشمال الكويت من أجل خدمة أهداف تعزيز المشاريع الزراعية بالبلاد.

3 - شق قناة ناقلة لماء شط العرب إلى ضواحي مدينة الكويت. وقد حدّد البريطانيون الفوائد المحتملة للعراق تحصيلها من وراء قبول الطلب، وهي كالتالي:

(1) ضمان تحصيل مدخول ثابت من ريع الكويت النفطي كثمن للمياه المقدمة.

(2) جعل الكويت تتبنى خط الأنابيب الذي سيسهل وصول المياه العذبة إلى ميناء أم قصر المرتقب تشييده في المنطقة الحدودية الفاصلة بين البلدين.

(3) تعزيز ادعاءاتهم المستمرة بأن الكويت جزء من العراق؛ فإن تنفيذ المشروع يؤكد حاجة الكويت للعراق.

(4) ربما في حال مد أنابيب المياه من شط العرب إلى أراضي الكويت فإن المنطقة الشمالية منها ستنتعش زراعيًّا، ولعلها تعتمد -مع غياب المزارعين المحليين- على أيدي المزارعين العرب الذين ربما يكونون أغلبهم من العراق؛ وبالتالي فإن وجود العراقيين داخل حدود الكويت وقبل ترسيم الحدود نهائيًّا بين البلدين، سيفتح المجال بمصراعيه أمام الحكومة العراقية للادعاء بأن شمال الكويت جزء منها (الدوسري، 2009م، ص 83-84؛ Logan, 1953, Aug. 27).

وجدير بالذكر أن إنشاء ميناء عراقي ثانٍ وبديل للبصرة على ضفاف الخليج العربي باسم أم قصر ليس بمشروع مستحدث أو جديد عندما تطرق لمناقشته البريطانيون، كأحد الفوائد المحتملة لقبول طلب الكويت في تحقيق مشروع أنابيب شط العرب في عام 1953م، بل يرجع في أصل الفكرة إلى عام 1936م عندما طالب بعض أعضاء الحكومة العراقية إلى الحكومة البريطانية ضم الكويت لبلادهم أو على الأقل التوصل إلى اتفاق مع حاكمها لإنشاء ميناء تجاري بحري ثانٍ في الأراضي العراقية ومطل على سواحل الخليج العربي في أراضي الكويت (منطقة كاظمة أو جزيرة وربة أو جزيرة بوبيان)؛ وذلك للتقليل من الضغط على ميناء البصرة، ولتعزيز واردات وصادرات العراق اليومية من البضائع والسلع، ولكن بسبب رفض البريطانيين لهذا الطلب توجهت نظرة الحكومة العراقية مع بداية الأربعينيات من القرن العشرين لاختيار موقع آخر للميناء، موضعه في الزاوية الشمالية الغربية لمجرى خور عبد الله وعند نقطة التقاء هذا الخور مع خوري الزبير والصبية، كونه المكان الأنسب عمليا لإقامة الميناء، وعندما علم الكويتيون بذلك أبدوا معارضتهم وتخوفهم من التأثير الحتمي لهذا الميناء على تجارة وحركة ميناء الكويت المستقبلية (الرشيدي، وآخرون، 1993م، ص288–292).

وفي أثناء فترة نقاش البريطانيين تسربت بعض الأخبار عن رغبة حاكم الكويت في كسب موافقة الحكومة العراقية تجاه مشروع شط العرب، وذلك من خلال مصدر داخلي غير معروف في الكويت، ومباشرة إلى مسامع إحدى الشركات العراقية آنذاك، وهي شركة سامي سعد الدين. وقد تقدمت على إثره هذه الشركة العراقية بطلب رسمي إلى السفارة البريطانية في بغداد أبدت فيه رغبتها في تقديم الاستشارات الهندسية لمشروع شط العرب كونها الممثل الرسمي لشركة ايني راشتون Wynne Rushton البريطانية في العراق (British Embassy,1953, Aug.24). وجدير بالذكر هنا أن جمعية الاستشارات الهندسية البريطانية لم تتعرف بعد التحقيق في مسألة هذه الشركة العراقية، على طبيعة عملها وصلتها بالشركات الإنجليزية العاملة في العراق، وظنت أن صاحبها "سامي سعد الدين" لربما يكون وكيلاً تجارياً يسعى لكسب نسبة من أرباح مشروع أنابيب شط العرب لمد المياه من العراق إلى الكويت (Letter from Colonel, 1953).

لكن بعد دراسة البريطانيين لطلبهم تأكد كلّ من مكتب الخارجية وغرفة التجارة البريطانية، بأنه لن يتم السماح لهذه الشركة العراقية وممثليها في لندن بالاستثمار في المشروع؛ وذلك لتعارض طلبهم مع المصالح السياسية والاقتصادية للبريطانيين في التخطيط والإنشاء للمشروع بالتنسيق مع حكومة الكويت، وكذلك لتعارض الطلب مع رغبة حكومة الكويت المسبق بعدم تكفل الشركات الخاصة سواء العراقية أو الكويتية بأي جانب من عمليات التخطيط للمشروع وتنفيذه (Board of Trade, 1953, Sep.1; Political Agent, 1953, Sep. 16).

وبشكل عام؛ استلمت السفارة البريطانية في بغداد إشعارًا من مكتب الخارجية برغبة حاكم الكويت في كسب موافقة الحكومة العراقية على مد الكويت بمياه شط العرب في شهر أغسطس 1953م (Foreign Office. 1953, Aug. 29)؛ الذي على إثره باشر السفير البريطاني في التنسيق لعقد لقاء مع وزير الخارجية العراقي في بغداد لكي ينقل طلب حاكم الكويت إليه شفهيًّا. وبالفعل انعقد هذا اللقاء في تاريخ 7 سبتمبر 1953م بين الطرفين ونقل الطلب، لكن السفير حذر مسؤوليه من استشعاره الحسد في أعين بعض العراقيين تجاه ثروة الكويت النفطية المتعاظمة؛ إذ لم يُخفوا رغبتهم في انتهاز أيّ فرصة كانت، لإخضاعها وتحويلها إلى اللواء الخامس عشر لبلادهم، بل قد أعلن بعضهم عن طموحه بالسيطرة على الخليج ككل، وناقش طرق الوصول لهذا الهدف. ومن أجل الحدّ من توجُّه هؤلاء العراقيين أوعز السفير البريطاني في بغداد بعد اللقاء للمعتمد السياسي في الكويت بضرورة إبلاغ الحكومة العراقية وبأسرع وقت عن رغبة حكومة الكويت في التكفل بمصاريف تشييد المشروع كاملة، حتى لا يُستغل صمت الكويت في طلبها للمياه من العراق في تثبيت حجج العراق بضمها إليه بداعي تكفله شخصياً فاتورة تصدير المياه إليها (A Note Verbal, 1953).

وفي 4 أكتوبر 1953م تلقَّت السفارة البريطانية في بغداد ردّ الحكومة العراقية بالموافقة المبدئية على مد الكويت بما تحتاجه من مياه شط العرب (British Embassy, 1953, Oct. 8). وعند إبلاغ الحاكم شفويًّا بمحتوى هذا الخطاب أعرب عن فرحه الشديد، وطلب إلى المعتمد ضرورة إرسال ممثل خاص عن حكومة بلاده لشكر الحكومة العراقية ورئيسها، وكذلك لكي يبحث مجموعة من الاستفسارات الخاصة

بالمشروع التي منها مكان وزمان بنائه، ومدى تأثيره على مُلاك الأراضي العراقية، وإذا ما احتاج أن يُوقَّع عقداً بين الدولتين (Political Agent, 1953, Oct. 14).

ولكن سرعان ما جاء رد المعتمد على طلب الحاكم حذرًا في محتواه، وموضحًا بأن مجموعة من الخبراء البريطانيين سيزورون الكويت في بداية شهر نوفمبر المقبل لدراسة المشروع مبدئيًّا من الناحية الفنية؛ فقد كان هذا الرد من المعتمد السياسي بمثابة تذكير للحاكم بأهمية تفعيل دور حكومته في تحقيق المشروع؛ وذلك بكونهم طرفًا ثالثًا ووسيطًا بين البلدين (Political Agent, 1953, Oct. 16).

ونستطيع الفهم في هذه المرحلة أن المعتمد السياسي قد هدف من هذا التذكير إلى ضمان مصالح بلاده السياسية والاقتصادية في المشروع، وهو الأمر الذي حرَّك الحاكم ليُبدِي بَعدها امتنانه وشكره لجهود الحكومة البريطانية المبذولة لمساعدة الكويت، والاكتفاء بالتوجيه لإبلاغ مجلس الإنشاء الكويتي بقرب قدوم الخبراء البريطانيين لبلاده؛ وذلك للتنسيق والتعاون معهم في دراسة وتخطيط المشروع (Political Agent, 1953, Oct. 16).

وعلى صعيد الوضع الداخلي في الكويت، فقد أدى انتشار خبر قبول الحكومة العراقية في بداية أكتوبر 1953م إلى إضفاء السعادة الغامرة على أصحاب الشأن من الكويتيين كافة، لا سيما أنه قد زاد من آمالهم وتطلعاتهم في القضاء نهائيًّا على أزمة نقص المياه العذبة في البلاد. وفي أثناء فترة الانتظار للرد العراقي على طلب الحكومة الكويتية، والتي استمرت لمدة شهر تقريبًا كانت أغلب التوقعات المحلية في الكويت متشائمة من هذا التأخير، وترى أن النتيجة النهائية له هي الرفض، ولذلك حلت الموافقة العراقية على الطلب محل المفاجأة على جميع الكويتيين المهتمين بالموضوع، ومنهم الشيخ فهد السالم الصباح، الذي سارع فور سماعه للخبر المفرح بمناقشة المعتمد السياسي بشأن أهمية المشروع الحيوي للكويت وسبل تشييده في القريب العاجل، بل إن المشروع قد أصبح حديث الساعة في البلاد، حتى تناسى الكويتيون مناقشة مصاعب ما تواجهه بلادهم داخليًّا من إشكالات مالية وإدارية واكبت تطبيق خطط التنمية المتزايدة (Political Agent, 1953, Oct. 16).

وتحرك الحاكم داخليًّا للإشراف على توجيه جهود مجلس الإنشاء الكويتي برئاسة الشيخ فهد السالم، للتنسيق مع المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي لإيجاد دراسة فنية دقيقة وموثقة لخطة تصميم المشروع وتنفيذه. وفي 25 أكتوبر 1953م أبلغ المعتمد السياسي الحاكم بضرورة تعيين شركة استشارات هندسية بريطانية وأمريكية من بين ست شركات كبرى متخصصة بمشاريع المياه قد رشحتها غرفة التجارة البريطانية لدراسة المشروع، وهم كالتالي:

1) شركة يوبانك وشركاه المحدودة ,.Ewbank and Partners Ltd

2) شركة جون تايلر وأولاده John Tyler

3) شركة ستاندفورد وشركاه Sandford Fawcett and Partners, and Sons

4) شركة السير ألكسندر جب وشركاه Sir Alexander Gibb and Partners

5) شركة جي. دي ودي. أم. واتسن J.D and D.M. Watson

6) شركة بايني، ديكون وجورلي Binnie, Deacon and Gourley (Foreign Office, 1953, Oct. 23).

وجاءت موافقة الحاكم على فكرة الاستعانة بخبرات الشركات البريطانية للتخطيط للمشروع سريعًا، ولكن مع إبدائه لبعض التعديلات على طريقة قبول مثل هذه الشركة الاستشارية للعمل مستقبلا في البلاد، وذلك بتفويض مجلس الإنشاء لطرح مناقصة مفتوحة للمشروع تحت إشراف حكومة الكويت ومراقبتها. وقد ألزم هذا التعديل الشركات البريطانية الست على أن تتقدم بعروضها وعطاءاتها لاختيار واحدة منها لأداء الأعمال المناطة بها (Political Agent, 1953, Oct. 30). وبالفعل أرسل البريطانيون أسماء الشركات الاستشارية الست لمجلس الإنشاء، وكان منها شركة سير ألكسندر جب وشركاه Sir Alexander Gibb & Partners المشهورة بنجاح مشاريعها في المنطقة، مثل مشاريع مدينة خورانج للري، ومدينة طهران لإمدادها بالمياه المعالجة، ومدينة شيراز لإمدادها بالمياه، ومشاريع أخرى في كل من حلب والسودان ودار السلام (Foreign Office, 1953, Oct. 23).

وكانت شركة يوبانك وشركاه المحدودة Ewbank and Partners Limited من ضمن الشركات البريطانية المنافسة على تخطيط مشروع شط العرب؛ فهي مَن تكفلت سابقاً ببناء محطة تقطير مياه البحر في منطقة الشويخ وافتتاحها في مارس من عام 1953م بالشراكة مع شركة جون تايلر وشركاها الأمريكية John Taylor and Partners. وقد جاء تحرك هذه الشركة سابقًا لعروض نظيراتها من الشركات البريطانية الأخرى؛ في محاولة كسب عقد بناء مشروع شط العرب، وذلك بعد استماع ممثليها لخطاب افتتاح محطة الشويخ للتقطير، الذي أعلن خلاله عن رغبة الشيخ عبد الله السالم في الطلب إلى الحكومة العراقية مدّ مياه شط العرب إلى الكويت. فقد كانت ترجو الشركة من خلال الإسراع في تقديم دراستها المبدئية للحاكم إثبات جدارتها بكسب ثقته، وموافقته على إعطائها امتياز بناء المشروع لاحقًا، حتى إن كان هذا التحرك قد جاء قبل تواصل الحاكم رسميًّا مع العراقيين، وقد أسهم نجاح مشروع الشركة في بناء محطة الشويخ في تعزيز مكانتها المميزة داخليًّا، وبذلك تشجيعها لكسب المزيد من المشاريع الجديدة والحيوية في البلاد، وبالتالي قدمت دراسة مبسطة ومبدئية للمشروع إلى الحكومة الكويتية في يونيو من عام 1953م؛ حيث قدرت التكلفة المبدئية لتصميمها للمشروع بحوالي 11 مليون جنيه إسترليني (Messrs Ewbank and Partners Limited,1953, June).

ومن الملاحظ أن عرض شركة يوبانك المبكر لم يلقَ تفاعلاً وقبولاً واضحًا من المسؤولين الكويتيين. ومن المرجّح أن السبب في ذلك يرجع إلى رغبتهم في التريث في الرد على هذه الشركة، حتى يقوم الحاكم أولاً بعرض الموضوع للنقاش أمام مجلس الإنشاء، وهو الهيئة المخصصة فنيًّا آنذاك لدراسة مشاريع التنمية الحيوية في البلاد، وثانيًا حتى يفتح المجال للمنافسة على المشروع بين أكبر عدد من الشركات العالمية مع باقي الشركات البريطانية الأخرى المتقدمة لمناقصة إنشاء المشروع مستقبلاً.

وعلى أي حال، قبل الحاكم مع بداية شهر نوفمبر من عام 1953م نصيحة البريطانيين بدعوة الخبير دبليو. إف. كروفورد W. F. Crawford العامل في مكتب الشرق الأوسط البريطاني في بيروت لزيارة الكويت؛ بهدف تقديم استشاراته الفنية لمشروع شط العرب أمام مجلس الإنشاء. ولكن قبيل وصوله إلى الكويت بوقت قليل

أُمر بضرورة مروره على العراق أولاً؛ وذلك لأهمية عرض نتائج زيارته للعراق كاملة على مجلس الإنشاء فور وصوله أخيرًا إلى الكويت (Political Resident, 1953, Nov. 6). وعلى إثر اتخاذ هذا القرار ابتدأ كروفورد مهمته الفنية في شهر نوفمبر بزيارة العراق؛ حيث التقى رئيس الوزراء العراقي الدكتور فاضل الجمالي ومجموعة أخرى من المسؤولين في الحكومة العراقية، ومع بداية شهر ديسمبر وصل كروفورد إلى الكويت؛ حيث لم تستغرق زيارته لها أكثر من عشرة أيام. فقد استغل كروفورد وجوده في الكويت لعرض نتائج دراسته الفنية أمام الحاكم، ثم أمام مجلس الإنشاء في منتصف شهر ديسمبر 1953م (Pelly, 1953, Dec. 20) ، ولمزيد من المعلومات التفصيلية انظر إلى المحضر رقم (93) من وقائع مجلس الإنشاء (النجدي وآخرون، 2023م، ج2)، البند رقم (1) بعنوان "مشروع مياه شط العرب"، حيث عرض المستر كروفورد تقريره عن مشروع شط العرب الذي جاء في أربعة نقاط رئيسة: أ- مياه الشرب والغسيل، ب- الزراعة، ح- تزيين البلد بالأشجار، د- غابات على حدود المدينة لمنع العجاج والغبار، والتي لخصت في النقاط التالية:

1 - أوصى بضرورة إسالة الماء العذب من شط العرب إلى الكويت على مرحلتين جميعها من خلال الأنابيب، وأن تكون الأولوية في استخدام الماء في مرحلته الأولى للاستهلاك المحلي للشرب ولري الحدائق والأشجار التجميلية في المدينة وضواحيها، والثانية لري حجم صغير من البساتين الزراعية حول مدينة الكويت، ليشمل ذلك أيضًا بناء سوق لبيع وشراء المنتجات والمحاصيل الزراعية.

2 - أوصى بعدم الشروع ببناء مشاريع زراعية كبيرة وضخمة في أنحاء البلاد.

3 - أوصى بضرورة الإسراع باختيار شركة استشارية هندسية لدراسة المشروع من الناحية الفنية التفصيلية، ثم قدَّم بعض النصائح لمجلس الإنشاء عن كيفية التعامل إداريًّا وفنيًّا مع مثل هذه الشركات.

4 - وضَّح أن أصعب المراحل التي سوف يواجهها المشروع هي فترة المفاوضات السياسية مع العراق، وخاصةً عندما علم بأن الحكومة العراقية ورئيسها الذين قابلهم في شهر نوفمبر لم يكونوا مُلمّين ومهتمين بحيثيات المشروع وأهميته للكويت (Crawford, 1953, Dec. 23).

5 - أخيرًا أوضح أن حكومة العراق ربما تفضل تطبيق فكرة إسالة الماء عبر قناة مفتوحة بدلاً من مد الأنابيب؛ وذلك لفائدته المتعددة في سقي المواقع الزراعية القريبة من مسار المشروع داخل أراضي العراق، وأن السيد "سيفيان" الموظف في الحكومة العراقية قد جهَّز دراسة أعدّها بنفسه لمشروع القناة المفتوحة لشط العرب، والتي يجب مراجعتها أيضًا، وهذا ما وعد الشيخ فهد السالم بنقله لحاكم الكويت فور وصوله من الهند (Pelly, 1953, Dec. 20).

بشكل عام أخذ مجلس الإنشاء الكويتي بتوصيات الخبير كروفورد سابقة الذكر على محمل الجد؛ حيث أصبح أعضاؤه من بعدها أكثر قدرة على تحديد مصالح الكويت التنموية المرتقبة من إنشاء مشروع شط العرب، وكذلك أكثر معرفة بأفضل الطرق والسبل الحديثة للتعامل مع الشركات الاستشارية الهندسية. وبعد إجراء مناقشات عميقة ومطولة فيما بين أعضاء مجلس الإنشاء حول عطاءات وخبرات الشركات الهندسية الست البريطانية المتقدمة لدراسة المشروع؛ اتخذوا قرارهم النهائي في تاريخ 21 ديسمبر 1953م، وذلك بالموافقة على تعيين شركة ألكسندر جب آند بارتنرز كمستشارين للتخطيط لبناء مشروع إسالة مياه شط العرب من العراق إلى الكويت، وطلبوا من الشركة المعنية إرسال ممثلهم إلى الكويت في أسرع وقت ممكن (Political Agent, 1953, Dec. 21). وأيضًا صدَّق المجلس على تقرير كروفورد، وقام بتحديد كمية المياه المطلوبة لسد حاجة الكويت من مياه شط العرب للفترة المستقبلية؛ حيث تمت الموافقة مبدئيًّا على ضرورة جلب حوالي 100 مليون جالون من مياه شط العرب يوميًّا إلى مدينة الكويت، على مرحلتين منفصلتين من مراحل التخطيط والبناء للمشروع؛ الأولى بإسالة 30 مليون جالون يوميًّا، والثانية باستكمال إسالة الـ70 مليون جالون المتبقية يوميًّا (Burrows, 1954, May 23). وكنتيجة لذلك قررت شركة ألكسندر جب إرسال ممثلها السيد ريتشلوس إلى الكويت بتاريخ 6 يناير 1954م؛ وذلك لاستلام مبلغ 20 ألف جنيه إسترليني كقيمة مبدئية خصَّصتها حكومة الكويت للبدء باتخاذ الإجراءات الأولية للتخطيط الهندسي والفني للمشروع (Foreign Office, 1954, Jan. 4).

وقد سارعت الحكومة البريطانية بعد تعيين شركة ألكسندر جب البريطانية مستشارين لمشروع شط العرب إلى ممارسة دورها المكلفة به مِن قِبَل حكومة

الكويت؛ لاتخاذ كافة الإجراءات السياسية اللازمة مع حكومة العراق لتسهيل جميع أعمال الشركة المعنية الاستشارية والمسحية والاستقصائية والفنية داخل الأراضي العراقية. فقد تواصلت السفارة البريطانية في بغداد مع جميع الجهات المختلفة داخل الحكومة العراقية؛ وذلك لتوفير كافة الإمكانات والتسهيلات لأعمال الشركة البريطانية (British Embassy, 1953 Dec. 23).

وفي 10 فبراير 1954م جاء ردّ الحكومة العراقية بالموافقة على مباشرة شركة ألكسندر جب لأعمالها الاستشارية من دراسة وتخطيط المشروع فنيًّا داخل الأراضي العراقية، وبخاصة تحديد نقط ضخ المياه العذبة من ضفاف شط العرب، ولطبيعة الأراضي التي ستمر من خلالها الأنابيب باتجاه حدود الكويت-العراقية، ومن ثم مدينة الكويت (Note Verbally, 1954 Sep. 23; Burrows, 1954 May 23).

وبعد ستة أشهر متواصلة من العمل؛ استطاعت شركة ألكسندر جب إكمال دراستها المبدئية للجوانب الفنية والاستقصائية لمشروع مياه شط العرب، ومِن ثَم تحركت لعرض دراستها على حاكم الكويت فور عودته من زيارته الخاصة إلى لبنان في يوليو من عام 1954م. وفي الواقع أمر الحاكم مسبقًا ممثلي الشركة بضرورة تسليم الدراسة حال انتهائها إلى مجلس الإنشاء حتى في حالة غيابه عن البلاد، ولكنَّ المعتمد السياسي نصح ممثلي الشركة بعدم إعطاء مجلس الإنشاء نتائج الدراسة قبل عرضها عليه وعلى مكتب الخارجية البريطاني؛ وذلك حتى لا تؤثر نتائج الدراسة على وتيرة المفاوضات السياسية اللاحقة للاتفاق مع الحكومة العراقية (Note Verbally, 1954 Sep. 23; Burrows, 1954 May 23). فقد كان البريطانيون متخوفين من إمكانية أن تساهم التسريبات المحتملة عن تفاصيل الدراسة الخاصة بمسار خطوط الأنابيب من قبل بعض أعضاء مجلس الإنشاء أو المقربين منهم إلى الصحف العراقية في زيادة تكلفة الاستحواذ على الأراضي التي سيمر من خلالها المشروع في كل من الأراضي العراقية والكويتية (Political Resident, 1954, Sep. 2).

ولذلك لم تسلم شركة ألكسندر جب تقريرها الأولي لمشروع شط العرب للحكومة الكويتية إلا بتاريخ 14 يوليو 1954م إبَّان وصول الشيخ عبد الله السالم من رحلته إلى لبنان من خلال ممثلها السيد بودنتون (Boddington)، وبحضور واضح

من المعتمد السياسي. ففي يوم التسليم هذا أبلغ الشيخ فهد السالم الصباح، رئيس مجلس الإنشاء، المعتمد السياسي البريطاني بضرورة بقاء السيد بودنتون لفترة عشرة أيام إضافية، وهو ما وافق عليه الأول، وذلك حتى يتمكن أعضاء مجلس الإنشاء من الانتهاء من اتخاذ قرار الموافقة على التخطيط الفني للمشروع، وإعلان البدء بالمرحلة المقبلة من المفاوضات مع العراق (Political Agent, 1954, July 14). وعلى إثر ذلك استطاع مجلس الإنشاء مراجعة مخطط شركة ألكسندر جب بحضور السيد بودنتون بكل أريحية، ووافق على محتواه بتاريخ 21 يوليو 1954م (زلطه، 1994م، ص 37-36؛ Political Agent,1954, July 21).

وبعد موافقة مجلس الإنشاء بيومين زار المقيم السياسي البريطاني في الخليج، الكويت لمباحثة الشيخ عبد الله السالم الصباح في شأن كيفية تحقيق البريطانيين للتمثيل الأمثل لمصالح حكومة الكويت ومطالبها في مفاوضات توقيع الاتفاق السياسي لمشروع شط العرب مع الجانب العراقي، وهو اللقاء الذي وضع فيه الحاكم حجر الأساس لبنود الاتفاق السياسي المرتقب مع العراق أمام الحكومة البريطانية، وهو ما سيوضّح بشكل مفصل أسفل العنوان التالي:

رابعاً - المرحلة الأولى للمفاوضات السياسية:

مع دخول مشروع شط العرب في مرحلته الثالثة "المفاوضات السياسية"، التي سيتولى مهمتها المسؤولون البريطانيون في الخليج والعراق، بدأت المشاكل تطفو على السطح لتعرقل في نهاية الأمر من مسيرة تحقيق التوافق ما بين دولتي الكويت والعراق بشأن المشروع؛ فحتى بداية هذه المرحلة كانت المرحلتان الأوليان من مسيرة المشروع قد سارتا بوتيرة إيجابية ومستقرة، ولكن ساهمت قرارات المسؤولين البريطانيين اللاحقة في التأثير على مسيرة تحقيق المشروع؛ فقد أثبتت مواقف البريطانيين في بعض مواقعها أنها خاطئة وخاصة عندما تعلقت بكيفية تعاملهم وإدارتهم لملفات التخطيط والدراسة السياسية لتبعات القرارات المتخذة.

وقد جاءت أول القرارات الخاطئة عندما دعمت السلطات البريطانية كافة، ابتداءً من نهاية ديسمبر 1953م فكرة ربط ملف المفاوضات السياسية لمشروع شط العرب بملف مفاوضات ترسيم الحدود البرية والبحرية ما بين دولتي الكويت والعراق

(Political Resident, 1953, Dec. 22). فقد ابتدأ هذا التوجه بتقديم الخبير كروفورد لاقتراحه الخاص والسري بضرورة تقديم بعض الفوائد الملموسة للحكومة العراقية، كمقابل للتسهيلات التي ستقدمها للكويت في توفير مياه شط العرب إلي مكتب الخارجية في لندن (Crawford, 1953, Dec. 23). ولتأكيد هذا التوجه في السياسة البريطانية زار العراق بوروز B. A. B. Burrows المقيم السياسي في الخليج في شهر مايو 1954م في مهمة رسمية، وذلك لاستشارة السير جون تروتبيك Sir John Troutbeck السفير البريطاني الجديد في بغداد ومناقشته بشأن التبعات السياسية لإمداد الكويت بمياه شط العرب؛ وخلال الزيارة استطاع الطرفان مباحثة الموضوع مع بعض القيادات العراقية؛ وذلك لاستخلاص ما يريده العراق من مطالب كمقابل لتسهيل تحقيق مطلب حكومة الكويت؛ فقابلا الملك فيصل الثاني، وكلاً من الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية ويوسف الكيلاني وزير الزراعة والاتصالات والعمل في الحكومة العراقية (Burrows, 1954, May 23). وقد خرج بوروز بعد الزيارة بنتيجة واحدة؛ وهي أن أهداف العراق في المقام الأول من قبول مشروع شط العرب تصبّ في تسهيل بناء وتشغيل مينائهم التجاري الثاني في العراق بعد البصرة في منطقة أم قصر، وذلك من خلال البحث عن تنازل حكومة الكويت عن جزيرة وربة الواقعة إلى الجنوب من مسار ملاحة السفن المبحرة من هذا الميناء وإليه. وقد فضَّل بوروز أن تكون مصالح الحكومة العراقية متوازنة بالمقابل لمصالح الحكومة الكويتية في اتفاق شط العرب؛ حيث يأتي تنازل الكويت عن بعض أراضيها لخدمة أهداف العراق من بناء ميناء أم قصر، كمقابل لتنازل العراق عن بعض أراضيه في سبيل تسهيل عملية مد مياه شط العرب إلى الكويت (Burrows, 1954, May 23). وقد جاء رأي بيلي C. J. Pelly، المعتمد السياسي في الكويت، متوافقًا مع رأي مرؤوسه بوروز، وهو أن مقايضة جزيرة وربة الكويتية بمياه شط العرب العراقية ستكون عادلة للطرفين؛ لأن جزيرة وربة صغيرة الحجم وغير مفيدة للكويت، ولكنَّه حذر مسؤوليه من أنه إذا ما طلب العراق ذلك كشرط مسبق للاتفاق ستثور ثائرة الكويتيين لذلك (Pelly, 1953, Dec. 20).

وبشكل عام أجمع المسؤولون البريطانيون مع نهاية زيارة بوروز للعراق، والنقاشات التي تلتها، على طرح مجموعة مبدئية من المنطلقات الملموسة، وذلك لبدئهم

في الإجراءات الأولية لانطلاق مرحلة المفاوضات السياسية لاتفاق شط العرب مع حكومة العراق، ممثلين رسميًّا عن دولة الكويت؛ وجاء هذا الدور البريطاني وفق ما دلت عليه اتفاقية الحماية لعام 1899م ما بين الكويت وبريطانيا، التي أقرَّت ضمنيًّا إدارة الحكومة البريطانية لشؤون الكويت الخارجية؛ دلت بنود اتفاقية الحماية البريطانية للكويت في عام 1899م على أن تتولى الحكومة البريطانية ضمنياً إدارة شؤون الكويت الخارجية، في حين يحتفظ حكام الكويت من ذرية الشيخ مبارك الصباح إدارة شؤون بلادهم الداخلية، وقد استمرت بريطانيا بلعب دور الممثل الرسمي لدولة الكويت في توقيع الاتفاقيات والمعاهدات مع جيرانها حتى إلغاء هذه الاتفاقية وإعلان استقلال الكويت رسميًّا عن بريطانيا في تاريخ 19 يونيو من عام 1961م. وقد صيغت هذه المنطلقات مِن قِبَل مكتب الخارجية البريطاني في منتصف عام 1954م، وتمثلت فيما يلي:

1 - يجب إعطاء العراق بعض المنافع مقابل مدّ الكويت بمياه شط العرب.

2 - يجب أن تكون هذه المنافع المقدمة من الكويت للعراق مماثلة لأحد الاقتراحات التالية؛ أن تمد الكويت مياه مشروع شط العرب إلى ميناء أم قصر المرتقب بناؤه في المنطقة الحدودية ما بين البلدين، أو أن تروي مياه المشروع بعض الأراضي الزراعية المستحدَثة على جانبي مسار الأنابيب في الجانب العراقي، أو أن تسمح الكويت للعراق باستغلال بعض أراضيها الحدودية القريبة من منطقة تشييد ميناء أم قصر.

3 - يجب ألا تدفع الكويت أيّ أموال مقابل الانتفاع بمياه شط العرب.

4 - يجب ألا تناقش قضية تسليم الكويت لجزيرة وربة للجانب العراقي نهائيًّا (وهو الأمر الذي كان العراق يسعى لتحقيقه منذ عام 1936م).

5 - يجب أن يكون إبرام اتفاق شط العرب مع العراق رسميًّا وعلنيًّا بدرجة تسمح للحق الكويتي بأن يعلو على غيره، وأن يسمح لبريطانيا بالدفاع عنه متى ما تملص العراق من التزامه وتعهده تجاه الكويت.

6 - يمكن أخيرًا توثيق الاتفاق بين البلدين رسميًّا في منظمة الأمم المتحدة؛ وذلك لضمان التزام كافة الأطراف، وفي جميع مراحله الزمنية، ببنود الاتفاق (Foreign Office, 1954, June 23).

وبعد اكتمال بلورة البريطانيين لتصوّرهم المبدئي عن طبيعة الأهداف المحققة للكويت والعراق من توقيع اتفاق شط العرب قرر بوروز المقيم السياسي في الخليج عرض بعض من النقاط سابقة الذكر على الشيخ عبدالله السالم؛ وذلك لأخذ وجهة نظره، ومن ثم استطلاع موافقته من عدمها عليها، وذلك بهدف تحقيق البريطانيين لأفضل تمثيل لدور الكويت في مرحلة المفاوضات السياسية مع العراق (Foreign Office, 1954, July 13). وقد التقى بوروز الشيخ عبد الله السالم في الكويت بتاريخ 14 يوليو 1954م، وذلك عندما سلمت شركة ألكسندر جب تقريرها المبدئي لمشروع شط العرب إلى الحكومة الكويتية، واطلع المقيم البريطاني في حينها على ملاحظات الحاكم تجاه التقرير المبدئي، وكيفية تحقيق مصالح الكويت من الاتفاق السياسي مع العراق. وقد وضح الحاكم في بداية اللقاء أن بلاده تسعى مبدئيًّا لأن يوفر الاتفاق السياسي في مرحلته الأولى مقدار 25 مليون جالون يوميًّا من مياه شط العرب، على أمل أن تسمح بنود الاتفاق لاحقًا للكويت باستكمال المراحل التالية من المشروع لتصل إمدادات المياه اليومية إلى بلاده لـ100 مليون جالون يوميًّا. وخلال هذا اللقاء أكد كلا الطرفين ضرورة أن تتولى الحكومة البريطانية التمثيل الرسمي لدولة الكويت في كافة مراحل المفاوضات السياسية مع الجانب العراقي، مع إمكانية أن يشارك ممثل عن حكومة الكويت في هيئة المفاوضات، وعلى أن تتكفل حكومة الكويت بدفع مصاريف بناء وتشغيل وصيانة المشروع في جميع مراحله (Burrows, 1954, July 23).

وبالرغم من اتفاق الطرفين في بداية الاجتماع على النقاط المذكورة أعلاه، فإن الاختلاف ظهر بشكل جلي بين وجهتي نظر الشيخ عبد الله السالم وبوروز، وذلك عندما ناقشا موضوع تقديم الكويت لبعض الفوائد الملموسة للحكومة العراقية مقابل مد مياه شط العرب إليها؛ فقد شدد بوروز على ضرورة تقديم الكويت لبعض الامتيازات والفوائد للعراق، وأن هذه الامتيازات مرتبطة بإعطاء بعض التسهيلات لمشروع الحكومة العراقية المرتقب ببناء ميناء أم قصر التجاري في المنطقة الحدودية بين البلدين؛ أي أنه سيكون من الوارد، في أثناء مراحل تولي البريطانيين لملف المفاوضات السياسية، مناقشة مسألة إعطاء امتياز الاستفادة من جزيرة وربة الكويتية للعراقيين؛ وذلك لتسهيل الملاحة البحرية لهذا الميناء.

ولكن رد الشيخ عبد الله السالم على المقيم السياسي جاء شديدًا في وطأته؛ وذلك عندما قال له "إنه لن يسمح نهائيًّا بتسليم هذه الجزيرة للعراق، وإن على الحكومة البريطانية ضمان حقوق الكويت ومصالحها الكاملة في الحفاظ على سيادة أراضيها وجزرها المحاذية للحدود العراقية، وإن كان هنالك ما قد تقدّمه الكويت من امتيازات أو تسهيلات أخرى للعراق بديلة لاقتراح التنازل عن جزء من أراضيها؛ عندها سينظر الكويتيون في هذه المطالب" (Burrows, 1954, July 23).

وأخيرًا طالب الشيخ عبدالله السالم من بوروز ضرورة الإسراع في تسليمه شخصيًّا، ومن ثّم مجلس الإنشاء، تقرير شركة ألكسندر جب النهائي لمشروع شط العرب والتفصيلي، وذلك قبل البدء بمرحلة المفاوضات السياسية مع العراق؛ فقد تسلمت الكويت التقرير المبدئي لمشروع شط العرب من شركة ألكسندر جب في تاريخ 14 يوليو 1954م، ولم تستلم التقرير النهائي والمفصل من الشركة إلا في تاريخ 25 أكتوبر 1954م. ولكن المقيم السياسي أكد للحاكم أن رفع السرية عن التقرير النهائي سيتم فور تسلمه إياه من الشركة، وبعد استكمال الإجراءات الأولية لبدء المفاوضات السياسية بشأن حقوق ملكية الأراضي العراقية الواقعة في مسار المشروع، وذلك لعدم حدوث تسريبات مبكرة للمخطط إلى الجانب العراقي؛ مما قد يؤثر على عمليات الاستحواذ وبأسعار مناسبة على هذه الأراضي. وقد أكد الحاكم من ناحيته أن قراره النهائي في البدء بمرحلة المفاوضات السياسية سيكون مرتبطًا بتسلم حكومة بلاده للتقرير النهائي (Burrows, 1954, July 23).

وبعد انتهاء اللقاء مع المقيم السياسي، ومن عرض التقرير المبدئي لممثل شركة ألكسندر جب على مجلس الإنشاء لدراسته فنيًّا؛ وافق الشيخ عبد الله السالم في تاريخ 20 يوليو 1954م على الشروط الأولية للكويت تجاه توقيع اتفاق شط العرب مع الحكومة العراقية؛ والذي يجب على الحكومة البريطانية التزامها بها لتحقيق أفضل تمثيل لمصالح الكويت، وقد جاءت هذه الشروط الكويتية على النحو التالي:

1 - المفاوضات مع الجانب العراقي يجب أن تضمن ضخ كمية 100 مليون جالون يوميًّا من مياه شط العرب إلى الكويت.

2 - يجب السماح لخبراء ومستشاري شركة ألكسندر جب الفنيين باختيار النقطة المناسبة لسحب المياه عند مجرى نهر شط العرب (Translated letter, 1954, July 20).

3 - أما عن وجود ممثل للكويت في هيئة المفاوضات مع العراق فقد تراجع الحاكم عن ذلك خلال المرحلة الأولى من المفاوضات، وطلب أن يكون حضور هذا الممثل في مراحل المفاوضات الأخيرة، وإذا ما تعثرت المفاوضات، فبالإمكان إرسال ممثل عن الحاكم لحل أيّ إشكال (Political Agent, 1954, July 26).

وتقبل البريطانيون من جانبهم مطالب الحكومة الكويتية في شأن بدء مرحلة التفاوض السياسي لاتفاق شط العرب، ولكنهم أبلغوا الحاكم ببعض الملاحظات المهمة، التي ربما قد تؤثر على دولة الكويت، وهي:

أولاً - إن البدء في مرحلة المفاوضات السياسية سيتأخر قليلاً، وذلك حتى يتم تشكيل حكومة جديدة للعراق.

ثانيًا - إن ضخ كميات كبيرة من الماء العذب تفوق استهلاك الكويت الحالي لربما سيترتب عليه خسارة مالية، وكذلك سيعرّض البلاد لمشاكل بيئية وصحية مرتبطة بتكاثر البعوض من جراء تراكم برك المياه المهملة.

ثالثًا - إنه يجب إلغاء فكرة وجود ممثل كويتي دائم في هيئة المفاوضات؛ وذلك لعدم الحاجة إليها حاليًا (Political Agent, 1954, July 26).

وعلى الرغم من إبداء البريطانيين لملاحظاتهم فقد جاء رد الحاكم عليها برفضه تغيير كمية المياه المطلوبة من شط العرب، وقوله لهم إن "الماء نعمة، ولطالما أراد الكويتيون وجود الكثير منها في بلادهم"، في حين أنه قبل باقي الشروط (Political Agent, 1954, July 26).

ومع اكتمال مرحلة صياغة أهداف الجانب الكويتي تجاه تحقيق اتفاق شط العرب لم يتبق أمام البريطانيين إلا اختيار الفرصة المناسبة للتواصل مع الجانب العراقي، وبالفعل جاءت هذه الفرصة بعد حوالي الشهر عندما رأى البريطانيون ضرورة انتهاز مرحلة مرور العراق بفترة انتقالية من تعيين حكومة جديدة بقيادة نوري السعيد في أغسطس من عام 1954م لبدء تحركهم السياسي (British Embassy, 1954, Aug. 19). فقد أراد البريطانيون انتهاز فرصة صعود هذه الحكومة العراقية الجديدة للسلطة والارتباك المواكب للحدث بكسب الموافقة السريعة منها دون إحداث

أيّ تصادم مع أعضائها، وبذلك ضمان تصديق البرلمان العراقي على الاتفاق لاحقًا، وأرادوا استغلال وصول نوري السعيد المائل في توجهه لخدمة مصالح البريطانيين في العراق وذي العلاقة الجيدة مع حكام الكويت، إلى رئاسة وزراء الحكومة العراقية الجديدة لكسب دعمه وتعاطفه مع الاتفاق (Political Resident, 1954, Sep.21; Samuel, 1954 Sep. 24).

وجدير بالذكر أن البريطانيين قد وجدوا أن تصديق العراق على اتفاق شط العرب وفق بنود دستورهم الملكي سيكون حجر عثرة في مسار تحقيق اتفاق شط العرب، وذلك يرجع لعدم اعتراف مجلس النواب العراقي الصريح بالوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي، ومن ثم إمكانية إبطال الاتفاق حال عرضه على هذا المجلس؛ لذلك رأى البريطانيون أن أحد الحلول المطروحة للمشكلة قد يتحقق من خلال انتهاز فرصة الارتباك المبدئي لوصول الحكومة العراقية الجديدة لتوقيع الاتفاق معهم بأسرع وقت دون مرور القرار للتصديق الرسمي عن طريق مجلس النواب. وكذلك طرح حل آخر للمشكلة تمثل في أن يصدّق الاتفاق حال الانتهاء من صياغة بنوده من خلال عملية تبادل الرسائل الرسمية بين السفير البريطاني في بغداد والحكومة العراقية من دون مرور الاتفاق على مجلس النواب، ومن ثم تصديق الاتفاق من خلال منظمة الأمم المتحدة. وقد جاء الحل الأخير بإيعاز من السفير البريطاني في بغداد بعد مناقشته للفكرة مع يوسف الكيلاني ممثل الحكومة العراقية السابقة، والذي لم يُبْد ردة فعل رافضه للفكرة (Burrows, 1954, May 23).

ولضمان تحقيق ذلك بالشكل الأمثل تحرَّك البريطانيون لاغتنام فرصة زيارة نوري السعيد إلى لندن بُعَيْد توليه المنصب في نهاية سبتمبر من عام 1954م، وذلك لإبلاغه بطلب حكومة الكويت البدء بمرحلة المفاوضات السياسية لاتفاق شط العرب؛ فقد أرسلت الحكومة البريطانية إبَّان لقاء ممثليها مع نوري السعيد في لندن ببرقية رسمية للحكومة العراقية تنص في ملاحظاتها المكتوبة على طلب الموافقة لانطلاق فترة المفاوضات السياسية لاتفاق شط العرب ما بين دولتي الكويت والعراق (Note Verbally, 1954, Sep. 23). وحين عرض الموضوع على نوري السعيد في لندن أبدى دعمه للمشروع، وأوضح أن العراق قد سمح مسبقًا بعملية البدء بالأعمال

المسحية لشركة ألكسندر جب في أراضيه دون إبداء أي اعتراضات جوهرية عليها (unknown writer, 1954, Sep. 30).

وفي وقت سابق لزيارة نوري السعيد لبريطانيا طالبت الحكومة العراقية، من خلال السفير البريطاني في بغداد، بضرورة إعطائها نسخة من تقرير أعمال شركة ألكسندر جب لمشروع شط العرب. وعلى إثر ذلك طلب السفير البريطاني في بغداد إلى مكتب الخارجية ضرورة تقديم التقرير المبدئي عن دراسة المشروع إلى الحكومة العراقية، مع إبدائه لبعض الملاحظات الاستفهامية فيما سيحصل عليه العراق من منافع نظير تقديم هذه الخدمة للكويت (British Embassy, 1954, Aug. 19). ولكن الرد من مكتب الخارجية البريطاني جاء برفض إعطائهم التقرير (Foreign Office, 1954, Sep. 11)، وكان سبب الرفض راجعًا إلى التوجيهات التي قدّمها المقيم السياسي في الخليج لمكتب الخارجية بعدم إعطاء الحكومة العراقية أي تفاصيل عن دراسة شركة ألكسندر جب، وذلك كما وضح سابقًا في الدراسة بأن من شأن ذلك خلق مجال واسع من التقاتل الكبير داخل العراق من أجل الاستحواذ على الأراضي الواقعة في مسار المشروع، ومن ثَمَّ زيادة أسعارها؛ فقد رأى المقيم السياسي أن الوقت مبكر جدًّا لإعطاء الحكومة العراقية مثل هذه المعلومات الفنية الدقيقة للمشروع، والتي يجب ألا تُناقش فعليًّا إلا بعد انتهاء المفاوضات السياسية للمشروع، وهي المفاوضات التي لم تبدأ حتى وقتها آنذاك؛ سبتمبر عام 1954م (Political Resident, 1954, Sep. 2).

ومع إبداء رئيس الوزراء العراقي لموافقته الشفهية في لندن على اتفاق شط العرب كان لا بد للحكومتين الكويتية والبريطانية انتظار الرد الرسمي من الحكومة العراقية على الطلب المقدم لهم في سبتمبر 1954م؛ للإيذان بانطلاق فترة المفاوضات السياسية؛ فخلال فترة الانتظار للرد العراقي نشطت حكومة الكويت في التهيئة لقيام المشروع، وبعد أن سلمت شركة ألكسندر جب تقريرها النهائي لها في 25 أكتوبر 1954م، والذي وافق عليه كل من مجلس الإنشاء واللجنة التنفيذية العليا في نوفمبر 1954م (Political Agent, 1954, Nov. 18)؛ تم تعيين الشركة المعنية بالتخطيط مستشارًا دائمًا للمشروع، وأيضًا تمت الموافقة على طرح مناقصة مفتوحة لتوريد المواد والمعدات اللازمة لبناء المشروع خلال الأربعة أشهر القادمة، وأخيرًا تم توجيه

الشركة المعنية لانتظار ردّ الحكومة العراقية، وخاصة فيما إذا أراد العراقيون وضع تعديلاتهم على مخطط المشروع ليحقق الفائدة المرجوة لهم منه؛ مثل إيصال مياه المشروع إلى ميناء أم قصر، أو فتح منافذ مائية للسقي الزراعي في مسار أنابيب الماء القادمة لمدينة الكويت من شط العرب وفي داخل الأراضي العراقية (Political Agent, 1954, Oct. 25). وقد تلقت الشركة المعنية هذه التعليمات من قبل حكومة الكويت، والتي على إثرها شرعت بالمضي برسم التخطيطات الهندسية الدقيقة للمرحلة الأولى من المشروع، ولكن لكثرة أعمالها ولتأخر وصول الرد العراقي؛ توقفت الأعمال بالمشروع لمدة شهرين (Paton, 1954, Oct. 30).

وكذلك طرح مجلس الإنشاء مناقصة مفتوحة لتوريد المواد والمعدات اللازمة، في نوفمبر 1954م، لإنشاء مشروع شط العرب خلال الأربعة أشهر القادمة، وقد ساهم ذلك في تعزيز سعي البريطانيين لضمان كسب أحد مقاوليها أو شركاتها للمناقصة بالاستعانة بتوصيات شركة ألكسندر جب (Board of Trade, 1955, Jan. 21). وقد اقترحت الغرفة التجارية البريطانية في لندن طرح اسم شركة جنوب دورم للحديد والستيل وشركائها المحدودة (South Durham Steel & Iron Co. Ltd.) كمورد للمواد الإنشائية المطلوبة للمشروع (Board of Trade, 1955, Jan. 27). وأيضًا طرح مجلس الإنشاء مناقصة مفتوحة أخرى لبناء خزانات الماء المخصصة لمياه شط العرب في منطقتي الشويخ وحولي، وهو ما تبعه تقديم 10 شركات عالمية عطاءاتها لكسب العقد، وقد قدر البريطانيون احتمالية فوز شركة الكات (C. A. T.) بالعقد، وهي التي ترجع ملكيتها للسيد إيميل بستاني اللبناني الجنسية مع شريكه الكويتي السيد عزت جعفر (Political Agent, 1955, Jan. 30).

وعندما تأخر ردّ الحكومة العراقية على طلب بدء المفاوضات السياسية لاتفاق شط العرب استفسر المسؤولون البريطانيون في الخليج عن الأسباب، من خلال سفارتهم في بغداد، في شهر نوفمبر 1954م (Foreign Office, 1954, Nov. 12)، ولما لم يجدوا ردًّا على ذلك أعادوا المحاولة مرة أخرى بإيعاز من حكومة الكويت في نهاية شهر ديسمبر 1954م (Political Resident, 1954, Dec. 28). وهنا جاءهم أخيرًا رد نوري السعيد على استفسارهم الذي صرح بأن حكومته لا تزال تبحث الموضوع، وأن الإجراءات قائمة وهي إيجابية جدًّا (Fry, 1954, Dec. 30).

وبعد طول انتظار، استمر تقريبا لمدة ثلاثة أشهر، جاء الرد الرسمي على طلب البدء بمرحلة المفاوضات السياسية لاتفاق شط العرب من قبل الحكومة العراقية في تاريخ 12 يناير 1955م؛ بأن مجلس وزراء العراق قد وافق على طلبات الكويت مبدئيًّا، وأبلغ وزارة الخارجية البريطانية بضرورة البدء بإجراءات الإعداد لصياغة مسودة الاتفاق الأولية (British Embassy, 1955, Jan. 12). وقد حرصت الحكومة العراقية في الرد على وضع شروطها الأساسية لبدء المباحثات بشأن الاتفاق، التي جاءت في مختصرها على النحو الآتي:

1 - تسمح حكومة العراق بإنشاء حكومة الكويت لنظام إمداد مائي على أراضيها لإسالة مياه شط العرب عبر الأنابيب بالقرب من البصرة إلى الكويت.

2 - توافق الحكومة العراقية على إنشاء حكومة الكويت مجموعة من مباني الخدمات عند منطقة سحب المياه في البصرة كمحطتي المعالجة وضخ المياه... إلخ.

3 - تسمح حكومة العراق لقوات سلاح الجو الملكي البريطانية ببيع جزء من أراضيها المملوكة كليًّا لها على ضفاف شط العرب، والمسجلة في نظام الطابو العراقي، إلى حكومة الكويت بشكل ثنائي؛ فقد امتلكت الحكومة البريطانية قاعدة المعقل على ضفاف شط العرب، والتي قررت أن تباع جزء من أراضيها لحكومة الكويت؛ وذلك لتكون نقطة سحب المياه لمشروع شط العرب، والتي ستشمل بناء مجموعة من المرافق والمحطات الخاصة بالمشروع.

4 - تسمح حكومة العراق لحكومة الكويت بضخ كمية لا تتجاوز 100 مليون جالون من مياه شط العرب يوميًّا، وذلك دون مقابل مالي لها.

5 - ستوفر حكومة العراق الأراضي المطلوبة لحكومة الكويت لإنشاء المشروع من منطقة سحب المياه حتى حدود الكويت، وفق ما تشير إليه مخططات الشركة الاستشارية الهندسية ألكسندر جب آند بارتنر.

6 - تأجير الأراضي العراقية التي سيمر من خلالها المشروع للكويت لمدة 25 سنة وإمكانية زيادتها لعشر سنوات أخرى.

7 - سيكون الإشراف العام على مشاريع البناء في العراق تحت إدارة مهندس مقيم تعينه حكومة الكويت، وسيخضع العمال والكادر الإداري في العراق لقانون العمل العراقي.

8 - توفير نقاط خلال خط الأنابيب لسقيا المزارع والبدو داخل الحدود العراقية.

9 - موافقة حكومة الكويت المبدئية على مد أنبوب مياه المشروع بالمستقبل لمنطقة أم قصر (المرتقب آنذاك أن ينشأ فيها ميناء تجاري ثانٍ للعراق).

10 - تدفع الكويت ثمن تعويض الأراضي الزراعية والسكنية الواقعة في مسار هذا المشروع.

11 - مرور مواد بناء المشروع على الجمارك العراقية.

12 - تتكفل العراق بحماية مرافق المشروع.

13 - تشكيل لجنة للمصالحة (حل النزاعات) في حالة الخلاف... إلخ (British Embassy, 1955, Jan. 19).

ومع وصول الرد العراقي سارع المقيم السياسي في الخليج لمقابلة الشيخ عبد الله السالم، لكي ينقل له الخبر السار، ولكي يستمع بإمعان لملاحظاته؛ وعند سماع الحاكم للخبر المفرح سارع لإبداء تساؤله للمقيم عما طلبه العراق من شروط بالمقابل، ولكن الأخير لم يطلعه على كل تفاصيل بنود الاتفاق، سابق الذكر، التي وضعتها حكومة العراق، وبخاصة شرطا احتمال مد مياه المشروع مستقبلاً إلى ميناء أم قصر، ومدة الاتفاق القصير التي لم تتعد 25 سنة؛ فقد كان تفسير المقيم السياسي بشأن إخفائه لبعض جوانب مسودة الاتفاق لمكتب الخارجية أنه أراد أولاً مناقشة تعديل الفترة الزمنية للاتفاق معهم، في حين رأى أن بند مد مياه المشروع لمنطقة أم قصر مستقبلاً قد يقلل من كمية المياه المسالة إلى الكويت، أو قد تضطر حكومة الكويت لبناء مضخات إضافية ومرافق جديدة قبل البدء في المشروع مما سيؤخره (Political Resident, 1955, Jan. 26).

ولعلم المقيم السياسي، لحساسية موضوع ميناء أم قصر لدى الكويتيين؛ قد أبدى رأيه الخاص بضرورة أن تقدم حكومة العراق بند أم قصر في خطاب منفصل عن اتفاق شط العرب، أو أن يتم إقناع الحاكم، حال طرح البند بالاتفاق، بأنه قد وُضع نتيجةً للضغوط العراقية عليهم أثناء فترة المفاوضات، وأن موافقة الحكومة العراقية على المشروع متوقفة عليه، أو أن يكون الحل؛ إذا ما ترك الأمر للبريطانيين، بالطلب إلى شركة ألكسندر جب أن تعزز من قدرة المشروع على جلب المياه لما يزيد عن حاجز 100 مليون جالون يوميًّا (Political Resident, 1955, Feb. 8).

وبشكل عام تميزت الفترة اللاحقة بتكثيف المسؤولين البريطانيين لجهودهم الساعية إلى مناقشة بنود مسودة الاتفاق المقترحة من حكومة العراق؛ فقد اقترح المعتمد السياسي في الكويت ضرورة تمديد مدة العقد إلى 75 سنة؛ إذ قال: "إن فترة الـ25 سنة للعقد ستعتبر قليلة، وستعطي العراق قوة للضغط على الكويت في حالة تجديد العقد، وأن أعمال البناء الأولية للمشروع ستحتاج على الأقل إلى 5 سنوات من مدة الاتفاق" (Political Agent, 1955, Jan. 31). واتفق المقيم مع وجهة نظر المعتمد على تمديد مدة العقد إلى 75 سنة أو 99 سنة (Political Resident, 1955, Feb. 8). وكان رد السفير البريطاني في بغداد أن أيّ إعادة نظر في بنود مسودة الاتفاق يجب أن تشمل فوائد للعراق من جراء قبوله للمشروع (British Embassy, 1955, Jan 31).

وعلى ضوء إبداء المسؤولين البريطانيين لوجهات نظرهم الأولية في مسودة اتفاق شط العرب أعاد مكتب الخارجية صياغة المسودة، ووجّه بضرورة عرضها بعد التعديل على حاكم الكويت للموافقة عليها قبل إرسالها للحكومة العراقية في منتصف فبراير 1955م (Foreign Office, 1955, Feb. 17) . ولكن فترة النقاش حول بنود المسودة استمرت قائمة لمدة أطول، مع إعادة صياغة بعض البنود كلما دعت الحاجة إلى ذلك، مما استدعى من مكتب الخارجية مجددًا تقديم التوجيهات لموظفيه في الخليج بضرورة مناقشة بنود المسودة مع حاكم الكويت في مارس 1955م، لكن المعتمد السياسي في الكويت أبدى رغبة في التعليق على هذه المسودة الجديدة؛ إذ وافق على أغلب تفاصيلها، عدا بعض الملاحظات التي أبداها عليها (Political Agent, 1955, March 21).

وبعد مرور ثلاثة أشهر من بدء البريطانيين في مناقشة المسودة الأولية لاتفاقية شط العرب تم حذف ثلاثة من بنودها، وبالتحديد في نهاية مارس 1955م قرر البريطانيون عرضها رسميًّا على حاكم الكويت قبل إعادة مناقشتها مع الحكومة العراقية (Foreign Office, 1955, April. 1). وبالفعل عُرضت النسخة العربية والمعدلة من مسودة اتفاق شط العرب على الحاكم، وقام الأخير بتحويلها بدوره إلى مجلس الإنشاء لدراستها بشكل دقيق. ولم يأتِ ردّ مجلس الإنشاء على بنود الاتفاق إلا في منتصف شهر أبريل 1955م؛ حيث وافقت حكومة الكويت على بنود المسودة البريطانية المعدلة لاتفاق شط العرب (Pelly, 1955, April 19).

وقد جاءت موافقة حكومة الكويت على مسودة اتفاق شط العرب مكمّلة لتحركات منها سابقة وحثيثة لتحقيق المشروع على أرض الواقع، وخاصة داخل أراضيها؛ فقد استعان مجلس الإنشاء بمهارة الخبير الزراعي الفرنسي فرانسوا كوبري (Francois Couprie)؛ وذلك لدراسة المردود الزراعي المتوقع من وصول مياه شط العرب إلى أراضي الكويت في مخطط شركة ألكسندر جب خلال الفترة الممتدة من شهر يناير حتى فبراير 1955م. وقد انتقد الخبير الفرنسي خطة ودراسة شركة ألكسندر جب، وأبدى اعتراضه على طريقة الري المستخدمة، وحجم الزراعة اللازمة للكويت ولمناطق تربية الحيوانات فيها (Political Agent, 1955, Feb. 22). وبالمقابل أرسل البريطانيون تقرير الخبير الفرنسي إلى شركة ألكسندر جب التي أمرت ممثليها بالحضور إلى الكويت في مارس 1955م لتقييم معدات مقاولي المشروع شكليًّا وفعليًّا، ولمقابلة الخبير الفرنسي بشكل غير رسميّ وبعيدًا عن معرفة حكومة الكويت لمناقشته في الاعتراضات (Foreign Office, 1955, March 11).

وعند وصول ممثلي شركة ألكسندر جب إلى الكويت أظهر ممثلو الشركة عدم معرفتهم بالشؤون الزراعية، مما اضطر مكتب الخارجية البريطاني للاستعانة بالسيد إيري (Eyre) ممثل مكتب الشرق الأوسط البريطاني في بيروت والمستشار الزراعي فيه، الذي كان موجودًا آنذاك في الكويت لمقابلة الخبير الفرنسي ومناقشته بلغته الفرنسية عن ملاحظاته للجانب الزراعي لمشروع شط العرب. وقد توصل الطرفان سويًّا بعد المناقشة إلى إضافة بعض التعديلات على تقريرهما، والتي رأى البريطانيون أنها لن تضر بمسار عمل شركة ألكسندر جب حال عرضهما أمام مجلس الإنشاء (Political Agent, 1955, March 28). ومع توصل الكويتيين والبريطانيين لنوع من التفاهم بشأن بنود مسودة الاتفاق وتفاصيل المشروع سعى البريطانيون للانتقال للمرحلة الثانية من المفاوضات، وهو ما سنوضحه ضمن تفصيل العنوان التالي:

خامساً - المرحلة الثانية للمفاوضات السياسية:

بدأت المرحلة الثانية من عملية المفاوضات مع الجانب العراقي فور إعلان حكومة الكويت موافقتها على المسودة المعدلة لاتفاق شط العرب بنسختها العربية في 19 أبريل 1955م؛ حيث تبع ذلك بثمانية أيام قيام الحكومة البريطانية بإرسال

النسخة المعدلة للمسودة باللغتين العربية والإنجليزية إلى الحكومة العراقية، وعلى إثر ذلك جاء طلب وزير خارجية العراق الجديد برهان الدين باشا أعيان مقابلة السفير البريطاني في بغداد لمناقشة ما جاء فيهما. وقد قال وزير الخارجية في المقابلة التي جرت مع السفير في 16 مايو 1955م: "إن المسودة قد قدمت قاعدة أساسية لبدء المفاوضات النهائية، ولكنَّ حكومة بلاده تريد إضافة بعض التعديلات عليها؛ وهي:

1 - أنها لن تسلم أو تبيع أيّ أرض تابعة لها، بل ستؤجرها لحكومة أجنبية مدة 60 سنة.

2 - أن الأمر كذلك ينطبق على أراضي وزارة الطيران البريطانية في البصرة، والتي ستظل تحت استفادة البريطانيين حتى توافق حكومة العراق على تأجيرها لحكومة الكويت.

3 - أنها لا تنوي أخذ مقابل مالي عن الماء المقدم للكويت إلا لأجور الحراسة الخاصة بأنابيب الماء.

4 - أنها ستضمن عدم فرض أيّ رسوم جمركية على معدات وإمدادات بناء المشروع؛ بشرط أن يتم التصريح عنها مسبقًا لدى السلطات الجمركية العراقية".

5 - أكد الوزير معلومة مهمة بنهاية مقابلته للسفير؛ هي "أن حكومته تريد متابعة المفاوضات الخاصة باتفاقية شط العرب بشكل مستقل وبعيداً عن المفاوضات القائمة بشأن الثلاث المسائل السياسية العالقة الأخرى مع حكومة الكويت، وبخاصة مسألة الخلافات الحدودية" (Wright, 1955, May 23).

وبرغم تشديد وزير خارجية العراق للسفير البريطاني على عدم ربط اتفاقية شط العرب بأي مفاوضات أخرى مع حكومة الكويت كان لوزارة الخارجية البريطانية رأي مختلف بهذا الشأن؛ حيث دفع "بوروز"، المقيم السياسي في الخليج، مسؤوليه في لندن منذ بداية مايو 1954م باتجاه الجمع بين هذا الاتفاق واتفاق أم قصر المتعلق بمسألة الحدود الكويتية العراقية عند وصول المفاوضات مع الجانب العراقي بشأن اتفاق شط العرب إلى مرحلتها الأخيرة من التصديق؛ فقد سعى "بوروز" في محاولته هذه إلى إيجاد نوع من التوازن السياسي المصلحي بين دولتي الكويت والعراق، كما تم ذكره مسبقًا في هذه الدراسة؛ بحيث تؤجر الكويت، وفقًا للاتفاق الجديد لأم قصر،

جزءًا من أراضيها الحدودية الملاصقة للعراق، بالتوازي مع تأجير العراق لأراضيها التي سيمر من خلالها خط أنابيب مشروع شط العرب إلى أراضي الكويت؛ ومن المهم هنا توضيح أن فكرة الجمع بين الاتفاقين عند التصديق ابتدأت عندما صرح بوروز عن وجهة نظره الخاصة بهذا الشأن لمكتب الخارجية في لندن بتاريخ 23 مايو 1954م (Burrows, 1954, May 23). وعاد بوروز مجددًا ليكرر التصريح بالشأن نفسه لمكتب الخارجية في لندن بعد سنة تقريبًا (Political Resident, 1955, June 1).

وبناء على توجيهات مكتب الخارجية استؤنفت عملية المباحثات السياسية مع الجانب العراقي بشأن اتفاق شط العرب؛ إذ اجتمع "بوروز" والسفير البريطاني في بغداد مرة أخرى مع وزير الخارجية العراقية في 2 يوليو 1955م، وجاءت مباحثاتهما المشتركة لتؤكد موافقة الطرفين على مجمل مواد المسودة الأولية لاتفاق شط العرب، ولكن مع وجود بعض الملاحظات المهمة التي أبديت باللقاء؛ أهمها: إضافة بند جديد للاتفاقية، وهو أن يؤجر العراق أراضيه التي ستمر عليها أنابيب المشروع للكويت، وكذلك أراضي المنشآت المخصصة لضخ المياه من شط العرب بتكلفة دينار عراقي واحد في السنة، وذلك في مقابل أن ترفع حكومة العراق لحاكم الكويت طلب عقد اتفاقية جديدة معها، خاصة برغبتها في تأجير جزء من أراضي الكويت الحدودية الملاصقة للعراق؛ وذلك لتسهيل أعمال الملاحة البحرية من وإلى ميناء أم قصر (Wright, 1955, July 4).

كما اقترح الوزير العراقي تغيير مكان سحب الماء لمشروع شط العرب من نقطة السحب التي تقع ضمن أراضي قاعدة وزارة الطيران البريطاني إلى نقطة تقع إلى الجنوب منها، وهي جزء من ميناء البصرة؛ إذ أبدى بوروز، وكذلك السفير البريطاني، رضاهما عن التغيير، لذلك طلب إلى الوزير العراقي ضرورة ضمان استقبال فنيين شركة ألكسندر جب التي سترسلهم حكومة الكويت لدراسة هذا التغيير على مخطط المشروع. وأراد الوزير العراقي أن تتكفل حكومة الكويت بدفع تكلفة حماية خط الأنابيب وأجور من يعمل في الحفاظ عليها، لكن بوروز اعترض مستندًا على مبدئه الثابت بأن تتكفل حكومة الكويت بحماية الأراضي التي ستؤجرها من أراضيها بالمقابل للعراق كجزء من بنود اتفاقية أم قصر المرتقبة. وطالب الوزير العراقي بعد مشاورات

مطولة بين الطرفين أن تتكفل حكومة الكويت ببناء المقار والمساكن الخاصة لإقامة الحراس العراقيين عند خطوط الأنابيب والمنشآت، وذلك ما وافق عليه بوروز من حيث المبدأ (Wright, 1955, July 4).

وجاء في آخر الاجتماع بين الطرفين مناقشة وزير الخارجية العراقي مع بوروز والسفير البريطاني سبل إيجاد منفذ للتصديق على اتفاقيتي شط العرب وأم قصر المرتقبتين دون الرجوع للبرلمان العراقي، لكنهما توصلا إلى النتيجة التالية "أنه بناء على ما تنص عليه قوانين العراق الدستورية؛ فإذا ما تمت الموافقة على هذه الاتفاقيتين بين الطرفين بهذا الشكل النهائي، أو من خلال تبادل المراسلات بين أطراف الاتفاق؛ فلا بد للحكومة العراقية بعد ذلك من أن تعرض هاتين الاتفاقيتين على مجلس النواب العراقي للتصديق عليهما. لذلك قدر البريطانيون في هذه المرحلة أن استكمال إجراءات التصديق من الممكن أن تتأخر حتى انعقاد جلسات المجلس العراقي في شهر ديسمبر 1955م، فإذا ما تم التصديق سمح للبريطانيين ولحكومة الكويت باستكمال إجراءات جلب المعدات وبدء العمل في بناء المشروع على أرض الواقع (Wright, 1955, July 4).

ومن الملاحظ عند هذه النقطة من مسيرة المباحثات وضوح السعي الذي أولاه بوروز وحكومته البريطانية إلى توافق من الحكومة العراقية للربط بين مشروعي اتفاق شط العرب وأم قصر؛ فقد أكد بوروز شفويًّا لوزير الخارجية العراقي، في أثناء اجتماعهما السابق الذكر، ضرورة ربط مصالح الكويت بإسالة الماء من شط العرب بمصالح العراق في تسهيل بناء ميناء أم قصر وعملية الملاحة البحرية إليه من خلال استئجار أراضي تابعة للكويت على الشريط الحدودي غير المرسم فعليًّا آنذاك. ومن المعتقد أن بوروز قد أراد بهذا الربط تفضيل مصالح حكومته الاقتصادية في تشييد المتعاقدين البريطانيين لكلا المشروعين المرتبطين بالاتفاقيتين "الأنابيب والميناء" على حساب تهديد العلاقات الثنائية الرابطة بين الكويت والعراق، والتي شهدت تطورًا ملحوظًا من التحسن مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين؛ فقد تغافل البريطانيون آنذاك عن حقيقة أن الاتفاقيتين قد شملتا جوانب فنية صرفة ربطتهما تلقائيًّا بحل مسألة ترسيم الحدود رسميًّا بين البلدين قبل الشروع بتصديقهما (مثل ضرورة تحديد نقطة مرور أنابيب مشروع شط العرب عبر الحدود بين البلدين، وتحديد موقع

بناء ميناء أم قصر، وبخاصة أن للكويت مطالبات سابقة في هذه المنطقة الحدودية ومباحثات شائكة مع العراق). ومن هنا بدأت نقطة التحول في مسيرة تحقيق مشروع شط العرب التي على إثرها شهدت علاقة البلدين العديد من المصاعب؛ فقد حالت هذه الإشكاليات دون تحقيق المشروع بسبب تفاقمهما، وبخاصة مسألة ترسيم الحدود التي كانت تعد من المسائل الأكثر تعقيدًا من بين الملفات العالقة بين البلدين.

وبعد انتهاء مباحثات شهر يوليو 1955م أرسل مكتب الخارجية البريطاني برقية إلى حكومة الكويت بالنتائج التي توصلت لها المفاوضات مع حكومة العراق لأخذ موافقة الحاكم وللتأكيد على خبراء شركة ألكسندر جب بضرورة زيارة العراق لإحداث بعض التغيير الطفيف على نقطة سحب الماء في مخطط مشروع شط العرب لتكون إلى الجنوب من قاعدة المعقل البريطانية العسكرية (Foreign Office, 1955, July 13).

وعند عرض الموضوع على الحكومة الكويتية؛ أفاد الحاكم بعدم معارضته مبدئيًّا للاقتراح العراقي بتغيير نقطة ضخ المياه، وذلك إذا ما وافق عليه مستشارو شركة ألكسندر جب، وأكد أن بلاده مستعدة لإرسال المستشارين إلى العراق بأسرع وقت، ووافق الحاكم مبدئيًّا أيضًا على تأجير الأراضي العراقية التي سيمر من خلالها خط أنابيب المشروع مقابل دينار واحد سنويًّا، على أن تتكفل حكومة بلاده ببناء مساكن للشرطة والحرس العراقيين في المواقع المختلفة للمشروع على امتداد خط الأنابيب دون وضع تكلفة مالية على الحكومة العراقية لصيانتها، وأخيرًا لم يعترض على الاقتراح البريطاني بفصل مباحثات اتفاق شط العرب عن اتفاق أم قصر حتى تسهل عملية دراستهما قبل التوقيع (Political Agent, 1955, July 17).

وكان من تبعات اجتماع يوليو 1955م بين ممثلي العراق وبريطانيا أن تقدّمت حكومة العراق رسميًّا بطلب إلى حكومة الكويت يتضمن رغبتها في تأجير شريط حدودي من أراضي الكويت الشمالية الملاصقة لحدود العراق البرية والبحرية، وبعمق أربعة كيلو مترات، وأن يضم هذا الشريط جزيرة وربة بأكملها وأجزاء كبيرة من خور عبدالله المتقاسم ما بين البلدين؛ وذلك في سبيل تسهيل عملية بناء وتطوير مينائها المرتقب في منطقة أم قصر؛ حيث إن موقع ميناء أم قصر الجغرافي كان ذا أهمية كبيرة للعراق في خمسينيات القرن العشرين، فقد كان البوابة البديلة للبصرة تجارياً

على رأس الخليج العربي وبعيداً عن مضايقات إيران، فتوسعة بنائه بإمكانات تشغيلية حديثة سيساهم في تنمية الاقتصاد العراقي وتعزيز العلاقات الخارجية له (العاني، 2013م، ص 129-158). وفي هذا الطلب أكدت حكومة العراق للبريطانيين ضرورة فصل اتفاق شط العرب عن اتفاق تأجير الشريط الحدودي الكويتي، ولكن وبشكل مخالف للرغبة العراقية أصر البريطانيون على ربط الاتفاقين معاً ولو بطريقة غير مباشرة تمثلت في تقديمهما للكويت في وقت متقارب؛ وذلك حتى يتمكنوا من خلق التكافؤ بين اتفاق شط العرب واتفاق أم قصر؛ وبصيغة أخرى "إذا ما ألغى العراقيون اتفاق إمداد الكويت بمياه شط العرب ستتمكن الكويت من إلغاء اتفاق تأجيرها لشريطها الحدودي مع العراق" (Fry, 1955, July 26)، (انظر المحلق رقم (5) لخريطة اتفاق أم قصر الذي وضح فيها قطاع الحدود المطلوبة من الكويت للتأجير للعراق).

ومن المعتقد أن يكون التخوف البريطاني من رفض مجلس النواب العراقي لاتفاقية شط العرب هو أحد العوامل الأساسية المحرّكة لربط الاتفاقيتين معاً؛ فمع معرفة البريطانيين بمقدار المعارضة لسياساتهم داخل العراق قرروا استخدام مشروع شط العرب الحيوي للكويت وسيلة لخدمة مصالحهم الاقتصادية والسياسية في منطقة الخليج العربي؛ فقد عملت إحدى الشركات البريطانية المتخصصة في التخطيط والتصميم من أجل بناء ميناء أم قصر منذ عام 1955م ليكون داعماً لنشاط ميناء البصرة التجاري ومعززا لخدماته، وهي شركة كودي آند برذرس، وشركاه (Messrs. Coode & Brother, Partners) التي قدمت لمدير ميناء البصرة الجنرال سامح فتاح تقريراً بكامل مواصفات المشروع وموقعه في المنطقة الفاصلة بين الكويت والعراق في نوفمبر 1955م (Notes on, Oct. 25).

وعلى إثر تقديم الطلب العراقي شرعت السلطات البريطانية في صياغة اتفاق مستقل ومُوازٍ لاتفاق شط العرب، وهو ما عُرف باتفاقية أم قصر لتأجير شريط من أراضي الكويت الحدودية مع العراق؛ فقد عزمت السلطات البريطانية على التحرك سريعًا لصياغة بنوده بالموازاة مع ما أُتّم من بنود اتفاقية شط العرب (Foreign Office, 1955, July 27). وقد طالب مكتب الخارجية من سفيره ببغداد ضرورة تجهيز الاتفاقيتين، وبخاصة اتفاقية شط العرب مع حكومة العراق، للتوقيع بحلول بداية شهر سبتمبر 1955م (Foreign Office, 1955, August 3)، وهو ما وافق عليه السفير شريطة وصول خبراء شركة ألكسندر جب من الكويت، ثم موافقة الحكومة

العراقية على تقريرها في تغيير نقطة سحب الماء للمشروع إلى الجنوب من منطقة المعقل (British Embassy, 1955, Aug. 4).

وفي بداية شهر أغسطس 1955م عرض البريطانيون على حاكم الكويت مسودة اتفاق أم قصر (انظر الملحق رقم (9) للترجمة العربية لمسودة اتفاقية أم قصر بين الكويت والعراق)، وبخلاف ما كان يتوقعونه من إنجاز لهذا الاتفاق بأسرع وقت ممكن ملحقاً مع اتفاق شط العرب؛ أبلغ حاكم الكويت المعتمد السياسي أنه قد قرَّر مراجعة مسألة دراسته للاتفاقيتين، وأنه يرغب حاليًا في أخذ رأي أعيان ورجالات الكويت واستشاراتهم قبل الإقدام بنفسه على قبولهما؛ فقد كان لدى الحاكم شكوك قوية بأن حكومة العراق قد سعت لربط الاتفاقيتين معاً لأهداف وأطماع خفية، لذلك وجب عليه تأخير عملية استكمال التصديق على كلتا الاتفاقيتين حتى تتم دراستهما جيدًا. ومن المؤكد أن قرار الحاكم كان صحيحًا آنذاك، وخاصة عند علمنا أن البريطانيين لم يعرضوا عليه آخر تحديثات مسودة اتفاق شط العرب، لذلك ظن أن البريطانيين ربما أضافوا بند تأجير جزيرة وربة للعراق كأحد بنود المسودة الجديدة دون علمه.

وفي محاولة من المعتمد لإقناع الحاكم بالتراجع عن قراره والتريث وأخذ المشورة قال له "إن العراق لا يريد ربط المشروعين معاً"، مخفيًا بذلك دور المقيم السياسي، مسؤوله الأعلى، الذي دفع أولاً بفكرة إلحاق المشروعين معاً متجاهلاً لما سيؤديه ذلك من آثار بالغة الضرر على طبيعة العلاقة بين الحكومة الكويتية والمسؤولين البريطانيين في منطقة الخليج العربي. وعلى إثر ظهور ذلك الخلاف في الآراء أصرَّ الحاكم على تأخير الرد على الاتفاقين حتى الخريف القادم وبخاصة موضوع الموافقة على اتفاق أم قصر، وسأل المعتمد الحاكم: هل من أمر مزعج في موضوع اتفاق شط العرب؟ فقال له الحاكم: "لا أبدًا، لكن لم تعرض عليه المسودة النهائية لاتفاق شط العرب حتى الآن"، ووعد المعتمد بعرضها عليه بعد ترجمتها واستلامها من حكومة العراق (Political Agent, 1955, Aug. 10).

وكتبعات لقرار التعطيل أمر الحاكم مجلس الإنشاء بعدم إرسال أي تعليمات لخبراء ومستشاري شركة ألكسندر جب لزيارة العراق حتى بداية شهر أكتوبر 1955م، وكذلك أمر بأن تلتقي مجموعة من أعيان ورجالات الكويت في يوم 10 أغسطس 1955م

لبحث موضوع اتفاقي شط العرب وأم قصر. وفي محاولة أخيرة لثني الحاكم عن قراره قام المعتمد السياسي بمحاولة إقناع سكرتير الحاكم أن حكومة العراق لا تريد ربط المشروعين معاً، بل لم يكتفِ بذلك فقد استخدم طرقًا أخرى لتحقيق هدفه (Political Agent, 1955, Aug. 10)؛ فقد قابل المعتمد السياسي الشيخ فهد السالم رئيس مجلس الإنشاء لدفعه لإقناع الحاكم بالسماح للخبراء والمستشارين بزيارة العراق، ودار حديث خاص بينهما بانت فيه وجهة النظر الكويتية التي عكست مدى التخوف الكبير لدى المسؤولين هناك من الآثار السلبية لتوقيع الاتفاقين على مصالح البلاد السيادية واقتصادها، وقد طرحت الأسباب التالية لاتخاذ الحاكم لقراره:

1 - وضح الشيخ فهد السالم أنه على الرغم من تأكده وأعضاء مجلس الإنشاء من عدم شمول اتفاق شط العرب على أيّ بند يربطه مع اتفاق أم قصر، لكنَّ الاتفاقين أصبحا مرتبطين بالطبيعة معاً، فإذا ما قبلت الكويت اتفاقية شط العرب فهي من الناحية الأخلاقية مرتبطة وملزمة بالموافقة على اتفاقية أم قصر.

2 - أشار أيضًا إلى أن الكويت لطالما أرادت استيراد مياه شط العرب، وأن المباحثات بشأن الاتفاق قد طالت كثيرًا بين البلدين، وعندما اقتربت ساعة الاتفاق أصدر العراقيون قرارهم بشأن اتفاق أم قصر لتسهيل إجراءات البناء والملاحة البحرية لهذا الميناء؛ أي في الحقيقة أن الحكومة العراقية تطلب إلى الكويت الآن دفع ثمن الاتفاق؛ ففي مقابل تأجير العراق أراضيه للكويت (اتفاق شط العرب) سيأتي تأجير الكويت أراضيها للعراق (اتفاق أم قصر).

3 - كما وضح أنه قد اتفق مع أعضاء مجلس الإنشاء على أن أفضل رهان تقدمه الكويت للعراق في مقابل الماء لن يكون بتنازلها عن أراضيها من خلال توقيع اتفاق أم قصر، بل سيكون من خلال قبول الطلب الذي قدّمته شركة نفط البصرة لحكومة الكويت بتصدير نفط جنوب العراق بالأنابيب عبر الأراضي الكويتية ومن خلال المنفذ البحري لميناء الأحمدي النفطي العميق.

4 - كذلك اعتقد وأعضاء مجلس الإنشاء أن بناء ميناء أم قصر سيقتل ميناء الكويت تجاريًّا؛ حيث إن بناء ميناء الظهران السعودي تاريخيًّا قد ترك أثرًا كبيرًا على بلاده؛ فقد سلبها نسبة 70% من تجارتها الحالية، فماذا سيكون الحال لو

افتتح ميناء أم قصر العراقي؟ الذي بالتأكيد ستكون له نتائج مدمرة على ميناء الكويت. وتساءل مع أعضاء المجلس عن مدى حاجة العراقيين لهذا الميناء، ولماذا لا يأخذ العراقيون ما يريدون من سلع وبضائع من ميناء الكويت باعتباره ميناء حرًّا؟ وهو الأمر الذي يرحب به الكويتيون على الدوام، وبذلك يستطيع العراقيون بناء ما يريدون من سكك حديدية تنطلق من الكويت لنقل التجارة عبر هذا الميناء باتجاه مدن جنوب العراق.

5 - وأخيرًا اعتقد وأعضاء المجلس أن اتفاق أم قصر سيُفقد الكويت أحقيته في الحفر والاستكشاف في جزء مهم من المياه الإقليمية للبلاد، كذلك الشريط الحدودي المطلوب تأجيره لصالح العراق؛ بالتالي ستفقد الكويت أحقيتها في جزء من مواردها الطبيعية مقابل عدم اعتراض الملاحة البحرية للسفن القادمة لميناء أم قصر، فإذًا سيكون لهذه الاتفاقية أضرار أكبر بكثير من فوائد وصول الماء العذب إلى مدينة الكويت من شط العرب، لا سيما مع علمه بالتكلفة العالية لمشروع شط العرب، وأن الكويت لن تشهد في صيف عام 1955م ما حصل في السنوات السابقة من أزمة نقص للمياه العذبة. وأما إذا ما مضى العراق في سعيه لبناء ميناء أم قصر فسيكون لزامًا على الكويت تأكيد حقوقها في مياهها الإقليمية الملاصقة للعراق (Political Agent, 1955, Aug. 16).

لم يكتفِ المعتمد السياسي بما سمعه من وجهة نظر مجلس الإنشاء ورئيسه، بل قرر أخذ الإذن من مسؤوليه للسفر خلف الحاكم إلى لبنان لمقابلته هناك؛ لمحاولة إقناعه بالعدول عن قراره بتعطيل مباحثات اتفاقي شط العرب وأم قصر. وبالفعل وصل المعتمد إلى لبنان في تاريخ 20 أغسطس 1955م؛ إذ قابل الحاكم ليومين متتاليين في منزله بمدينة شتورة، ولكنَّ الحاكم أخبره في كلتا المرتين بأنه لن يتخذ قرارًا في شأن المسألة حتى عودته إلى الكويت في الأول من شهر أكتوبر، وعندها توصل البريطانيون في نهاية هذا المطاف إلى نتيجة فحواها أن قرار تعطيل الحاكم للاتفاقين يرجع للأسباب التالية:

1 - أن الكويتيين يعتقدون أن العراق قد طوّر من ميناء أم قصر لتكون قاعدة بحرية وتجارية له، لذلك وجب الحذر منها؛ لأن المضارّ من ذلك ستكون أكثر من منافع وصول ماء شط العرب إلى الكويت.

2 - أن الكويتيين قد بدأوا بالتشكيك بأهمية أن يكون مصدر مائهم طبيعيًّا من شط العرب كما كانوا يريدون دائمًا؛ "فالآن لم يكن لديهم مانع بأن يبنوا العديد من محطات التقطير بدلاً من الدخول في مشاكل الحاجة لاستيراد المياه من المصادر الخارجية"؛ فقد شعر التجار الكويتيون التقليديون بمضايقة مشروع تطوير ميناء أم قصر لهم، بل وأحسوا بتدميره لتجارتهم.

3 - دور الشيخ فهد السالم المعارض لعقد الاتفاقين، والذي كان يتمتع بدعم كبير لقرارته داخل الإدارة الحكومية الكويتية، فقد لعب دور حامي حمى أراضي البلاد وسيادتها (Political Agent, 1955, Aug. 25).

وفي سبتمبر 1955م بدأ الكويتيون مرحلة جديدة في تطوير علاقتهم السياسية مع جارهم الشمالي العراق؛ عندما تساءلوا عن مدى حاجتهم الفعلية لاستيراد مياه شط العرب، فقد بدأوا يتدارسون إمكانية تعزيز قدرات إنتاج محطات تقطير مياه البحر في أنحاء البلاد؛ ولذلك فقد تمت استشارة شركة يوبانك العاملة في الكويت كخبراء للمياه عن الجدوى من تحقيق توجههم بالتوسع في إنتاج المياه المقطرة، وكان رد الشركة على الحكومة الكويتية هو: "إن تكلفة بناء محطة التقطير الخاصة بإنتاج 10 ملايين جالون يوميًّا حوالي عشرة ملايين جنيه إسترليني، في حين أن إنتاج مياه الآبار الجوفية في البلاد قد وصل في حينها إلى حدود 13 مليون جالون يوميًّا، وهي ما كانت كافية لتحقيق المشاريع الزراعية المحدودة بالبلاد" (Political Agent, 1955, Sep. 10).

ومع ظهور هذا التوجه لدى حكومة الكويت بدأت الأوساط البريطانية في الخليج بالتساؤل عن مدى قدرة محطات التقطير على تلبية حاجة الكويت المستقبلية من المياه العذبة للشرب والاستخدامات الشخصية الأخرى، وعن وضع مشروع إسالة مياه شط العرب والخطط التنموية المرتبطة به لزراعة 5200 هكتار من الأراضي الصحراوية في أنحاء البلاد، كذلك تساءلوا عن مدى كفاية محطات التقطير لحاجة الكويت المنشودة في توفير مياه الري الزراعية والتجميلية (Ewart-Biggs, 1955, Sep. 12).

وفي سبتمبر 1955م أبلغ الشيخ عبد الله السالم البريطانيين، وبشكل واضح؛ بأن بلاده لن تكون بحاجة إلى الاعتماد على مصدر خارجي للمياه العذبة كشط العرب، بل ستعتمد على مصادرها الداخلية، والتي على رأسها ما تنتجه محطاتها للتقطير. فقد

أمر الحاكم رسميًّا مجلس الإنشاء بضرورة زيادة قدرات إنتاج محطات التقطير في البلاد؛ وذلك لتوفر 10 ملايين جالون يوميًّا من المياه العذبة، وهو القرار الذي رأى فيه البريطانيون إشكالاً سياسيًّا سيُدخلهم في حرج كبير مع الحكومة العراقية. وكنتيجة لذلك حاول البريطانيون التغيير من أسلوب تعاملهم مع الحاكم مخافة تأثيرهم عليه، عندما أوقفوا من وتيرة الإلحاح والضغوط المستمرة الموضوعة عليه والممارسة من قبل المعتمد السياسي بشأن ضرورة توقيع الاتفاقين (Political Agent, 1955, Sep. 12).

بالمقابل حاول البريطانيون تبني سياسة جديدة في التعامل مع الحاكم؛ وذلك بمحاولتهم إقناعه بأهمية استئناف مفاوضات مشروع شط العرب مع العراق؛ وذلك من خلال استخدام طرق الإقناع العلمية والمنطقية. فقد قدم البريطانيون للحاكم دراسة جدوى سريعة للتكلفة المتوقعة بالاستعانة بطاقة محطات التقطير في الكويت مقارنة بتكلفة تشييد مشروع شط العرب؛ حيث قامت شركة ألكسندر جب بعمل تقدير سريع لتكلفة كلا المشروعين؛ حيث كانت تكلفة توفير كمية 33 مليون جالون من مياه محطات التقطير حوالي ضعفين ونصف إلى 3 أضعاف تكلفة ما ستوفره المرحلة الأولى من مشروع شط العرب، أما إذا ما أرادت الكويت الوصول إلى كمية 100 مليون جالون يوميًّا من مياه التقطير فستضطر لدفع تكلفة 4 إلى 5 أضعاف تكلفة المرحلة النهائية من مشروع شط العرب. وإضافةً إلى ما سبق قدرت شركة ألكسندر جب في دراستها زيادة متوقعة وكبيرة في كميات استهلاك محطات التقطير للغاز الطبيعي بنسبة تتعدى الاستهلاك المحلي الحالي لـ25 ضعفًا للمرحلة الأولى من مشروع شط العرب ولـ30 ضعفًا للمرحلة الأخيرة منه، فعند هذه النقطة تساءلت الدراسة عن كيفية قدرة حكومة الكويت على توفير هذه الكمية الضخمة من الغاز الطبيعي؛ مما سيضطر حكومة الكويت إلى تغيير نوعية وقود محطاتها للتقطير من الغاز الطبيعي إلى النفط الخام، وهو الأمر الذي ربما سيزيد من التكلفة على الدولة (Paton, 1955, Sep. 15).

وأيضًا حاول البريطانيون دفع المعتمد السياسي لتقديم ملخص دراسة مبسطة أخرى للحاكم تبين أهمية مياه شط العرب للزراعة في الكويت مقارنة بالاعتماد على مياه محطات التقطير في شهر أكتوبر 1955م (Broad, 1955, Oct. 18). وقد كان من أهم الأسباب التي دفعتهم لذلك خدمة مصالحهم الاستراتيجية في منطقة الشرق

الأوسط بشكل عام؛ من خلال تعزيز التقارب السياسي والاقتصادي بين حلفائهم؛ دولتي الكويت والعراق؛ وذلك لدرء خطر امتداد النفوذ السعودي والمصري في المنطقة (Foreign Office, 1955, Oct. 20).

وأخيرًا سعى البريطانيون لتقديم عرض سعر رسمي من شركة ألكسندر جب لحاكم الكويت؛ بأن جلب 13 مليون جالون يوميًّا من مياه شط العرب سيكلف 10 ملايين جنيه إسترليني، وأن جلب 10 ملايين جالون يوميًّا من مياه شط العرب سيكلف 8 ملايين جنيه إسترليني (Foreign Office, 1955, Oct. 27). ولإضفاء غطاء فني بحت على المشورة البريطانية لحاكم الكويت بأهمية مشروع شط العرب في تحقيق خطط التنمية المستدامة اقترح المعتمد السياسي على مسؤوليه ضرورة استغلال زيارة السيدان "فيت" Fitt و"بودينتون" Boddington الخبيرين في مكتب الشرق الأوسط لإيران، بالمرور إلى الكويت في 6 نوفمبر 1955م (Political Agent, 1955, Nov. 3). ولكن لم يقم هؤلاء الخبراء بزيارة الكويت لأسباب خاصة مما اضطر المعتمد السياسي إلى التريُّث في عرض الموضوع على الحاكم لعدم التأثير على الحدث (Political Agent, 1955, Oct. 23).

ومما سبق يتضح أن البريطانيين أرادوا تحقيق مصالحهم المادية والاستراتيجية بدعوى إقناع حاكم الكويت بالفوائد الملموسة التي ستجنيها بلاده عند استئناف وتيرة المفاوضات مع العراق الخاصة بشأن اتفاق شط العرب. ولكن الحقيقة التي أخفاها المسؤولون البريطانيون عن الحاكم قد وضحتها تصريحات مسؤولي البحرية البريطانية في الخليج عند إرسالهم لتقرير سري لحكومتهم عن أهمية مشروع أم قصر، بوصفه ميناءً ثانياً اقتصادياً وعسكرياً لحكومة العراق، والذي أكدوا فيه وجود إشكالية في تعريف حدود الكويت مع العراق، وبخاصة جزيرة وربة التي يطالب العراق بالانتفاع منها لوقوعها على رأس خور عبد الله ولإطلالتها على ممر الملاحة المائي الواصل للميناء؛ فقد نقل التقرير عن مقابلة مع رئيس وزراء العراق جرت في 12 أكتوبر 1955م وضعه الملامة في تأخر اتفاقي أم قصر وأنابيب شط العرب، وعدم نجاحهما تلميحاً على حكومة الكويت وعلى الجهود البريطانية المبذولة لتحقيقهما، فكان في وجهة نظر القائد العام لقاعدة الهند الشرقية أن معارضة الكويتيين لوجود

ميناء أم قصر ناتج عن زيادة ثروتهم المالية التي سيستخدمونها للاستغناء عن الحاجة لمياه شط العرب مقابل زيادة محطات التقطير، ولتخوفهم من منافسة ميناء أم قصر لتجارتهم، وبخاصة تجارة تهريب البضائع من السعودية وإليها. أيضًا وضح تقرير البحرية البريطانية الصادر في 25 أكتوبر 1955م أن مشاكل العراق التي يعانيها في ميناء البصرة متعلقة بتكاليف الحفر لشط العرب، التي كانت متوقفة بسبب تضاعف تكلفتها، وانتفاع إيران منها عند شبه جزيرة عبادان دون مقابل أو مساهمة مالية في الحفر من الأخيرة، بل إن إيران تحركت لإنشاء ميناء بندر مشهور وميناء بندر شابور في خور موسى للاستقلال نوعاً ما عن الاعتماد على ممر شط العرب، كما ركز التقرير على أهمية تشييد ميناء أم قصر من خلال بحث تطهير مسار ملاحة ميناء أم قصر من الألغام البحرية، ومراقبة ذلك وفق ما أبداه القائم بأعمال مدير ميناء البصرة البريطاني من وجهة نظر تشجيعية من مدير الميناء العراقي الجنرال سامح عبد الفتاح وكبير الضباط البريطانيين في الخليج في سبيل حل مشاكل العراق في الاستيراد والتصدير البحري من ميناء البصرة (The Secretary of the Admiralty, 1956, Jan. 31).

وبذلك وضحت وزارة الخارجية البريطانية في تقاريرها لرئيس الوزراء مطالب العراق المصلحية في الانتفاع من بعض الأراضي الكويتية الحدودية معه؛ حيث أشارت بدقة للأهمية الاقتصادية والعسكرية من تشييد ميناء أم قصر للعراق ولهم ولحلفائهم من القوى الغربية في منطقة شمال الخليج العربي، وذلك من خلال الدفع بالضغط على الكويت لتسهيل تحقيق ما يطلبه العراق بالانتفاع من تأجير جزيرة وربة للعراق، وذلك لتحسين الملاحة من ميناء أم قصر وإليها، كما أن التقرير سعى لاستكمال الفرص الاستثمارية للشركات البريطانية المختصة في التخطيط لبناء وإنشاء مشروع الميناء من بعد انتهاء حق انتفاع الحكومة الأمريكية التي قامت بتشييده قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية لخدمة أهدافهم في الحرب، ثم هجرته ودمرت بعض منشآته ومرافقه بمدفعية سفنها الثقيلة (The Secretary of Admiralty, 1956, Jan. 31).

وأمام هذا التغير في السياسة الكويتية والموقف الثابت تجاه اتفاق شط العرب بحث البريطانيون عن ردود الفعل المحتملة لحكومة العراق تجاه قرار الكويت تعطيل مشروع شط العرب على حساب التوسع في بناء محطة تقطير المياه العذبة بالبلاد؛

فقد صرح السفير البريطاني في بغداد "بأن هذا الانقطاع غير المسبب في وتيرة مفاوضات مشروع شط العرب وتراجع حاكم الكويت عن قراره بالموافقة عليه، بعد بذل الحكومة العراقية لجهود واضحة في تسهيل إجراءات الاتفاق، ستنعكس سلبًا على المواضيع السياسية العالقة الأخرى ما بين البلدين، مثل قضية مزارع أسرة آل الصباح في العراق وقضية ترسيم الحدود" (British Embassy, 1955, Sep. 14).

وفي تلك الأثناء دارت في الكويت مشاورات عديدة داخل أسرة الحكم تخص طبيعة الرد النهائي على الاتفاقيتين بالموافقة أو الرفض. فعندها لم يصل الحاكم والكويتيون إلى رد ثابت بشأن الاتفاقيتين؛ وذلك لحساسية الموقف وصعوبة اتخاذ القرار النهائي فيه. وفي محاولة من المعتمد لتقصي آراء الكويتيين آنذاك سأل أشرف لطفي، سكرتير الحاكم الخاص، عن موقف الحكومة الكويتية، فقال الأخير "إن الحاكم موافق مبدئيًّا على الاتفاقيتين، ولكن الشيخ فهد السالم بدعم من أعضاء مجلس الإنشاء وبعض التجار كانوا رافضين، ولربما سيقبلون إذا ما لم يتدخل البريطانيون في طبيعة اتخاذ هذا القرار" (Political Agent, 1955, Oct. 23).

وبعد أيام من المشاورات داخل الحكومة الكويتية طلب الحاكم عقد اجتماع لجنة أهلية مكونة من ستين شخصية كويتية بارزة من التجار والأعيان المختارين، برئاسة الشيخ يوسف بن عيسى القناعي؛ وذلك لمناقشة اتفاقي شط العرب وأم قصر. وقد اجتمعت اللجنة المعنية في مدرسة صلاح الدين [مدرسة الصديق في أم صدة بحسب رواية أحمد الخطيب] أولاً في 23 ديسمبر 1955م (انظر الغنيم، 1998م، ص 127-130؛ الخطيب، 2007م، ص173-169، لمعرفة أسماء باقي الحضور لهذا الاجتماع)، حيث لم تصل باجتماعها إلى نتيجة مُرضية، ثم اجتمعت مرة أخرى في 26 ديسمبر؛ حيث استمر النقاش لساعات طويلة دون جدوى تُذكر، حتى قطع الجدال الدائر بين أعضاء اللجنة بتقديم طلب من أحدهم بسرعة التصويت على الاتفاقيتين إما بالقبول أو الرفض. وقد أسفرت عملية التصويت آنذاك عن وقوف 35 شخصاً من الخمسين الذين حضروا الاجتماع الثاني مع التصديق على الاتفاقيتين، و15 مع الرفض. وبعد انتهاء هذا الاجتماع بيومين وظهور نتيجته للجميع قابل المعتمد السياسي الحاكم للتأكد من توصله إلى القرار النهائي تجاه الاتفاقيتين. ولكن رد الحاكم عليه جاء "بأن

نتائج تصويت اللجنة الأهلية يجب أن تُعرض على مجلس أسرته الحاكمة أولاً، وأن الرد يحتاج إلى الدراسة المتأنية بعد سماع استشارات جميع الأطراف في الكويت وآرائهم" (Political Agent, 1955, Dec. 30). يرى أحمد الخطيب أن بعض المحسوبين على الحكومة من الأعضاء الذين شاركوا في الاجتماع قد أشاعوا، خلافا لما حصل، رفض الاتفاقيتين حتى تلقي الحكومة اللوم على الكويتيين والمسؤولية أمام العراق (الخطيب، 2007م، ص170-171)، ولكن هذا التفسير لم يكن صحيحاً على ضوء ما توافر من معلومات تلت هذا الاجتماع وتمثلت فيما يلي من توضيحات.

وفي الكويت جاءت بعض الانتقادات المحلية لطبيعة الاجتماع الذي نسَّقه الحاكم مع القوى المحلية في شهر ديسمبر 1955م؛ حيث تركزت على طبيعة اختيار الأعضاء المشاركين في الاجتماع؛ فقد رأى المنتقدون أن الحاكم، الذي كان يرغب في توقيع الاتفاقيتين (شط العرب وأم قصر) قد اختار من أصدقائه المقربين من وجد فيهم بوادر القبول للمشروعين، بل إن بعض المسؤولين البريطانيين قدّروا أن سبب رفض الحاكم للمشروع يرجع بالأساس للضغوط التي من المحتمل أن تتعرض لها الكويت مِن قِبَل مصر أو السعودية (Political Agent, 1956, Jan. 23) . ولكن لم يكن للتفسير البريطاني سابق الذكر أي واقعية تُذكر أو قدرة على عكس طبيعة ما كان يُفكر فيه الحاكم والكويتيون آنذاك قبيل اتخاذهم لقرارهم النهائي. فبعد عرض الموضوع على أفراد الأسرة الحاكمة، لربما في الاجتماع الأول للمجلس الأعلى -حديث التأسيس- (انظر الملحق رقم (8) لنص محضر اجتماع المجلس الأعلى الذي عقد بتاريخ 3/1/1956م والمتعلق بشأن مشروع ماء شط العرب)، أتى أخيرًا القرار من الحاكم برفض الاتفاقيتين في 18 يناير 1956م (Political Agent, 1956, Jan. 18).

وجاء توضيح الحاكم للبريطانيين لأسباب رفضه للاتفاقيتين على النحو الآتي:

1 - أن انشقاق الرأي العام الكويتي بين الرافض والموافق قد ألزمه أن يرفض الاتفاقيتين لعدم ربط حاجة الكويت للمياه بمصدر خارجي؛ مما سيشكل خطرًا واضحًا على مستقبل البلاد.

2 - وأنه لا يضمن التزام حكومة العراق بالاتفاقيتين، كما لا يعول على الضمانات البريطانية، وإن وجدت هذه الضمانات فلن تكون دائمة كما هو ثابت عندما ثار

رشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق في عام 1941م ضد الحكم الملكي في العراق، الداعم للنفوذ البريطاني/الغربي في المنطقة؛ كانت ثورة رشيد عالي الكيلاني فبراير – مايو 1941م حدثاً مهماً في تاريخ العراق، حيث كانت أول محاولة ناجحة للإطاحة بنفوذ الملكية، ممثلة بالأمير عبد الإله الوصي على العرش، الداعمة للاستعمار البريطاني في العراق، ولكنها فشلت في تحقيق هدفها بسبب التدخل العسكري البريطاني، للاستزادة انظر (حداد،1950م).

3 - أن بناء عدد أكبر من محطات تقطير المياه سيكون هو الحل الأفضل لبلاده؛ حيث إن الكويت حينذاك كانت بحاجة إلى 20 مليون جالون يوميًّا من المياه العذبة فقط، وهو ما سيحقق الاكتفاء الذاتي للفترة القريبة القادمة، ولن يكلف ميزانيتها المبالغ الطائلة كما سيفعل مشروع شط العرب (Political Agent, 1956, Jan. 23).

وقد أرجع أيضًا البريطانيون سبب رفض الحاكم للاتفاقيتين إلى تأثير الأصوات المعارضة داخل الأسرة الحاكمة، وبخاصة الشيخ فهد السالم الذي حظي بدعم من الشيخين صباح السالم وجابر العلي الذين أعلنوا جميعًا عن معارضتهم، وقالوا إن ثمن تسهيل الكويت لعملية بناء العراق للميناء سيدفع باهظًا على حساب الاقتصاد الكويتي، والأكثر من ذلك ما سيتركه قرار القبول من تأثير سلبي سيُعرّض الكويتيين للخطر الكبير جراء اعتمادها على مصدر خارجي للماء العذب واقع بيد الحكومة العراقية (Political Agent, 1956, Jan. 23). وهنالك أيضًا من رأى أن مما اعتمد عليه الحاكم من الأصوات المعارضة في اتخاذه للقرار كان رأي المهندس أحمد رزق الذي انتُدِبَ من الحكومة المصرية لفترة شهرين؛ وذلك لدراسة خطة التنمية المائية في الكويت؛ وقد زار البلاد مرتين، الأولى في نوفمبر 1955م، والثانية في شهر يناير 1956م، وكان من أهم أسباب اختياره لزيارته للكويت الثقة التي أولاها الشيخ عبد الله السالم الصباح به، بعد أن تعرف على مهاراته وخبراته عندما التقيا صدفة في إحدى الرحلات البحرية في مدينة الإسكندرية في مصر في عام 1953م. وبعد أن دار حديث بينهما خاص في مسائل التنمية دعاه الشيخ عبد الله السالم الصباح لزيارة الكويت في نهاية عام 1955م، وعند قدوم هذا الخبير للكويت قدم رأيه المبدئي في خطط التنمية الخاصة بمشاكل نقص المياه ومشروع شط العرب، الذي وضح فيه

تفهمه حذر الكويتيين من الاعتماد على العراق في الحاجة لمياه شط العرب، وأنه يرى أن السماح للعراق ببناء ميناء أم قصر سيعطي نوعًا من التكافؤ بين مطالب البلدين المتبادلة، حيث تضمن الكويت من خلاله عدم قطع العراق مياه شط العرب عنها حال تشغيل مشروع الأنابيب، ولكنه حاول أن يبين للكويت ضرورة بناء ميناء أم قصر في أراضيها لكي تستخدمه الحكومة العراقية لخدمة أهدافها الإستراتيجية. وبشكل عام فقد أخذت حكومة الكويت آراء الخبير المصري على محمل الجد وعملت لاحقًا بعد سماعها للمزيد من آرائه على ضمان أن تكون للكويت بدائل أكثر استقرارًا واستدامة لتوفير المياه العذبة، مثل محطات التقطير، وهو القرار الذي كان على حساب توقيع اتفاق شط العرب، الذي سيضع الكويت في دائرة خطر الاستناد على استمرار حكومة العراق في توفير المياه وعدم قطعها عنها (Political Agent, 1956, Jan. 16).

ومع رفض حكومة الكويت للاستمرار في مباحثات اتفاقي شط العرب وأم قصر رفض العراق بالمقابل الاستمرار في حلّ باقي المسائل العالقة بين البلدين، والتي كان على رأسها مسألة ترسيم الحدود؛ مما نتج عنه تدهور العلاقات بينهما بشكل واضح (Brief, 1956, March 12).

سادساً - المرحلة الثالثة للمفاوضات السياسية:

بدأت المرحلة الثالثة من مفاوضات مشروع شط العرب عندما أبلغ البريطانيون حكومة العراق رسميًّا برفض الكويت للاستمرار في مفاوضات مشروع شط العرب؛ مما دفع السلطات العراقية للإعلان أولاً عن خيبة أملها في قرار الكويت (British Embassy, 1956, Jan. 30)، ومِن ثّم تبيان موقفهم من المسألة، وهو أن تعيد حكومة الكويت نظرها في هذا القرار.

فقد صرح برهان الدين باشا أعيان وزير خارجية العراق في 9 مارس 1956م لوكالة أخبار العرب الإعلامية عن موقف العراق من القرار الكويتي الأخير؛ إذ أنكر في هذا التصريح رغبة حكومته في اشتراط إعادة تعيين الحدود الكويتية-العراقية مقابل عقد اتفاق إمداد الكويت بمياه شط العرب، وأكد أن بلاده مستعدة لإمداد الكويت بالمياه العذبة دون مقابل، انطلاقاً من سياستها القومية العربية، حتى وإن رفضت الكويت السماح للعراق بتسهيل بناء ميناء أم قصر. وقد قال للوكالة الإخبارية ما يلي:

"إنه يؤكد عدم وجود أي ارتباط كان بين اتفاقي إمداد الكويت بالمياه من شط العرب واستخدام ميناء أم قصر اللذين جرت المباحثات حولهما، وأوضح أن حاجة بلاده لتأجير بعض الأراضي من الكويت ضرورية للسماح لناقلاته النفطية العملاقة بالرسو في مياهه الإقليمية العميقة ...؛ ولكن من دون أيّ مقدمات واضحة تفاجأ العراق قبل شهر ونصف بتراجع الكويت وتحسسها تجاه الاتفاقين برغم أنها هي مَن تقدمت بالبداية بطلب عقد الاتفاقين ووعدت بتصديقهما، كما أن مجلس [لجنة] الأعيان في الكويت قد وافق بأغلبية 35 صوتاً مقابل 15 صوتًا على الاتفاقين، ولكن الكويت لم تعبّر عن رأيها بذلك منذ وقتها رغم أن هذه المساعدة للعراق لن تكلف الدولة الشقيقة أي شيء. وبعد كل ذلك سمعنا بأن حكومة الكويت قد تخلت عن الاتفاقين، وأخذت بأن العراق قد اشترط إعادة النظر بترسيم الحدود مقابل إمدادها بالمياه من شط العرب" (British Embassy, 1956, March 14; Political Agent, 1957, Nov. 6).

وأكد الوزير أن هذا الادعاء مُنافٍ للحقيقة؛ كون العراق لم يشترط ذلك، وهو مؤمن دائمًا بأن هذه المساعدة بمثابة واجب محتّم عليه انطلاقًا من مبادئه الداعمة لتعزيز أواصر التعاون الوثيق والأخوة بين البلدين (British Embassy, 1956, March 14; Political Agent, 1957, Nov. 6).

ولم يكتفِ العراق بالتصريح الصحفي، بل أرسل نوري السعيد رئيس وزرائه ببرقية مستعجلة لحاكم الكويت ينفي فيها الشائعات حول المسألة، كما أرسل وزير خارجيته برقيتين مشابهتين إلى كل من الشيخين فهد السالم وعبد الله المبارك في 12 و13 أبريل 1956م أكدوا فيها جميعًا "أن ما يُشاع في بعض الأوساط الصحفية والأندية من تقييد اتفاق شط العرب بشرط أو مقابل؛ لا نصيب له البتة من الصحة، وأن حكومة العراق مستعدة على الدوام لتزويد الكويت بالمياه دون أيّ قيد أو شرط؛ وذلك بموجب الاتفاق الخاص الذي جرت المفاوضة حوله في صيف عام 1955م" (Al Akhbar, 1956, April 30).

ولكن هذه المحاولات لم تثمر مع قيادات الكويت عن تغيير في طبيعة قرارهم، بل زادت من شكّهم في حقيقة نوايا الحكومة العراقية التي كانت تهدف من وراء نفي إشاعات ربط اتفاقي المياه وأم قصر معاً، لتحقيق هدف آخر غير ذلك المعلن من

تعزيز أواصر التعاون والأخوة بين البلدين، فمن المرجح أن يكون دافع العراق لعقد اتفاق الماء مع الكويت تحقيق مكسب جديد أكثر أهمية له من الناحية الاقتصادية من مشروع تأمين بناء ميناء أم قصر، تمثل في طرح شركة نفط العراق (I.P.C.) لمشروعها بتصدير نفط جنوب العراق عبر الأنابيب براً إلى ميناء الأحمدي النفطي الكويتي؛ فقد أثار هذا الإصرار من المسؤولين العراقيين ومراسلاتهم المباشرة مع القيادات الكويتية الشكوك؛ إذ كانت هذه المراسلات غير مسبوقة؛ حيث لم تمر كالعادة من خلال الوسيط البريطاني، لذلك ارتاب الشيخ فهد السالم وتساءل عن مصلحة العراقيين من وراء ممارسة الضغوط لإعادة النظر في مسألة الاستمرار في مفاوضات اتفاق شط العرب (Minutes of a meeting, 1956, April 18).

والعائد إلى المصادر التاريخية يرى أن شركة نفط العراق قد قدمت عرضًا لدولة الكويت في 10 ديسمبر 1955م تطلب فيه السماح لها بتصدير نفط جنوب العراق المنتج في حقول البصرة عبر ميناء الأحمدي النفطي الكويتي؛ وقد نجحت الشركة قبيل إرسال طلبها للكويت في إقناع حكومة العراق بأهمية هذا المشروع والكم العالي من المكاسب المتوقعة من إقامته، مثل أن تكون عوائده المالية المتوقعة مجزية للعراق، قدرت ما بين 20 إلى 30 مليون جنيه إسترليني سنويًّا، وأن هذه العوائد ستكون أكثر من تلك التي ستتحقق لو بني ميناء نفطي دائم عميق أو مؤقت لخدمة هذا الهدف في منطقة الفاو العراقية المطلة على ضفاف الخليج العربي الشمالية، وأن الفترة الزمنية المقدرة لتشييد هذا المشروع وتشغيله أقل بسنة كاملة من فترة بناء ميناء الفاو العائم الذي سيستغرق تشييده 3 سنوات .(Foreign Office, 1956, June 24) وعلى إثر ذلك تبنَّت الحكومة العراقية مشروع شركة نفط العراق، وتوجهت لدعم تصدير نفط البصرة إلى الأسواق العالمية عبر ميناء الأحمدي الكويتي، بدلاً من أن تستمر في دعم أي مشروع آخر مشابه له، كتصدير النفط العراقي عبر أنابيب النفط القائمة فعليًّا على الأراضي السورية، ومشروع آخر كان مطروحًا للنقاش لتصدير نفطهم عبر الأنابيب من خلال الأراضي التركية إلى الأسواق العالمية في أوروبا وأمريكا (Foreign Office, 1957, May 10).

وبغض النظر عن التغيير في التوجه العراقي تجاه مشروع شط العرب مع بداية سنة 1956م، فإن حكومة الكويت كانت غير مطمئنة للاتفاق، وعازمة كما ذكرنا

سابقاً على تعزيز قدراتها المائية محليًّا من خلال التوسع في بناء محطات تحلية مياه البحر في أنحاء البلاد؛ فقد تعاقدت حكومة الكويت في يناير من هذا العام مع شركة يوبانك وشركاها لتعزيز إنتاج محطة الشويخ لتقطير مياه البحر (Political Agent, 1956, Jan. 23). بل إنها أيضًا استعانت بمهارات عدد من الخبراء الأجانب والعرب في شؤون الماء والتنمية كالمهندس أحمد رزق (كما ذكر سابقًا في الدراسة، ص 76-77) ومهندس بريطاني سبق أن عمل بالعراق؛ وهو المستر "جورج سميثرست" Mr George Smethurst، الذي أصبح رئيس مصلحة المياه والتصريف في دائرة الأشغال العامة، وغيرهما من الذين قدموا خدماتهم وخبراتهم الفنية للمجلس الأعلى ولمجلس الإنشاء ولمصلحة المياه، ودوائر أخرى متخصصة بهذا الشأن مثل البلدية والكهرباء والغاز، من أجل تحديد أهداف الكويت وخططها المستقبلية للوصول إلى أفضل السُّبل لحل مسألة نقص المياه (Political Agent, 1956, Jan. 16).

وعلى إثر تزايد الضغوط المحلية لإعادة النظر في قرار الرفض، وكذلك المراسلات العراقية سابقة الذكر، عادت الكويت لاستكمال مراحل المفاوضات مجددًا حول مشروع شط العرب في مايو 1956م، وذلك عندما أمر الشيخ عبد الله السالم المجلس الأعلى للاجتماع في جلسة خاصة لإعادة مناقشة الموضوع؛ وبالفعل اجتمع المجلس الأعلى في قصر السيف بتاريخ 22 مايو، حيث خرج بشرطين أساسيين لإعادة فتح باب مفاوضات شط العرب يضمنان مصالح الكويت فيه؛ هما:

(1) أن ينفذ العراق ما جاء في المكاتبات المتبادلة بين البلدين بشأن الحدود المتفق عليها لعام 1932م، بحيث لا تمسّ سلامتها مستقبلاً ببناء ميناء أو غيره من المنشآت في مناطق الحدود الفاصلة.

(2) أن تقترن المفاوضات على الماء مع العراق بمفاوضات أخرى تهدف إلى تسهيل مرور نفط جنوب العراق في أراضي الكويت؛ توثيقاً لمصلحة البلدين ولروابط المودة وحسن الجوار والإخاء بين الشعبين (Political Resident, 1956, May 24)، (انظر الملحق رقم (4) للاطلاع على قرار المجلس الأعلى كاملاً في تاريخ 22 مايو 1955م).

وبعد اطلاع المسؤولين البريطانيين على شرطي الكويت بدؤوا أولاً بمناقشة

الموضوع بشكل مفصل قبل عرضه على الحكومة العراقية؛ فاستشاروا بعضًا من قادة شركة نفط العراق بشأن إمكانية تحقيق شروط الحكومة الكويتية، والذي جاء ردهم بتفضيل قيامهم بالتفاوض مباشرة مع الكويت، بدلاً من قيام الحكومة العراقية بذلك نيابة عنهم، ورأوا بتفضيل دفع بعض الرسوم المالية لحكومة الكويت مقابل تصدير نفط البصرة عبر أراضيها، حتى وإن تنازلت عن استلامها، فإن ذلك القرار سيوفر على الشركة أموالاً طائلة لربما سيطالب بها العراق كمقابل للماء الذي سيُعْطَى للكويت؛ فقد اعتقدوا أن حكومة العراق لربما تطالب بخصم 50 بالمئة على صادرات نفط البصرة المارّة بالكويت حال امتناع الأخيرة عن أخذ المقابل المادي (الرسوم)، وهو ما سيقلل من أرباح الشركة كثيرًا (Foreign Office, 1956, June 24). ولذلك أخذ المسؤولون البريطانيون بهذه الملاحظات على محمل الجد كجزء من سياستهم الساعية لتعزيز مصالحهم في المنطقة، والتي دأبت على مناقشة قراراتهم قبل تطبيقها مع شركائهم وحلفائهم من الدول والمؤسسات النفطية والتجارية.

وفي يونيو 1956م حل الشيخ عبدالله السالم الصباح ضيفاً على العراق، ونزل ومرافقوه في القصر الأبيض في زيارة خاصة لحضور حفل قران الأمير عبدالإله على الآنسة هيام كريمة محمد الحبيب، وبعد عودته من الزيارة، التي لا يعرف تفاصيل ما تم مناقشته فيها لطبيعتها الخاصة (الحسني، 1988م، ص 66)، طلب في يوليو إلى الحكومة البريطانية أن تقدم ضماناً مكتوباً بحدود بلاده الشمالية الفاصلة مع العراق؛ وذلك وفق ما ذكر في مراسلات عام 1932م، وامتثالاً لطلبه خاطبت الحكومة البريطانية السلطات العراقية بذلك، لكن الأخيرة رفضت الاعتراف بما جاء في هذه المراسلات من توصيف للحدود، مع تأكيدها على استعدادها لقبول شيء بسيط منها بشكل غير رسمي وغير مصرح به لعامة الشعب العراقي؛ فقد كشف المسؤولون العراقيون عن رغبتهم في تحديد نقطة عبور الأنابيب بين البلدين من خلال وضع بعض الإشارات الفاصلة (Walmsley, 1957, March 18). ولكن هذا القرار من الحكومة العراقية لم يُنقل إلى حاكم الكويت مباشرة، لذلك ظل طلب الحاكم لحل مشكلة الحدود مفتوحاً، ودون رد من البريطانيين حتى بداية الربع الثاني من عام 1957م.

وعلى إثر وضع الكويت لشرطها المسبق لقبول مشروع شط العرب، في مايو من عام 1956م، سعت السلطات البريطانية لاستكمال مفاوضات اتفاق شط العرب

الرسمية مع السلطات العراقية وصياغة مسودته النهائية، في حين أن الحكومة العراقية سعت جديًا للتوسع في دراسة تطبيق مشروع أنابيب النفط مع الكويت بأسرع وقت. وبعد عدة أشهر من تبادل الآراء والتباحث معاً أرسل السفير البريطاني في بغداد مسودة الاتفاق الأخيرة شبه النهائية بعد التعديل عليها إلى الحكومة العراقية في بداية عام 1957م (انظر الملحق رقم (3) للنص العربي للمسودة النهائية من اتفاق أنابيب شط العرب بين الكويت والعراق في عام 1957م)؛ وجاء الرد العراقي بالتأكيد على محتواها والموافقة المبدئية عليها؛ على أن يتم لاحقًا تحديد سعر تأجير أراضي المشروع للكويت في المنطقة التي ستمر من خلالها الأنابيب (Reilly, 1957, Feb. 6).

ومع وصول المباحثات لهذه المرحلة المتقدمة من الترتيبات لم يتبق أمام البريطانيين إلا انتظار رد حكومة الكويت الرسمي على مسودة الاتفاق، وتحديد موعد توقيعها ما بين البلدين؛ فقد تساءل السفير البريطاني في بغداد في طور تفاؤله آنذاك عن إمكانية تمثيله لطرف الكويت عند توقيع الاتفاق، وهو ما وافقت عليه الحكومة البريطانية بعد ذلك في مارس 1957م؛ حيث أُعطي السفير صلاحيات التوقيع بالنيابة عن الكويت (Bell, 1957, March 14).

أما في الكويت، فكما سبق، صرح الحاكم للبريطانيين بأن حكومته مستعدة على الدوام لقبول مشروع شط العرب ما دام باب المباحثات مفتوحاً مع شركة بترول العراق لتحقيق مشروعها بتصدير نفط العراق الجنوبي عبر مد أنابيب النفط خلال الأراضي الكويتية إلى ميناء الأحمدي (British Embassy, 1957, Feb. 4). ولكن عند استلام الحاكم لمسودة اتفاق شط العرب النهائية في تاريخ 5 فبراير 1957م أبدى رغبته في مراجعة المسألة، وأقر بأنه لم يطّلع على بنود الاتفاق بشكل كافٍ، وأنه لن يستطيع القبول دون عرض الاتفاق على المجلس الأعلى لتحقيق مصلحة الكويت (Bell, 1957, Feb. 4).

ومن المعتقد أن الحاكم قد أجَّل الرد على اتفاق شط العرب بسبب عدم رد البريطانيين على مطالباته لهم بحلّ قضية ترسيم الحدود الفاصلة للكويت مع العراق؛ فقبيل إبدائه للتصريح أعلاه، وبأيام قليلة، كان الحاكم قد جدَّد مطالبته للبريطانيين، التي بدأها في يوليو 1956م، بشأن تقديم الضمانات الواضحة للمحافظة على حدود

بلاده الفاصلة مع العراق دون تغيير أو تعديل لما جاء في توصيف عام 1932م. ومع إصرار الكويتيين على حل قضية الحدود العالقة مع العراق أكّد مكتب الخارجية لممثله في الكويت المعتمد السياسي ضرورة إعداد كتاب ضمان لعرضه على حكومة الكويت حال تكرار الحاكم لمطالبته لهم بالضمانات مرة أخرى (Burrows, 1957, Feb. 2)، ولكن لم يتحقق ذلك؛ لأن حاكم الكويت لم يتطرق لموضوع الحدود عند تسليمه لمسودة اتفاق شط العرب في 4 فبراير 1957م؛ فقد أكد المعتمد أن "الحاكم، في أثناء حديثهما، لم يفتح موضوع الحدود نهائيًّا، وأنه قد تطرق فقط لموضوع تمتع بلاده باكتفاء ذاتي لمياه الشرب؛ إذ لم تُعانِ من النقص الحاد للمياه العذبة في هذا العام كما شهدته في الأعوام السابقة". وبذلك لم يضطر المعتمد بعدها إلى تقديم نسخة من مسودة كتاب الضمان للحاكم لمراجعتها، بل تفاجأ من قرار الأخير بتحويل مسودة اتفاق شط العرب النهائية للمجلس الأعلى، والتي رأى فيه محاولة واضحة لتعطيل مسيرة قبول الاتفاق (Bell, 1957, Feb. 4).

وبعد عرض الحاكم لمسودة اتفاق شط العرب النهائية على المجلس الأعلى قام أعضاء المجلس بدورهم بتحويل الاتفاق إلى دائرة الأشغال العامة التي كانت برئاسة الشيخ فهد السالم. وعند هذه النقطة من مراحل تطور النقاش الداخلي بشأن موضع شط العرب عرض على دائرة الأشغال مشروعًا جديدًا منافسًا لمشروع شركة ألكسندر جب، وبتكلفة مخفضة عنه لجلب مياه شط العرب إلى مدينة الكويت. وكان صاحب فكرة هذا المشروع الجديد هو "سميثرست" رئيس مصلحة المياه والتصريف في دائرة الأشغال العامة الكويتية والمعين حديثاً بهذا المنصب (Reilly, 1957, Feb. 21).

فقد تمكن سميثرست من إقناع الشيخ فهد السالم بوجود طريقة بديلة لإيصال ماء شط العرب إلى مدينة الكويت، وأكثر توفيرًا للأموال من مشروع وتخطيط شركة ألكسندر جب؛ لذلك أمره الشيخ فهد السالم بأن يضع ما لديه من أفكار شفوية في تقرير مكتوب يرسله إليه في أسرع وقت. وقد حظيت فكرة سميثرست في البداية بنوع من السرية والتكتم بأمر من الشيخ فهد السالم، ولما لم يستطع المعتمد السياسي البريطاني الحصول عليها، لكي يرسلها إلى شركة ألكسندر جب، فسّر هذا التصرف من الشيخ فهد السالم بكونه أراد أن يبعد رأي المسؤولين البريطانيين غير

الحيادي عن التأثير في موضوع المقارنة بين مشروعي سميثرست وألكسندر جب. وفي الطرف الآخر أمر الشيخ فهد السالم بتشكيل لجنة حيادية مكونة من مجموعة من الخبراء العالميين والعلماء، الذين منهم علماء متخصصون في علوم الهندسة والتخطيط والجيولوجيا بدراسة المشروعين على حد سواء. وقد أرسلت دائرة الأشغال العامة بطاقات دعوة لحضور اجتماع هذه اللجنة لكل من "فرانك هيغ" Frank Haig مسؤول بنك غراندلي، والبروفسور "اتشفري" Professor Etchevery من جامعة كاليفورنيا، و"هاربر" Harper رئيس مهندسي هيئة التعويض في دنفر كولورادوا، و"إدوارد غرونر" Eduard Gruner من بازل سويسرا، والدكتور "كارلوس سميريا" Dr. Carlos Semerya من شركة سوشيت اريراتيك للكهرباء في إيطاليا. وكان من غير المعلوم مَن منهم سيلبّي نداء هذه الدعوة، وما سيكون عليه رأيهم الفني لكلا المشروعين (Reilly, 1957, Feb. 21).

وقد كانت أهم التفاصيل الأساسية لمشروع سميثرست تتمثل في الآتي: أولاً – أن الماء يجب أن يُضخ عبر الأنابيب من ضفاف شط العرب في البصرة إلى نقطة تقع على بعد 35 كيلو مترًا جنوب البصرة عند أرض يكون ارتفاعها 18 مترًا عن سطح البحر. ثانياً – من هناك سيجري الماء بانحدار طبيعي بحكم الجاذبية في قناة محفورة على مشارف الضفة الغربية لخور الصبية حتى الساحل الشمالي الغربي لخليج الكويت. ثالثاً – تتجه القناة غربًا إلى قرية الجهراء، وتقف عند منطقة يكون ارتفاعها 4 أمتار فوق سطح البحر. رابعاً – من هناك سيضخ الماء عبر الأنابيب لخزانات علوية في منطقة الصليبية بالقرب من مدينة الكويت. وقد حدد تقرير سميثرست طول القنوات المحفورة للمشروع بمسافة 160 كيلو مترًا، وبعرض 28 قدمًا، وبعمق 8 أقدام، وأن القناة ستكون مدعومة بسمك ثلاث بوصات من الأسمنت المسلح أو الكونكريت (Reilly, 1957, Feb. 21).

وتمثلت أهمية مشروع سميثرست في أنه قد حدد جوانب فنية مميزة تخص عملية ضخ المياه؛ وذلك من خلال تفعيل دور شركة نفط الكويت في خدمة المشروع الحيوي، وهو ما قد قدم طرحًا مختلفًا للجوانب الفنية التي اعتمدتها شركة ألكسندر جب في مشروعها. وكذلك كان من النقاط المهمة والفارقة في تقرير سميثرست أنه

قدر تكلفة مالية مبدئية جاذبة للمشروع كانت ستوفر على الكويت مبلغًا كبيرًا قدرته شركة ألكسندر جب لتشييد مشروعها؛ فقد قدرت التكاليف النهائية لمشروع شركة ألكسندر جب بـ470 مليون روبية، وتكلفة مشروع سميثرست بـ290 مليون روبية، وكنتيجة مبدئية كان مشروع سميثرست سيوفر على الحكومة الكويتية مبلغ 180 مليون روبية (Reilly, 1957, Feb. 21).

ومع مراجعة البريطانيين لمشروع سميثرست أقروا بأنه فعليًّا سيوفر على حكومة الكويت الكثير من الأموال، ولذلك سعوا سريعًا لضمان أن يكون لشركاتهم دور بارز في المرحلة الأخيرة من التخطيط لهذا المشروع الجديد قبل أن يُقبل رسميًّا. أيضًا رأوا أن من مميزات المشروع الجديد عدم الإضرار ببنود اتفاقية شط العرب مع الحكومة العراقية؛ حيث إنه لن يُغيّر من مسار أو شكل الأنابيب المائية التي ستشيد في المنطقة من شط العرب وحتى أطراف الحدود الكويتية-العراقية، وسيكون التغيير فقط مقتصرًا على الأراضي داخل الكويت؛ حيث ستُحفَر قناة مفتوحة مع تشييد بعض الطرق للأنابيب (Reilly, 1957, Feb. 21).

ولاستكمال إجراءات المفاوضات في مرحلتها الثالثة مع الحكومة العراقية؛ سأل المعتمد السياسي حاكم الكويت في بداية شهر مارس 1957م عما توصل له من نقاش في دائرة الأشغال العامة بشأن اتفاق شط العرب، فأخبره الحاكم بأنه لا يوجد دواعي للعجلة؛ وخاصةً أن مشروع سميثرست قيد الدراسة؛ أما عن موضوع اتفاق أنابيب النفط مع العراق، فقال الحاكم: إنه على استعداد لاستقبال ممثل شركة نفط العراق للتباحث في الموضوع (Bell, 1957, March 4).

وفي الجانب العراقي كانت الحكومة هناك مترقبة لرد الكويت الرسمي بشأن مصير مشروع تصدير نفط الجنوب من خلال ميناء الأحمدي؛ حيث دارت إشاعات محلية نقلتها جريدة الناس البصرية عن مراسلها في الكويت، الذي أكد فيها خبر موافقة حاكم الكويت على اتفاق شط العرب وتوقيعه له (Wright, 1957, Feb. 17). ولكن سرعان ما اكتُشف أن هذا الخبر لا يعدو كونه إشاعة لا صلة لها بالواقع، ومع تأخر الرد الكويتي طلب السفير البريطاني في بغداد من مكتب الخارجية أن تقدم تطمينات للحكومة العراقية لارتباط مشروع شط العرب بمشروعهم الحيوي الآخر

بتطوير إنتاج حقول الجنوب، ومن ثم تصدير نفطه المنتج من خلال ميناء الأحمدي العميق في داخل الأراضي الكويتية (Wright, 1957, March 5). ونتيجة لذلك أرسل مكتب الخارجية البريطاني كتاب طمأنة للحكومة العراقية في 7 مارس 1957م، أكد فيه النقطتين التاليتين:

1 - أن حاكم الكويت يعمل من أجل الموافقة على مشروع مياه شط العرب، وأن التأخير ناتج عن دراسة بعض التعديلات الفنية على المشروع.

2 - أن الحاكم موافق مبدئيًّا على عرض شركة نفط العراق لتصدير نفط جنوب العراق من ميناء الأحمدي (Walmsley, 1957, March 7).

ولكن على خلاف ما كان يرجوه المسؤولون البريطانيون، فإن رد الكويتيين على اتفاق شط العرب واتفاق نفط العراق قد جاء مغايرًا للتوقعات؛ حيث أصدر المجلس الأعلى قراره بوضع شرط واضح لقبول اتفاقي الماء والنفط مع العراق لحاكم الكويت في 9 مارس 1957م (Letter, 1957, March 10). وقد نص قرار المجلس الأعلى على أن يكون ترسيم الحدود على أرض الواقع بين الكويت والعراق وفق مراسلات عام 1932م هو الشرط المسبق لتوقيع اتفاقية الماء وقبول عرض شركة نفط العراق بتصدير النفط من ميناء الأحمدي. أيضًا أبلغ الحاكم البريطانيين بأنه أجَّل قدوم ممثل شركة نفط العراق، وأمر بإيقاف تقديم أيّ كتاب رسمي للسلطات العراقية قبل وضع حلّ دائم لمسألة ترسيم الحدود بين البلدين (Bell, 1957, March 14).

وعلى إثر صدور هذه القرار رأت حكومة الكويت أنها استطاعت أن تدعم مطالبتها السابقة للبريطانيين بحل مسألة الحدود؛ وخاصة في هذه اللحظة، وأنها ستتمكن من إلزامهم والعراقيين بتطبيق الترسيم الفعلي للحدود الكويتية-العراقية وعلى أرض الواقع، وهو الأمر الذي سيكون أيضًا نقطة الانطلاقة الحقيقية لكل الاتفاقيات اللاحقة والهادفة لتعزيز علاقات التعاون المشترك بين البلدين (The Supreme Council, 1957, March 9).

ومع وضع حكومة الكويت لشرطها لتوقيع الاتفاق، اضطر البريطانيون إلى سرعة إبلاغ السلطات العراقية بذلك لتجنُّب خلق المزيد من الصعوبات أمام تحقيق مشروع شط العرب؛ ففي إطار لقاء رسمي جمع كلاً من السفير البريطاني في بغداد

ووزير الخارجية العراقي في تاريخ 17 مارس 1957م، سأل الوزير عن مدى رغبة حكومة الكويت في قبول اتفاق شط العرب، وخاصة أن العراق قد سبق أن سهَّل للكويتيين الحصول على الماء دون مقابل كتعبير عن روح الصداقة والأخوة بين البلدين، كما وضح أن العراق قد أسقط مطالبه الحدودية بجزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين لتسهيل بناء مينائه المسمى أم قصر. فأخبره السفير البريطاني بأن الكويت قد أعادت النظر في شأن الاتفاق وتريد بديلاً له، فثار غضبًا وقال "إن الكويتيين لطالما قاموا بتغيير رأيهم، وهم من الواضح لن يثبتوا على قرار أو اتفاق" (Wright, 1957, March 17). وقد رأى السفير البريطاني بعد اللقاء أن حل مسألة الحدود من الممكن أن تأخذ حيزًا كبيرًا من الاختلاف بين البلدين، واستبعد في هذه المرحلة أن يقوم العراق بإرسال كتاب اعتراف بحدوده مع الكويت، وذلك على الرغم من أن مشروعي النفط والماء اللذين سيمران عبر الحدود يستلزمان وجود ترسيم واقعي للحدود من قبل البلدين. وتوقع السفير أخيرًا أن العراق لربما بعد هذا الخبر سيضع موضوع اتفاق شط العرب في الأدراج ولن يفتحه مرة أخرى (Wright, 1957, March 17).

وبالفعل أصبحت هذه النقطة من المباحثات هي المرحلة الفاصلة في مسيرة مشروع شط العرب ما بين الكويت والعراق؛ فمع إصرار الكويت على ترسيم الحدود وفق مراسلات عام 1932م، ورفض العراق لإقرار ذلك دون إعادة نظر في المسألة؛ دخلت المفاوضات بشأن مشروع شط العرب ما بين البلدين في مرحلتها الأخيرة.

سابعاً - المرحلة الاخيرة من المفاوضات السياسية:

ومع دخول مشروع شط العرب في مرحلته الأخيرة أصبح من الضروري على الحكومة البريطانية، باعتبارها الوسيط في المسألة السياسية، أن تتدخل لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي؛ فقد تعرضت لضغوط متزايدة من الصحافة العالمية، التي كانت تبحث عن نتائج دورها في دفع مباحثات مشروعي الماء والنفط بين الكويت والعراق إلى بر الأمان. وكذلك بدأت تظهر ضغوط من نوع أخرى على البريطانيين؛ مثل انهمار الاستفسارات الكثيرة من ممثلي شركة نفط العراق في لندن على مكتب خارجيتهم، الذين تساءلوا عن أسباب تأخير قبول حكومة الكويت لطلبهم في تصدير النفط العراقي من خلال ميناء الأحمدي النفطي، وما سيترتب عليه من خسائر مالية بسبب تعطل المشروع

(Walmsley, 1957, March 22). كما أشارت بعض الأخبار المنشورة في الصحافة البريطانية إلى أن شركة النفط العراقية قد قررت استبدال مشروعها لتصدير النفط من ميناء الأحمدي ببناء خط أنابيب نفط جديد يهدف لتصدير نفط جنوب العراق عبر صحراء الشام باتجاه سواحل البحر المتوسط وأوروبا (Wright, 1957, March 27).

وفي محاولة من البريطانيين لتبيّن أسباب تقديم الكويت لشرط ترسيم الحدود قبل الموافقة على توقيع اتفاقية شط العرب، أكد المعتمد السياسي بعد حديثه مع الحاكم وبعض أعضاء المجلس الأعلى من الشيوخ أن مجموعة من الأسباب ساهمت في تقديم طلبهم لترسيم الحدود كشرط لتوقيع اتفاقيتي الماء والنفط؛ وهي المبينة فيما يلي:

1 - أن الكويتيين يتذكرون التاريخ الطويل من الخلافات الحدودية مع جارتهم العراق، ويحذرون من أطماع العراق، واستمرار مقولة مسؤوليها إنه ليس هنالك حدود ما بين البلدين، وأن الكويت جزء من العراق.

2 - يعتقد الكويتيون أن العراق أكثر حاجة لتصدير النفط من حاجتهم لاستيراد المياه العذبة، ولذلك ستتحقق للكويت الفرصة المناسبة لتسوية مسألة الحدود في حينها وإلى الأبد.

3 - يعرف الكويتيون أنه من الناحية الفنية، إذا ما شُيِّدت أنابيب المشروعين. فلا بد من معرفة نقطة تماس الحدود الكويتية العراقية؛ وذلك لمعرفة كيفية تأمين خطوط الأنابيب وحراستها من كلا الجانبين.

4 - كان منع العراق لتصدير الخضروات إلى الكويت في سنة 1957م، وتعقيد العراق لمسألة إرجاع أملاك أسرة الصباح في العراق، سببين آخرين في تأكد الكويتيين من خطورة تهديد العراق لهم.

واختتم المعتمد ذكر الأسباب بالقول: "إن الكويتيين على حق في مطالبهم؛ وذلك لرفع الشك عن الدوافع العراقية في ضم الكويت أو السيطرة على جزء من أراضيها، فإذا ما رفض العراق ترسيم الحدود سيكون ذلك من المؤكد لوجود مطامعهم المبيتة"؛ ولذلك نصح المعتمد حكومته البريطانية بضرورة الضغط على العراقيين لإرسال كتاب ضمان مكتوب يؤكد ترسيم الحدود المتفق عليها سابقاً بين البلدين في عام 1932م (Bell, 1957, March 18).

ولذلك رأى مكتب الخارجية البريطاني أنه من الأفضل لمصلحتهم الإسراع في دفع سفيرهم في بغداد لإبلاغ الحكومة العراقية بضرورة تقديم نوع من الضمانات الحدودية للكويت شفاهة أو بشكل مكتوب، حتى لو كانت غير منشورة رسمياً، يؤكد فيها طبيعة الحدود ومواقع علاماتها الفاصلة مع الكويت، على أن يقوم السيد يوسف الكيلاني وزير الخارجية العراقي بزيارة الكويت لطمأنة حكامها بشأن وضع الحلول لهذه المعضلة (Foreign Office, 1957, March 20). ولذلك قامت السلطات البريطانية في الخليج بعرض هذا التحرك السياسي على حاكم الكويت لأخذ رأيه، وأبلغته بإمكانية زيارة ممثل من العراق لبلاده؛ فوافق على ذلك شريطة ألا يطرح أبداً موضوع المطالبة العراقية بإعادة النظر في مسألة ترسيم الحدود، وخاصة موضوع تأجير الشريط الحدودي بعرض 4 كيلومترات في أي جهة من مناطق حدود بلاده الشمالية، بل فقط لتناقش النقاط التفصيلية لما أتى في توصيف الحدود بين البلدين عام 1932م (Bell, 1957, March 25).

ولم تقف تحركات الحكومة البريطانية عند الجهود المبذولة أعلاه، بل عززتها بدعم اقترح المعتمد السياسي في الكويت، الذي وصى بضرورة التحضير لزيارة رسمية يقوم بها الشيخ فهد السالم الصباح إلى العراق في فترة مؤتمر أسبوع التنمية في الأول من شهر أبريل لعام (Bell, 1957, March 21 1957). وهو ما وافقت عليه وزارة الخارجية العراقية مبدئياً عند عرضه عليها، على أن تكون الزيارة مع بداية شهر مايو؛ لأن وزارتهم المعنية بالاحتفال ستكون مشغولة في التنسيق لحضور رئيس وزراء السودان وباقي ضيوف المؤتمر الآخرين خلال شهر أبريل (Wright, 1957, March 22).

وفي إطار التنسيق لزيارة الشيخ فهد السالم للعراق تحدث السفير البريطاني في بغداد مع وزير الخارجية العراقية عن شرط الكويت المقترح لتوقيع اتفاقيتي الماء والنفط، تبع ذلك نقل الوزير لرد نوري السعيد رئيس الوزراء على الشرط الكويتي، وهو كما يلي: "إنه يتمنى ألا تصر الكويت على رفع مسألة الحدود الخامدة بسعادة أمام حكومته. وإذا ما طالبوا بذلك فإن ذلك سيلزم أي حكومة عراقية كانت بتحقيق رغبة عامة شعبها العراقي بإعادة النظر في مسألة الحدود والمطالبة بتعيينها ككل بشكل جذري. وإن على الكويت عدم فتح هكذا موضوع لأنه سيستوجب إخفاء ملف اتفاق شط العرب في

الأدراج وبشكل نهائي." أما مسألة تصدير نفط العراق من ميناء الأحمدي فاعتقد نوري السعيد أنه يجب اعتبارها مسألة خاصة بين شركة النفط العراقية والحكومة الكويتية، وأنه لن يعطي أي ضمانات بمسألة الحدود لتأمين عبور النفط العراقي إلى الكويت وتصديره منها (Wright, 1957, March 27). وعلى إثر هذا التصريح قامت الحكومة العراقية في نهاية شهر مارس 1957م بإرسال دعوة خاصة لدولة الكويت لزيارة الشيخ فهد السالم العراق في الرابع من مايو، ملبية بذلك اقتراح المعتمد السياسي، ومستغنية عن فكرة إرسال السيد يوسف الكيلاني أو غيره من المسؤولين العراقيين؛ لإقناع حكومة الكويت بتغيير رأيها تجاه مشروعي شط العرب وتصدير نفط جنوب العراق من ميناء الأحمدي الكويتي (Wright, 1957, March 27).

وبعد وصول الدعوة العراقية لزيارة الشيخ فهد السالم للكويت بتاريخ 21 مارس 1957م، جرت مشاورات طويلة ما بين المسؤولين الكويتيين، استمرت لمدة أسبوعين قبلت على إثرها الدعوة (Bell, 1957, April 16). وقد جاء ذلك على ضوء ما برز من أوضاع جديدة مرت بها مراحل التخطيط الفني لمشروع شط العرب؛ إذ بدأت وتيرة التنافس الداخلي في الكويت على كسب المشروع تزداد -وبشكل ملحوظ- في الإدارات الحكومية المعنية به، مثل الأشغال العامة والبلدية ومصلحة المياه، فبدأ الأمر، كما ذكر سابقاً، عندما أرسل تقرير سميثرست إلى لجنة مكونة من مجموعة من الخبراء العالميين للدراسة التفصيلية، وتبع ذلك طرح مشروع آخر منافس لمشروع سميثرست، قدمه السيد فؤاد عبد الباقي المفتش العام في دائرة الأشغال العامة الفلسطيني الجنسية، إلى الشيخ فهد السالم، تلخص في مجمله في إنشاء شركة محلية لنقل مياه شط العرب عبر استخدام كل من الأنابيب والقنوات المائية، سميت بالشركة المائية (Bell, 1957, April 16).

وعلى أي حال نستطيع الاستدلال مما تقدم أعلاه بأن ظهور أكثر من تصميم لمشروع شط العرب في هذه المرحلة زاد من حدة التنافس داخل الإدارة الكويتية لكسب ثقة الحاكم والشيخ فهد السالم، اللذين كانا هما صاحبي القرار الأخير، بشأن قبول التصميم المناسب للمشروع، فقد لوحظ من خلال ما نقله البريطانيون وجود رغبة لدى فؤاد عبد الباقي في الاستفادة من علاقاته النافذة داخل الإدارة التنفيذية

الكويتية وسلطته عليها، كونه قد عين سابقاً ككبير للمفتشين في دائرة الأشغال العامة، لكسب تنفيذ مشروعه الذي كان أحد أكبر المساهمين في تأسيسه، وكنتيجة لذلك أصبح عبد الباقي من أشد المعارضين لمشروع سميثرست بحسب ما نقله البريطانيون في وثائقهم، مما زاد من ضغوط العمل على الأخير في داخل الإدارة الكويتية، وأدى في نهاية المطاف إلى استغنائه عن مشروعه وتقديمه لاستقالته من منصبه.

وقد رأى المعتمد السياسي البريطاني أن تقديم سميثرست لاستقالته من منصبه في داخل الإدارة الكويتية جاء من بعد زيادة الضغوط عليه من فؤاد عبد الباقي، ومجموعة أخرى مساندة من موظفي دائرة الأشغال العامة الفلسطينيين، وأن هذا التحرك من عبد الباقي وزملائه العرب ناتج عن تصرفات سميثرست الخاطئة نفسها، حين أثبت فيها للجميع المدى العالي لطموحاته منذ البداية، ولتفوقه على جميع منافسيه، وخاصة أنه قد قدم إلى الكويت من العراق قبل فترة وجيزة، وأدت طموحاته العالية في نهاية المطاف إلى الاصطدام مع نفوذ من سبقه من الموظفين العرب الذين تمركزوا بقوة داخل الإدارة التنفيذية الكويتية، وكانت الأسماع تتجه لنصائحهم ضد التوصيات الإنجليزية، فقد أقر المعتمد البريطاني في نهاية تقريره بأن عدم إبداء الشيخ فهد السالم لأي ردة فعل تجاه تقديم سميثرست لاستقالته، يدل على أنه قد قبلها دون تردد دعماً لنفوذ حلفائه من الموظفين العرب المتزايدة سلطتهم في داخل الإدارة التنفيذية لحكومة الكويت آنذاك (Bell, 1957, April 25).

ويعتقد الباحث أن دعم الشيخ فهد السالم مع بداية عام 1957م لفكرة مشروع سميثرست، ومن ثم التراجع عنها دون سبب واضح، مع العلم بالوفرة المالية الكبيرة له في ميزانية الكويت، يدل على أنه قد طرح لاستخدامه ورقة سياسية، لكسب الوقت، والاستفادة القصوى من تعطيل الاتفاق النهائي لمشروع شط العرب الذي صاغه الإنجليز مع العراق. ولربما أراد الكويتيون من خلال الدفع بهذه الورقة السياسية، ذات الطابع الفني، تخفيف الكم الكبير من الضغوط الواقعة عليهم من البريطانيين والعراقيين، وتجنب ما سيترتب عليه من تبعات سلبية سيتركها توقيع المسودة النهائية لاتفاق شط العرب، والتي كان منها قبول مشروع تصدير النفط العراقي عبر الأنابيب من خلال ميناء الأحمدي مقابل تأجير شريط ممتد من أراضي الكويت، بما في ذلك ضم عدد من جزرها للعراق في سبيل تأمين سلامة الملاحة البحرية لميناء أم قصر العراقي.

وعلى أي حال أرسل مكتب الخارجية كتاباً للمعتمد السياسي في الكويت مع نهاية أبريل 1957م، يؤكد فيه أهمية زيارة الشيخ فهد السالم للعراق، التي كان من المتوقع أن تترك أثراً واضحاً على مسيرة اتفاق مشروع أنابيب شط العرب؛ فقد رأوا أنها ستحرك المياه الراكدة بين البلدين وتحقق مصالحهما الاقتصادية المتصلة بهذا المشروع بعد مدة زمنية طويلة من استمرار الخلافات السياسية. كما رأى البريطانيون أن الزيارة ستساهم في التقليل من شكوك الحكومة الكويتية ومسؤوليها تجاه النيات الكامنة للجانب العراقي من وراء الإصرار على تنفيذ كل من مشروعي المياه والنفط (Foreign Office, 1957, April 26).

ومن أجل تحقيق أفضل النتائج لزيارة ممثل الكويت المرتقبة للعراق، خطط المعتمد السياسي البريطاني في الكويت، وبشكل مسبق لها بتوجيه نصائح للشيخ فهد السالم ستخدم مصلحة كل الأطراف المستفيدة من اتفاقي الماء والنفط، وبما لا يزيد من سوء العلاقات السياسية مع العراق، وخاصة مع مواجهة حكومة العراق لمعوق الرأي الشعبي العام الذي سبق أن ذكره نوري السعيد تجاه مناقشة قضية الحدود ما بين البلدين. وكذلك وجه المعتمد حكومته البريطانية إلى ضرورة تحضير مسودة لمذكرة ضمان مكتوبة لحكومة الكويت، تؤكد فيها ترسيم الحدود الشمالية للكويت الفاصلة مع أراضي العراق، في مقابل أن تؤكد الحكومة العراقية بدورها وجود هذه الحدود مع الكويت، وذلك من خلال تقديمها لكتاب غير منشور بتوصيف ذلك للبريطانيين، وأن تقوم بعدها حكومته البريطانية بتحديد العلامات الحدودية، وخاصة تلك التي تقع في مناطق عبور خطوط أنابيب الماء والنفط ما بين البلدين (Political Agency, 1957, April 24). وبرغم ما سبق من استعدادات أقر المعتمد السياسي في الكويت في 30 أبريل 1957م بخيبة أمله بعد مقابلته للشيخ فهد السالم؛ فقد صرح الأخير-بشكل واضح- خلال اللقاء أن حكومة بلاده لا تزال مصرة على حاجتها إلى استيراد الماء من العراق عبر الأنابيب، لكن هذه الحاجة ستطرح كنقطة ضغط في مباحثاته مع نوري السعيد مقابل حاجة العراق إلى تصدير إنتاج حقوله النفطية في الجنوب عبر الأنابيب، التي ستمتد إلى ميناء الكويت النفطية في منطقة الأحمدي (Bell, 1957, April 30).

ويرى الباحث أن إصرار الشيخ فهد السالم على ربط مشروعي الماء والنفط معاً كان دلالة أخرى على رغبة حكومة بلاده في إيقاف الضغوط البريطانية المفروضة عليها في شأن مسألة التفاوض مع الجانب العراقي، وخاصة بشأن مسألة الشريط الحدودي الذي طلب تأجيره العراق لتسهيل أعمال ميناء أم قصر، والدليل على ذلك ما جاءت به لاحقاً مقابلة الشيخ فهد السالم ونوري السعيد من نتائج عكستها طبيعة الموضوعات المطروحة للتباحث بين الطرفين؛ فقد امتنع كلاهما عن طرح موضوعي المياه والحدود، وهو ما يعد مخالفاً لما صرح به الشيخ فهد السالم للمعتمد السياسي في مقابلته الأخيرة.

وعلى أي حال وصل الشيخ فهد السالم إلى العراق في تاريخ 4 مايو 1957م، في زيارة رسمية استمرت لعدة أيام، قابل خلالها نوري السعيد رئيس الوزراء، وبعد عودته إلى الكويت صرح الأول للمعتمد البريطاني أنه لم يتطرق خلال حديثه مع نوري السعيد إلى موضوعي ترسيم الحدود وجلب مياه شط العرب، لكنه خرج من ذلك الاجتماع بعدد من النتائج الإيجابية لخصها في النقاط التالية:

أولاً – شعوره أن عودة نوري السعيد للحكومة العراقية سيشكل عنصراً جيداً لحل المشاكل العالقة بين البلدين.

ثانياً – أنه لا يجد في تصريح نوري السعيد بشأن معارضة الرأي العام العراقي أي مشكلة تعيق تسوية موضوع ترسيم الحدود.

ثالثاً – أنه يرى أن ترسيم جزء ضئيل من الحدود أمر لن يقبله الكويتيون.

رابعاً – أنه يعتقد أن حكومة الكويت لربما تكون على استعداد –وبشكل ودي– للسماح للعراق بتأجير جزيرة وربة، ولكن من بعد ترسيم الحدود بشكل نهائي، مضيفاً أن هذه النقطة الرابعة تعبر عن استنتاجاته بالذات للمسألة، ورأيه الشخصي لحلها، وليس عن توجه حكومة بلاده وقرارها الرسمي.

خامساً – أن تقديم الحكومة البريطانية ضماناً مكتوباً للكويت بطبيعة الحدود مع العراق سيكون محرجاً لها قبل الشروع بترسيمها على أرض الواقع بين البلدين (Political Residency, 1957, May 20).

أما رواية نوري السعيد لما تم مباحثته مع الشيخ فهد السالم في أثناء اللقاء، فقد أدلى بها للمسؤولين البريطانيين في أثناء زيارته للندن بعد ثلاثة أشهر؛ إذ قال "إنه افتتح حديثه بموضوع ميناء أم قصر مع الشيخ فهد السالم، وأن الأخير أبدى رغبته الشخصية في أن تكون الكويت شريكة بالمناصفة (50/50 بالمائة) في المشروع، وأكمل حديثه معه بسؤاله: هل الكويت قادرة على المشاركة؟ فرد عليه الشيخ فهد السالم بنعم". وبناء على ما سبق سأل نوري السعيد المسؤولين البريطانيين في لندن عما جرى بعد ذلك من مستجدات تجاه هذا الأمر المهم لبلاده. ومما ذكر في تصريح نوري السعيد أنه استغرب اشتراط الكويت ترسيم الحدود كشرط مسبق لعقد اتفاق شط العرب، وخاصة أن هذا الترسيم يحتاج إلى إعادة نظر في المسألة برمتها في ضوء ما استجد من أحداث أبرزت أهمية بناء ميناء ثانٍ للعراق في منطقة أم قصر، كما أبدى للبريطانيين استغرابه لإصرار الكويت على الاحتفاظ بقطعة أرض خالية من السكان [يقصد بذلك جزيرة وربة]، فسأله البريطانيون عما إذا كان الأمر يحتمل وجود كميات من النفط في هذه الأرض الخالية، وهل العراق مستعد لتوقيع اتفاقية خاصة مع شركة نفط الكويت لضمان حقوق دولة الكويت الكاملة في النفط القابع في باطن هذه الأرض؟ فأجاب: نعم (Beeley, 1957, Aug. 2).

وبعد اطلاع البريطانيين على شهادة الشيخ فهد السالم للقاء تقدموا بعدة توصيات، كانت في نظرهم تمثل الالتقاء لوجهات نظر دولتي الكويت والعراق في المسألة، وهي ما ستساهم في حل أزمة وإشكالية عطلت مفاوضات مشروعي الماء والنفط بينهما، وهي:

1 - يجب أن تستمر عملية عقد اتفاق أنابيب مياه شط العرب.

2 - كما يجب أن تستمر عملية عقد اتفاق مشروع أنابيب نفط جنوب العراق استناداً على مبدأ المفاوضات فقط بين حكومة الكويت وشركة نفط العراق.

3 - يجب على العراق إرساله ضماناً كتابياً يؤكد فيه توصيف حدود سنة 1932م، الموافق عليه بين البلدين وبأسرع وقت.

4 - في حال أراد العراق الاستمرار ببناء ميناء أم قصر، فعليه أن ينشئ شركة مشتركة متقاسمة الملكية في رأس المال مع حكومة الكويت، وعليه ستوفر

الأخيرة كل الإمكانات التقنية على أرض الواقع لعمليات بناء الميناء وتسهيل ملاحته البحرية، بما في ذلك أراضي جزيرة وربة التي ستظل جزءاً من أراضيها (Political Residency, 1957, May 20).

وفي محاولة للدفع بهذه التوصيات المطروحة أعلاه، قابل المعتمد السياسي في الكويت كلاً من حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم والشيخ فهد السالم؛ وابتدأ ذلك بمقابلة الشيخ فهد السالم في تاريخ 27 مايو لإقناعه بها، حيث خرج بعد اللقاء بانطباع أن الأخير قد بدأ يميل تجاه دعم عملية تسهيل بناء ميناء أم قصر العراقي، وقد تبين له ذلك جلياً، وخاصة عندما سأل الأخير عن كيفية تحقيق الشراكة مع العراق في سبيل بناء المشروع (Bell, 1957, May 28). وفي 28 مايو قابل المعتمد حاكم الكويت لدفع تلك التوصيات، لكن مقابلته كانت معاكسة لما توقع ومخيبة للآمال؛ إذ أبدى الحاكم فيها عن عدم ارتياحه الكلي ورضاه عنها، كما أصر على ترسيم الحدود قبل إكمال الحديث عن عقد أي اتفاقية مع العراق. وفي اليوم التالي أعاد المعتمد الكرة بمقابلة الحاكم مجدداً لإعادة عرض التوصيات والفوائد المترتبة من تبنيها، وتبيان مساعي حكومة بلاده الهادفة لاستئناف وتيرة المباحثات الكويتية مع العراق، لكن جاء رد الحاكم -في هذه المرة- على المعتمد شديداً في وطأته؛ إذ أكد له ضرورة قيام حكومة بلاده بمسئوليتها الكاملة والمنوطة بها، نيابة عن الكويت لحل ملف ترسيم الحدود الكويتية-العراقية، مشدداً على أهمية دورها في التحضير لحل هذه الملف المصيري للكويتيين كافة. ولكن مع زيادة إلحاح المعتمد على قبول التوصيات، قرر الحاكم أن يطلب إلى المعتمد تقديم خطاب رسمي مكتوب بها التوصيات، ليحيلها بدوره للمجلس الأعلى للدراسة (Bell, 1957, May 29).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن إحالة الحاكم للتوصيات للمجلس الأعلى لربما يكون الهدف منها تخفيف الضغط البريطاني الواقع عليه لاتخاذ قرار منفرد وسريع في هذا الشأن، فسيوفر له هذا الإجراء ولحكومته الوقت الكافي لدراسة التوصيات، ومن ثم اتخاذ القرار النهائي بشأنها؛ إما بردها أو التعديل عليها؛ بمعنى آخر أن التأني سيساهم في إضفاء شعبية أكبر لقرار الحاكم النهائي لدى عموم الكويتيين، وذلك لم يكن مستغرباً على الحاكم الذي سبق أن أحال ملف مياه شط العرب وتأجير الحدود

مع نهاية عام 1955م (كما عرض من قبل) إلى مجموعة من أعيان الكويت للمناقشة والدراسة، قاصداً بذلك التخفيف من الضغوط الخارجية البريطانية والعراقية عليه، وقاصداً كذلك الخروج من دائرة الانفراد في اتخاذ أي قرار مصيري متعلق برفاهية الكويتيين كافة وسيادتهم على أراضيهم، فكلما زادت الضغوط الخارجية عليه لاتخاذ قرار فوري ومنفرد زادت محاولاته للمقاومة والتأني من خلال الدعوة لإشراك رأي الوجهاء من رجالات الكويت من شيوخ وأعيان ومسؤولين في مناقشة وحل القضايا ذات الشأن العام والخاص.

وبعد أيام معدودة من إحالة موضوع التوصيات البريطانية إلى المجلس الأعلى صدر قرار الحاكم النهائي في تاريخ 4 يونيو 1957م، الذي نص على رفض هذه التوصيات، مؤكداً اشتراط قبول الاعتراف بترسيم الحدود الكويتية على أرض الواقع مع العراق كمقدمة لاستئناف المباحثات بشأن اتفاقيتي الماء والنفط، وانطلاقاً للسماح في بحث موضوع تقديم التسهيلات الكويتية لبناء ميناء أم قصر في المناطق الحدودية بين البلدين (Bell, 1957, June 4). وأمام صدور هذا القرار الحاسم من حكومة الكويت لم يكن هنالك مجال أمام البريطانيين إلا إعادة فتح ملف الحدود الكويتية-العراقية المتعثر في سبيل استئناف الاتفاق في شأن مشروع أنابيب شط العرب.

بناء على ما سبق من قرار اضطر البريطانيون فعلياً في شهر يونيو من عام 1957م للبدء بدراسة سبل حل الخلافات الكويتية-العراقية المتعلقة بالحدود أولاً؛ وقد رأى المقيم السياسي في الخليج أن حكومة الكويت قد حددت موقفها الثابت، وهو الإصرار على ترسيم الحدود وفق توصيف عام 1932م، ورفض العرض العراقي لحل المسألة في عام 1955م (Burrows, 1957, June 1). أما السفير البريطاني في بغداد فقد حاول نصح حكومة بلاده بضرورة عدم التسرع في عرض القرار الكويتي أمام الحكومة العراقية قبل انتظار نتائج محاولاته لتغيير توجهها المتصلب في شأن حل مسألة الحدود مع الكويت بدعوة معارضة الرأي العام العراقي للتوصيف الحدودي القديم لعام 1932 م (British Embassy, 1957, June 20). وقد بدأ السفير البريطاني في بغداد ببذل مساعي مسبقة للقرار الكويتي منذ مايو 1957م لمباحثة نوري السعيد، وعرض اقتراحات حكومته لاستئناف المباحثات مع الكويت،

لكنه لم يستطع أن يزحزح الأخير عن موقفه، إذ أصر نوري السعيد على رفض الاعتراف بترسيم حدود 1932م بين بلاده والكويت، وطالب بضرورة السماح للعراق بتأجير الشريط الحدودي مع الكويت، مع السماح للأخيرة بالاحتفاظ بحقها الكامل في النفط بباطنه، وقد وضح أيضاً أن حكومة العراق تقبل ربط اتفاقية شط العرب بمسألة تصدير النفط العراقي من خلال ميناء الأحمدي أو فصل إحداهما عن الأخرى، في حين أبدى قبول حكومته المبدئية لموضوع الشراكة بالمناصفة مع الكويت في تأسيس ميناء أم قصر. وأخيراً وضح السفير البريطاني في بغداد لمكتب الخارجية أن العراق على قناعة بأن نجاح فكرة مشروع ربط رأس الخليج العربي بتركيا عبر الأنابيب لتصدير النفط العراقي، فرصة جيد لاستفادة الكويت مالياً واستراتيجياً من هذا المشروع، وتصدير نفطها عبر أراضي العراق من خلال هذه الأنابيب إلى أوروبا وباقي الأسواق في الغرب (British Embassy, 1957, May 26). كما حاول هذا السفير الضغط على وزير خارجية العراق لقبول التوصيات البريطانية، لكن الأخير أصر على أن بلاده على استعداد لإعطاء الكويت أراضي عراقية بحجم ما سيتم تأجيره من أراضي الشريط الحدودي الكويتي (Wright, Sir Michael, 1957, May 28).

وفي هذه المرحلة المحورية من علاقة الكويت بالعراق كان من الواضح أن حكومة العراق قد فقدت الأمل بعد طول انتظار من تصدير نفطها الجنوبي من خلال الكويت، لذلك بدأت بالبحث عن طرق بديلة لتصدير نفط الجنوب، وقد كان من الطرق المطروحة للنقاش ما يلي:

أولاً – تبني مشروع الربط النفطي مع إيران وتركيا لإيصال نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا.

ثانياً – بناء أرصفة عائمة وجزيرة صناعية لتصدير النفط من منطقة الفاو العراقية (بالقرب من مصب شط العرب في شمال الخليج العربي).

ثالثاً – إعادة إحياء بناء ميناء أم قصر.

ففي حين واجه المشروعان الأولان عقبات كثيرة، منها التكلفة المالية العالية للتنفيذ، والمخاطر الاستراتيجية المترتبة على تسليم مصير العراق الاقتصادي لكل من إيران وتركيا، لم يكن من حلول متاحة آنذاك أمام العراق تعد أقل خطراً عليها إلا دعم إعادة طرح مشروع بناء ميناء أم قصر للواجهة، وبذلك زيادة الضغوط على حكومة الكويت للتنازل عن جزء من أراضيها وعدد من جزرها لهم (Wright, 1957, July 2).

وفي محاولة متأخرة من البريطانيين لحلحلة الأزمة بعد تفاقم الوضع قام المقيم السياسي في الخليج بزيارة العراق في السابع من يونيو 1957م، كي يعرض شفهياً أمام العراقيين وجهة نظر حاكم الكويت تجاه استئناف مفاوضات مشروعي شط العرب وتصدير النفط العراقي، ولإقناعهم بضرورة قبول ترسيم الحدود بين البلدين كشرط مسبق، لكن هذه الزيارة لم تسفر عن أي نتائج إيجابية أو جديدة تسهم في زحزحة الموقف العراقي الرافض للاعتراف -ولو بشكل غير رسمي- بترسيم الحدود الفاصلة مع الكويت كما جاء في تبادل الرسائل لعام 1932م (British Embassy, 1957, June 20).

ومع وصول مسيرة مفاوضات اتفاقي الماء والنفط لمرحلة من التوقف شبه التام حاول مكتب الخارجية البريطاني استخدام ما يستطيع من قدرات لدفع الكويت للتنازل عن شرطها، وجاءت الفرصة المناسبة في شهر يونيو 1957م، حيث رصد مكتب الخارجية خبراً صحفياً يفيد بوجود تفاهم بين المملكة العربية السعودية والعراق خاصة بشأن مد مدينة الرياض بمياه شط العرب مقابل تصدير نفط جنوب العراق من مواني السعودية، وذلك في صحيفة سكوتزمان Scotsman Newspaper الإسكتلندية، حيث أكدت تقديم السعودية لطلب جلب مياه شط العرب إلى العراق بتاريخ 17 يونيو 1957م (Scotsman, 1957, June 17). وقد أسهم هذا الخبر الصحفي في تحريك مكتب الخارجية البريطاني للتواصل مع السفير البريطاني في بغداد، الذي أكد بدوره أن حكومة العراق قد تواصلت مع الملك سعود بن عبد العزيز في عمّان بشأن هذا الموضوع؛ إذ أخبرته بأنها لا تمانع في ضخ مياه شط العرب للسعودية شرط تعيين السعوديين مستشارين للمشروع، وأن العراق سيبحث قبول الاتفاقين الكويتي والسعودي معاً، إذ يحتمل أن تكون نقطة الضخ لمياه المشروع السعودي على ضفاف شط العرب هي نفسها المخصصة للكويت (Wright, 1957, June 22).

وقد أسهم هذا الخبر في دفع مكتب الخارجية لتحريك مياه مشروع شط العرب الراكدة بين الكويت والعراق؛ حيث أوعز إلى المعتمد السياسي بضرورة إعلام الحاكم بفحوى المشروع السعودي، لكي يحذره مما سيخلفه ذلك من خسارة كبيرة على مصالح الكويت التنموية، ومما سيتوجب عليه الرجوع سريعاً عن شرطه للعودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات (Foreign Office, 1957, June 21) ؛ فقد طلبت الخارجية

البريطانية إلى موظفيها في منطقة الخليج ضرورة إقناع حاكم الكويت بأهمية مشروع تصدير النفط العراقي من خلال موانئ الكويت، مبينين له الأرباح المالية الكبيرة التي سيجنيها كلا طرفي الاتفاق عند تنفيذه. ولكن وجهة نظر المعتمد السياسي كانت معارضة لهذا التوجه، حيث رأى أن سماع الحاكم لهذا الخبر سيزعجه كثيراً، مع معرفة أنه كان مترقباً لسماع نتائج جهود البريطانيين الدبلوماسية لحل مسألة حدود بلاده مع العراق، (Bell, 1957, June 23)، ولذلك تم الاستغناء عن هذا التوجه والعودة للمسار المباشر للحل، وهو العودة للضغط على حكومة العراق بضرورة قبول شرط الحاكم مقابل استئناف مسيرة مفاوضات اتفاقي الماء والنفط.

وللتوصل إلى أفضل النتائج انتظر السفير البريطاني في بغداد تشكيل حكومة عراقية جديدة في النصف الثاني من عام 1957م، لكي ينقل لها مجدداً شرط حاكم الكويت، وقد قابل السفير وزير الاقتصاد في هذه الحكومة العراقية الدكتور نديم باجهجي، وتحدثا معاً عن حاجة العراق لتصدير النفط المنتج في حقل الزبير جنوب غرب البصرة من خلال ميناء الكويت العميق في منطقة الأحمدي، وعن مطلب حكومة الكويت بترسيم الحدود فعلياً بين البلدين كشرط مسبق لتحقيق مشروع تصدير النفط العراقي. جاء رد الوزير العراقي على الشرط الكويتي بأن حكومته لن تنجح في وضع خريطة مسار واضحة لترسيم الحدود بين البلدين، وذلك لما ينتابها من ضعف في اتخاذ القرارات مشابه في الحال لوضع الحكومات العراقية السابقة لها، التي لم تتوصل إلى اتخاذ حل مقبول ترضى به حكومة الكويت على المدى القصير والطويل (Beaumont, 1957, June 27).

ولمعرفة المزيد من التفاصيل عن أسباب ضعف الحكومة العراقية، التي ذكرها الوزير نديم باجهجي، قابل السفير البريطاني في بغداد السيد علي ممتاز الدفتري، وهو سياسي عراقي شغل منصب وزير الخارجية في الفترة من 1956إلى 1957م. وقد شغل عدة مناصب حكومية أخرى، بما في ذلك وزير الصناعة والتجارة في الفترة من 1957 إلى 1958م، وهو عضو في مجلس النواب العراقي، انظر (وزراء الخارجية السابقين 2023م)، ونائب وزير الخارجية ووزير المالية في الحكومة العراقية الجديدة في اجتماع آخر منفصل، وتناقش الطرفان بشأن موضوع ترسيم الحدود بين الكويت

والعراق، وحين سأل السفير البريطاني السيد علي ممتاز عن الأسباب الكامنة وراء رفض حكومات العراق السابقة لمطالب الكويت في ترسيم الحدود أجاب بالتالي:

"أولاً – رغبة حكومته في ضم جزيرة وربة الكويتية لأراضيها، وذلك لتأمين بناء الميناء التجاري الثاني للعراق في منطقة أم قصر.

ثانياً – حاجة بلاده الملحة على المدى القصير لتصدير نفطها في الجنوب من خلال ميناء الأحمدي الكويتي، وذلك لما سيحققه هذا المشروع من أرباح مالية ضخمة تمثلت في زيادة تصدير النفط جنوب العراق من 8 ملايين طن إلى 25 مليون طن سنوياً.

ثالثاً – لأن طريق الكويت هو الآمن من باقي الطرق المقترحة لتصدير النفط العراقي في الجنوب، والتي كان من أمثلتها الطريقان عبر تركيا وسوريا. كذلك وضح الوزير العراقي للسفير البريطاني أن بلاده ستحاول جاهدة إزالة جميع الشوائب المؤثرة سلباً في علاقاتها السياسية مع الكويت، لا سيما طلبه للسفير السماح له بمقابلة حاكم الكويت شخصياً بطريقة غير رسمية خارج بلاده، لينقل له تأكيد الحكومة العراقية حسن نواياها ورغبتها في تحقيق أعلى أنماط التعاون والصداقة بين البلدين، واقترح لبنان لتكون المكان المناسب للقاء (Wright, 1957, July 2).

وقد جدد تصريح وزير الخارجية العراقي آمال الحكومة البريطانية وجهودها لاستئناف مسيرة رأب الصدع في العلاقات بين الكويت والعراق؛ فقد سبق أن حاولوا مناقشة حلول بديلة للمسألة؛ من مثل تقديم السفير البريطاني في بغداد استفساراً لزميله بيل G. W. Bell المعتمد السياسي في الكويت عن جدوى ربط مسألة حل ملف بساتين تمر أسرة آل الصباح في العراق (وهي مسألة خلافية معقدة بين البلدين استمرت لأكثر من عشرين سنة) مع ملف تصدير النفط العراقي من خلال ميناء الأحمدي، وذلك لتكون تسوية العراق للملف الأول مع الكويت هي البديل لشرط الحاكم بترسيم الحدود (Wright, 1957, June 27). ولكن المعتمد السياسي في الكويت كان له رأي مختلف عما سبق ذكره، هو معرفته برد حاكم الكويت الذي لن يتنازل عن شرط ترسيم حدود بلاده مع العراق؛ لأنه يملك الحق الكامل في السيادة على أراضيه، ولن يقبل بمقايضة حل إشكالية أملاك أسرته الخاصة في العراق مع اتفاق تصدير النفط العراقي من

خلال ميناء الأحمدي حتى مع وجود الإغراءات المالية الكبيرة. ومن المهم هنا معرفة أن المعتمد أكد في توقعه للسفير أن يكون حل الخلاف الكويتي العراقي في الأفق القريب عندما تقبل مهمة علي ممتاز المباشرة في مقابلة حاكم الكويت للتحدث بمسألة الحدود والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بها (Bell, 1957, July 3).

وعند عرض موضوع رغبة وزير الخارجية العراقي في مقابلة حاكم الكويت للتفاهم أبدى الأخير قبولاً مبدئياً للاقتراح، وحدد موعداً رسمياً لاستقباله في الكويت ما بين منتصف شهر يوليو 1957م ونهايته، وكان رأي الحاكم أن يمرر أي اقتراح عراقي يعرض عليه لاستئناف مشروعي شط العرب وتصدير النفط على لجنة خاصة مكونة من أربعة أشخاص لبحثهما، هم الشيخ فهد السالم، والسيد أحمد العبد اللطيف مدير المالية، والسيد عادل النصف سكرتير الحاكم الشخصي، والسيد أشرف لطفي القائم بأعمال سكرتير الدولة (Bell, 1957, July 14). ولكن اعتذار "علي ممتاز" عن عدم زيارة الكويت في هذا الموعد، بداعي انشغاله بإدارة عدة وزارات في العراق، جعل الحكومة العراقية تطلب الإذن بلقاء الحاكم في أي يوم من أيام شهر أغسطس في أثناء قضائه لإجازته في لبنان (Wright, 1957, July 21)، وجاء رد الحاكم بقبول موعد الزيارة ومكانها، شريطة أن ترسل اقتراحات العراق لحل المشاكل العالقة بين البلدين كتابياً، وذلك ليتسنى له عرضها على اللجنة الخاصة لمناقشة حلول المشكلة (Bell, 1957, July 24).

وتحقيقاً لطلب الحاكم قام مكتب الخارجية البريطاني بطلب كتاب رسمي من السلطات العراقية بالاقتراحات التي سيعرضها علي ممتاز على حاكم الكويت في أثناء زيارته المرتقبة (Foreign Office, 1957, July 25). ولكن رد السلطات العراقية على الطلب البريطاني جاء بقولهم إن هذه الزيارة ستكون غير رسمية، لكي تعرض فيها وجهات نظر السلطات العراقية الخاصة تجاه حل المشاكل العالقة وتحسين العلاقات بين البلدين، وكذلك كي يستمع فيها إلى ما يراه حاكم الكويت مناسباً لتحقيق ذلك الهدف، وإن الحكومة العراقية في هذا الإطار ستتمكن من أن تصوغ بوقت لاحق خطابها للاقتراحات، محبذة أن يكون ذلك من بعد أن تتم مقابلة أفراد اللجنة الكويتية المكلفة بمناقشة موضوع الخلافات الكويتية العراقية عندما تحين الفرصة لزيارة رسمية لاحقة لأحد المسؤولين العراقيين للكويت (British Embassy, 1957, July 26).

وقد عرض المعتمد البريطاني هذا الرد العراقي على حكومة الكويت في يوليو 1957م، فقبلت الأخيرة زيارة علي ممتاز غير الرسمية للحاكم في لبنان، ولكن بشرط أن تدون أهم النقاط في حوار المقابلة بطريقة مسبقة وغير رسمية، وعلى إثر ذلك اقترح المعتمد أن تكون نقاط الحوار في اللقاء مقصورة على ما سيسمعه الحاكم من موضوعات متعلقة بحل المشاكل العالقة بين البلدين (Bell, 1957, July 30). وعند عرض الموضوع أمام الحكومة العراقية قبلت بذلك، وقررت تحديد موعد زيارة علي ممتاز لحاكم الكويت في لبنان في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس (British Embassy, 1957, Aug. 8).

ورغم إقرار موعد الزيارة غير الرسمية والاتفاق على إجراءاتها التفصيلية بين الطرفين فقد كان للمعتمد السياسي في الكويت نظرة تشاؤمية لهذا اللقاء، ثبت في النهاية صحتها؛ فقد توقع بشكل مخالف لتصريحه السابق في تاريخ 3 يوليو أنها لربما ستسهم في زيادة تدهور العلاقات بين البلدين، وخاصة مع معرفته بمقدار إصرار حاكم الكويت على مسألة ترسيم الحدود كشرط مسبق، في مقابل الإصرار المعاكس للعراقيين على رفض ذلك دون إعادة نظر في مسألة تعيين الحدود ككل بين البلدين (Bell, 1957, July 20).

وبرغم عرض المعتمد في الكويت لتخوفه من نتائج اللقاء المتوقعة أمام مكتب الخارجية في لندن استمرت ترتيبات الأخير للإعداد لهذه الزيارة غير الرسمية، فقد أعطي علي ممتاز الضوء الأخضر للسفر إلى لبنان في تاريخ 25 أغسطس 1957م، وعند وصوله قابل حاكم الكويت في مقر إقامته الخاص الكائن بمدينة شتورة، وعرض عليه اقتراحات الحكومة العراقية الساعية لتحسين العلاقات السياسية ما بين البلدين، لكن -وبشكل مخالف للتوقعات الإيجابية لمكتب الخارجية- أسفر الاجتماع عن نتائج متعارضة جاءت في رواية الطرفين، دلت على فشل المساعي العراقية، ولربما يكون السبب في ذلك ما اكتنف الزيارة من طبيعة غير رسمية غاب عنها الطرف البريطاني.

فقد جاء في تصريح علي ممتاز المباشر بعد الاجتماع، أنه بدأ حديثه مع الحاكم بتبيان أهمية مشروع تصدير النفط العراقي عبر الموانئ الكويتية، التي تم تفهمها والوعد على إثرها بإبلاغ ممثلي الحاكم في لندن لاستكمال إجراءات الاتفاق بشأن

المشروع، كما قال إنه حاول إقناع الحاكم بأن حكومة بلاده ممثلة برئيس وزرائها نوري السعيد قد أزاحت جميع مطالبها السابقة بتأجير شريط حدودي من أراضي الكويت لبناء ميناء أم قصر مقابل توقيع اتفاق أنابيب شط العرب، وكان ذلك مما دفع الحاكم إلى التعهد باستكمال مناقشة مسودة الاتفاق النهائي لمشروع أنابيب شط العرب بعد فحصها واستبعاد أوجه الشبهات فيها، وأخيراً أوضح أن الحاكم قد تفهم جميع مطالب العراق بعد عرضها عليه، وألحق ذلك بالطلب إلى السلطات البريطانية أن يحتفظوا بسرية ما جرى في هذا الاجتماع غير الرسمي، حتى لا تصل تفاصيله إلى مسامع بعض من الكويتيين، بخاصة الشيخ فهد السالم، حتى يعود الحاكم إلى بلاده، وذلك، كما قال، كان بسبب طلب شخصي نقله بنفسه عن الحاكم إلى البريطانيين (Beaumont, 1957, Sep. 6).

وجاء في رواية وثيقة بريطانية أخرى للاجتماع أن الطرفين قد تطرقا للحديث عن ثلاث موضوعات مشتركة بين البلدين، لم يكن من بينها موضوع ترسيم الحدود؛ كان أولها مناقشة مشروع أنابيب شط العرب، حيث قدم علي ممتاز للحاكم مسودة اتفاق شط العرب، وطمأنه أنها ستكون تحت تصرفه لكي يغير فيها كيفما يشاء؛ لأن العراق تواق لعقد مثل هذا الاتفاق مع الكويت. أما ثانيها فكان تصدير النفط العراقي عبر الأنابيب من ميناء الأحمدي الكويتية النفطي، وذلك لحاجة العراق الملحة إلى تطوير إنتاج حقول الزبير النفطية في جنوب البلاد، وهو الأمر الذي يستلزم التواصل مع شركة نفط العراق لاستكمال إجراءات الاتفاق معها بشكل خاص، بحيث لا تكون حكومة العراق طرفاً فيه، وأن هذا الاتفاق سيساهم في تعزيز ميزانية الكويت بمقدار 2 مليون جنيه إسترليني سنوياً. أما ثالثها فكان توضيحه للحاكم أن العراق على استعداد لإمداد الكويت بالمدرسين اللازمين لتعزيز خدمات تعليمها النظامي، وانتهى اللقاء بإعلان علي ممتاز للبريطانيين عن سعادته بالنتائج المتحققة منه، وتأكيده أن الحاكم قد وعد بالموافقة فور عودته لبلاده بعد 15 سبتمبر على توقيع أغلب الاتفاقيات المعلقة بين البلدين (Foreign Office, 1957, Sep. 11).

ولكن عند اطلاع المعتمد السياسي في الكويت على محتوى ما جاء في رواية علي ممتاز عن اللقاء أبدى استغرابه من التصريح الذي أدلاه لمكتب الخارجية، ولكي

يتأكد من حقيقة ما جاء فيه تحدث مع السيد أشرف لطفي القائم بأعمال سكرتير الحاكم، الذي قال بدوره إن اللقاء شهد افتتاح ممثل العراق لحديثه مع الحاكم بعرض أهمية مشروع النفط للعراق، ثم انتقاله للحديث عن استعداد بلاده لمد المياه للكويت دون قيد أو شرط، وأن إجابة الحاكم عليه كانت سريعة وتلقائية بأن أي اتفاق مع العراق سيكون مشروطاً ببدء إجراءات ترسيم الحدود رسمياً بين البلدين، مما أجبر ممثل العراق على الرد بأنه أمر غير مقبول حالياً. وأكد المعتمد أنه علم من مصادره الخاصة أن علي ممتاز قد نقل روايته الخاصة للقاء أيضاً إلى السفارة الأمريكية في العراق، فلذلك وجب عليه التأكد رسمياً من حاكم الكويت مما قد جرى فعلاً (Rothnie 1957, Sep. 15).

وفي أثناء بحث البريطانيين عن حقيقة ما طرح في اللقاء بين حاكم الكويت وممثل العراق، نقلت لنا المصادر البريطانية مساعي سياسية لاحقة للقاء قامت بها حكومة العراق، هدفت لدفع الكويت إلى الإسراع في الموافقة على اتفاقي الماء والنفط، تمثلت في إدلاء يوسف الكيلاني بتصريح لمكتب الشرق الأوسط البريطاني حث فيه الحكومة البريطانية لاستخدام نفوذها من الضغوط السياسية على الكويت لدفعها للتوصل إلى تسوية ملحوظة مع العراق بشأن اتفاقيتي الماء والنفط، لما لهما من أهمية قصوى لكلا الطرفين، وخاصة بعدما تأخرت حكومة الكويت في الرد على اقتراحات العراق لتسوية الخلافات (Milles, 1957, Sep.12)، كما زار علي ممتاز وزير الخارجية العراقي لندن في أكتوبر 1957م، لاستكمال عملية تبيان وجهة نظر بلاده تجاه أهمية مشاريع العراق النفطية والتجارية المرتبطة بالكويت؛ فقد نوقشت قضايا الحدود الكويتية العراقية، وميناء أم قصر، وتسهيل تصدير النفط العراقي الجنوبي من رأس الخليج العربي (الأعظمي، 1991م، ص 272).

وفي أكتوبر 1957م وضح الحاكم عند عودته للكويت للمعتمد السياسي أنه لا يؤمن بجدوى استمرار المفاوضات المباشرة مع ممثلي حكومة العراق؛ لأنه يستند على قرار المجلس الأعلى في 9 مارس 1956م، الذي نص على ضرورة قبول العراق لترسيم حدود عام 1932م كشرط مسبق لبقية الاتفاقيات معه، وبشكل آخر فإن الحاكم لم يقتنع كلياً بما عرضه ممثل العراق علي ممتاز من اقتراحات تقدمت بها حكومته،

باعتبار أن الاتفاقيات الأربعة؛ وهي أنبوب النفط وأنبوب الماء وقضية أم قصر وترسيم الحدود، قضايا منفصلة بعضها عن بعض وغير مرتبطة. وأصر على البريطانيين أن تكون تسوية مسألة الحدود بين البلدين شرطاً لا بد من تطبيقه قبل مناقشة ملفات القضايا الثلاث الأخرى العالقة بين البلدين، وأنه يكتفي حالياً بالقبول، لاستئناف المفاوضات، باستلامه رسالة خطية من الحكومة العراقية، ولو كانت غير منشورة، تتضمن استعدادها للاعتراف بتخطيط الحدود بين البلدين استناداً إلى المذكرات المتبادلة في عام 1932م، متى ما طلب منها ذلك (الأعظمي، 1991م، ص 286).

وبشكل فوري تحرك البريطانيون لمناقشة ملاحظات حاكم الكويت، حيث استبعدوا فكرة العودة إلى مسار المفاوضات غير المباشرة (الوسائطية) بين الكويت والعراق؛ لأنها متعبة لهم كوسيط ومعطلة لمسيرة المفاوضات؛ فكان البديل لذلك أن وضع المقيم السياسي في الخليج حلًّا وسطاً، يسعى لإيجاد أرضية مشتركة بين العراقيين والكويتيين لإرضائهما (Riches, 1957, Oct.1). ولتحقيق ذلك زار المقيم السياسي الكويت في 15 أكتوبر 1957م، لمقابلة حاكمها ولتقديم هذا الحل الوسط؛ فأخبره أن الإصرار على فرض شرط تخطيط الحدود الكاملة مع العراق سيترتب عليه رفض الأخير قطعياً للشرط، إلا إذا طرح حل وسط يرجى منه تحريك عجلة المفاوضات المتعطلة، وهو ينص على أن تُرسّم الحدود بشكل محدود في المناطق التي يمر من خلالها خطّا أنابيب المياه والنفط فقط، متيحاً بذلك المجال للمشروعين الحيويين للاستمرار، مما سيحقق للكويت رضاها الجزئي تجاه مسألة الترسيم، ويجعلها تحتفظ بحقها الكامل في مستقبل الأيام بالمطالبة باستكمال عملية التخطيط النهائي للحدود الكاملة مع العراق. كما قال المقيم السياسي للحاكم إن حكومته قد بدأت فعلياً في الإعداد لإرسال مذكرتين بهذا الشأن تنصان على موافقة حكومة العراق على ترسيم النقاط التي يمر منها مشروعا المياه والنفط من حدود البلدين، وعلى ضمان ترسيم باقي الحدود على أرض الواقع وفق تبادل الرسائل لعام 1932م في وقت لاحق، مع عدم تأخير مشروعي الأنابيب النفطية والمائية أكثر، طالما سيتم ترسيم الحدود بأول نقطة مرور لها عبر الحدود الفاصلة بين البلدين. وفي المقابل أخبر الحاكم المقيم السياسي بأنه سيدرس الأمر أكثر، وأنه يفكر في وقت لاحق في إحالة هذا الحل البديل

لأبناء الأسرة الحاكمة من أعضاء المجلس الأعلى (Talcott, 1957, Oct. 15; Arabian Geopolitics 3, 1994, p.373).

وجدير بالذكر هنا أن البريطانيين أوردوا معلومات مختصرة عن تغطية الصحافة العراقية في 22 أكتوبر 1957م لمقابلة جرت بين وزير الاقتصاد العراقي والشيخ عبد الله المبارك، تبادل خلالها الطرفان الحديث عن مشروع شط العرب، وأكد خلالها الدكتور باجهجي أن العراق مستعد لمد الكويت بالماء دون قيد أو شرط، كما جاء في الاتفاق المسبق بين الطرفين، وأن الكويت حرة في البداية في وضع منشأتها الخاصة بالمشروع على أراضي العراق في أي وقت تشاء (Wright, 1957, oct. 23).

وفي 28 أكتوبر 1957م أبلغ الحاكم المعتمد البريطاني بأن اقتراحهم الوسيط لتسوية الخلافات مع العراق غير عملي؛ فواضح أنه ليس من المعقول ترسيم الحدود فقط في مناطق عبور أنابيب مشروعي الماء والنفط دون الاستناد على وثيقة مرجعية للترسيم الرسمي للحدود بكاملها بين البلدين. كما أضاف أن حدود منطقة سفوان (مدينة عراقية في أقصى جنوب العراق قرب الحدود العراقية-الكويتية) لم تُعرّف بدقة في الرسائل المتبادلة لعام 1932م، مما سيجعل من الصعب تحديد نقطة عبور الأنابيب إلى الجنوب منها. وبناء على ما سبق من توضيحات قرر الحاكم عدم قبول المقترح البريطاني، كما فضل عدم إحالته للمجلس الأعلى؛ لعلمه المسبق برفض أعضائه له، ولذلك اختتم حديثه مع المعتمد بإبداء رغبته في مقابلة ممثل عراقي آخر لمناقشة مسألة ترسيم الحدود قبل الاستمرار في مناقشة باقي المشاريع المشتركة الأخرى بين البلدين (Talcott, 1957, Oct. 15; Arabian Geopolitics 3, 1994, p.378). ومع إصرار حاكم الكويت على رأيه لم يكن أمام الحكومة البريطانية إلا إبلاغ نظيرتها العراقية بذلك، ومحاولة إقناعها بقبول الشرط الكويتي لاستئناف مسيرة المفاوضات.

وعلى أي حال أدى تزمت كل من الكويت والعراق في رأيها الخاص في مسألة ترسيم الحدود إلى تدهور العلاقات بشكل كبير بين البلدين، فقد وجد المسؤولون العراقيون في جواب حكومة الكويت خسارة لوقتهم الثمين الذي أضاعوه في انتظار الرد الكويتي، وأنهم لو كانوا يعلمون بهذا الرد لكانوا قد شرعوا بمد أنبوب نفط الجنوب وتصديره من الفاو داخل المياه العميقة لشمال الخليج العربي. كما حمّل بعض

المسؤولين العراقيين الحكومة البريطانية جزءاً من أسباب هذه الخسارة، حيث رأوا أنهم لم يبذلوا الجهد المطلوب في الضغط على حاكم الكويت لتغيير رأيه المتصلب تجاه الحلول المطروحة منهم لمسألة الحدود منذ عام 1955م. وأخيراً أبدوا قلقهم من الوضع الداخلي في الكويت؛ إذ كشفوا عن شكوكهم بوجود تغلغل خطير للنفوذ المصري في الكويت، وربما لحلفائهم من الشيوعيين هناك (لربما الخلايا المؤيدة للسوفييت والأحزاب السرية)؛ مما سينعكس بزيادة المخاطر المحيطة بالعراق (Wright, 1957, Nov. 22; Arabian Geopolitics 3, 1994, P.381).

ولزحزحة حكومة العراق عن موقفها المتصلب تجاه الكويت حاول السفير البريطاني في بغداد "مايكل رايت" -وبشكل أخير- مقابلة الملك وبعض الوزراء العراقيين لوضع تصورات حكومته المختلفة للحلول المتاحة للخلافات الحدودية القائمة بين البلدين، ولكنه خرج مع انتهاء محاولته هناك بأنه "لا شك في أن الشكوك المتبادلة ليست بالأمر الجديد بين الطرفين [الكويتي والعراقي]؛ فمنذ أن عينت في بغداد، لم أترك أي فرصة قد سنحت لي للتحدث إلى الملك والوزراء العراقيين عن أهمية قيامهم بجهد حقيقي لإقامة علاقات جيدة مع الكويت، ولكن لسوء الحظ لم يطرأ أي تحسن على موقفهم" (Wright, 1957, Nov. 22; Arabian Geopolitics 3, 1994, P.381). ومع هذا التصريح يكون من الواضح للقارئ أن الحالة الحاضرة آنذاك من عدم الارتياح والشك والارتياب لدى طرفي الخلاف كانت مهيمنة وبقوة، مما أدى إلى رفض كليهما سبل الحل المطروحة كافة، وأن البريطانيين قد تبين لهم أنهم قد تاهوا في دهاليز طرح الحلول المناسبة لهذه المسألة، بحيث وضعوا في موقف صعب للمناورة أو التحرك قدماً للإصلاح، فكلما حاولوا إرجاع أحد الطرفين إلى طاولة المفاوضات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كان رده بالرفض، ما لم تتحقق شروطه كاملة، وهو ما ترك الجهود البريطانية معلقة دون جدوى.

وعلى أي حال تبين للبريطانيين مع نهاية عام 1957م أن جميع جهودهم المعروضة لتقريب وجهات النظر قد باءت بالفشل، وخاصة بعد تحرك كل من العراق والكويت في اتجاهه الخاص لحل أزماته الداخلية، ولا سيما قلة صادرات النفط، ووجوب تطويرها للأول، وقلة مياه الشرب العذبة ووجوب تعزيزها للثاني. فقد لاحظ

السفير البريطاني في بغداد آنذاك إعادة إحياء الحكومة العراقية لمشروع تشييد ميناء أم قصر ولكن بشكل فردي؛ ففي هذا الشهر أعاد العراق طرح مسألة بناء مشروع ميناء أم قصر، الذي لن يخصص فيه للكويت نصيب النصف من المشاركة أو أي حق آخر مرتبط به، ما عدا تلك الحقوق في المساحة المائية في مقابل مجرى ملاحة السفن المبحرة إلى الميناء ذهاباً وإياباً بأطراف جزيرتي وربة وبوبيان المطلتان على خور عبد الله وخور شتيانة (British Embassy, 1957, Oct. 30) ، بالمواكبة مع ظهور مشروع جديد لجزيرة صناعية بالفاو، كمنفذ لنفطهم المنتج في حقول الجنوب (British Embassy, 1957, Oct. 30). ولضمان بناء الجزيرة الصناعية في المياه الإقليمية للعراق دخل الأخير في تفاوض مع جارته إيران بشأن حدود المسطحات المائية بين البلدين، بما في ذلك تلك الحدود المائية الملاصقة لمصب شط العرب وخور عبد الله الملاصق لجزر الكويت وربة وبوبيان، وقد تطور هذا النقاش بين البلدين حتى وصل إلى مرحلة طلب وزارة النفط العراقية من الكابتن كوشيرون – آموت، الهيدروغرافي في البحرية النرويجية، عمل دراسة للحدود العراقية البحرية الإقليمية والجرف القاري مع كل من دولة الكويت وإيران في ديسمبر عام 1959م. للمزيد من المعلومات (مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004م، ص 10-7).

في المقابل اتجهت الكويت إلى اتخاذ قرار تجميد مفاوضات مشروع شط العرب مع العراق والاستعاضة عنه بزيادة القدرات الداخلية على توفير المياه وإدارة شؤونها (Political Agency, 1958 Jan.13)؛ فقد قامت بزيادة إنتاجها من محطات تقطير مياه البحر، بالإضافة إلى زيادة نشاط البحث والتنقيب عن آبار المياه الارتوازية العذبة وقليلة الملوحة في أنحاء البلاد المختلفة (ولمزيد من المعلومات انظر الجلسة رقم 381 لمجلس الإنشاء الكويتي بتاريخ 5 فبراير 1958م، البند الأول بعنوان "التنقيب عن المياه" وما يليها من جلسات حتى رقم 401، في النجدي وآخرون، 2023م، الجزء 6، ص 558-413).

أما عن عام 1958م فقد شهدت بدايته دخول منطقة الشرق الأوسط في مرحلة خطيرة من عدم الاستقرار الأمني والسياسي، تركت أثرها على ما تبقى من أساسات متبقية لمستقبل مشروع أنابيب شط العرب، وللعلاقة الحسنة بين دولة الكويت ومملكة

العراق؛ فبعد أن تعطلت مسيرة هذا المشروع الحيوي مع نهاية عام 1957م بثبات اشتراط الكويت لترسيم الحدود المعينة في عام 1932م، ورفض العراق لذلك، جاءت أحداث العام اللاحق لتضع حداً شبه نهائي له؛ فقد بدأ هذه العام من تاريخ المنطقة بتصعيد واضح لوتيرة الحرب الإعلامية والسياسية بين حكومتي مصر والعراق عبر المحافل الإذاعية والصحفية العربية، وكان موضوع الخلاف متعلقاً بشأن أحقية زعامة المد القومي في العالم العربي ونموذج تحقيق الوحدة بين دوله، التي تطورت سياسياً إلى حد قيام كل منهما بتأسيس اتحاد يمثل رؤيتهما للوحدة ولتجربتهما الخاصة، الأول ما بين مصر وسوريا سمي باتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، والثاني ما بين العراق والأردن سمي بالاتحاد العربي الهاشمي. كما شهد منتصف هذا العام تقديم الاتحاد العربي الهاشمي، الداعم للتواجد الغربي والنظم الملكية في العالم العربي، وبتشجيع من البريطانيين، دعوة رسمية إلى الكويت للانضمام له في أثناء زيارة حاكم الكويت للعراق في شهر مايو، بيد أن الحاكم رفض الانضمام لمعرفته المسبقة بمضار هذا العمل، وخاصة أنه سيشكل انحيازا سياسياً معادياً لاتحاد الجمهوريات العربية (الغنيم، 2020م).

وردًاً على رفض حكومة الكويت الانضمام للاتحاد الهاشمي، وعلى توارد أخبار صحفية في العالم العربي عن رغبتها في الانضمام لجامعة الدول العربية، قدم العراق مذكرة سرية، أعدها موظفون مختصون في وزارتي الدفاع والخارجية، دعموها بجميع الحجج والوثائق والمعلومات، وذلك للحكومة البريطانية بتاريخ 5 يونيو 1958م، يّدعي فيها في حال عدم قبول الكويت للانضمام للاتحاد العربي الهاشمي، بأحقيته التاريخية في إعادة النظر في حدود الكويت لتعود إلى ما كانت عليه عندما كانت مرتبطة بالعراق (يقصد هنا في العهد العثماني)، وفي حال عدم قبول الكويت بواحد مما سبق من اقتراحين، فإن العراق يحتفظ بحرية العمل (وهنا نرى نبرة التهديد الواضحة بضم الكويت قسراً). وقد كان من المقرر نشر هذه المذكرة في الصحافة العراقية بتاريخ 12 يوليو 1958م، لكن بريطانيا تدخلت لمنعها، مع تطمين العراق بتحركها للموافقة على دخول الكويت للاتحاد العربي بعد حصولها على الاستقلال (الحسني، 1988م، ص 225-223؛ والدمار، 2017م، ص 210). ومن المهم هنا نقل

ما قاله السفير الأمريكي والدمار غلمن (2017م، ص 210-212) عن نوري السعيد بأن الأخير قد كلمه بعد أحد عشر يوماً من عودته للحكم في14مارس 1958م "بأن الوقت قد حان لكي تعيد بريطانيا النظر في موقفها التقليدي في المنطقة، ويمكن أن تبدأ بداية حسنة بالكويت بسحب "دور الحماية" وإعطاء الكويت كياناً "مستقلاً"، مما يمهد الطريق لاشتراكها في الاتحاد العربي. وقال إنه اقترح ذلك على وزير الخارجية سلوين لويد، حين مر ببغداد قبل بضعة أيام في طريقه إلى مانيلا، وعلى أي حال فهو يأمل بأن تحث بريطانيا الكويت على الاشتراك في الاتحاد، وإن علينا – أي الأمريكيين – أن نستخدم نفوذنا على بريطانيا لهذا الغرض، فالاتحاد العربي يحتاج إلى تعزيز، والكويت يمكنها أن تعطيه القوة التي يحتاجها".

ولكن لتسارع أحداث عام 1958م جاءت سخونة أحداثه لتقف عائقاً أمام تحقيق طموحات حكومة العراق الملكية ومرادها بقيادة نوري السعيد؛ فقد سقط الحكم الملكي في العراق في 14 يوليو منه، قبل أن يبحث في لندن في 24 يوليو موضوع انضمام الكويت للاتحاد العربي، واضطرار الحكومتين البريطانية والأمريكية بعد ذلك لإنزال قواتهما العسكرية في الأردن ولبنان، تأميناً لمصالحهما هناك، والدعوة لإنزال قوات أخرى في الكويت كذلك. فقد عملت هذه المتغيرات الأمنية على زيادة التحديات التي تواجهها السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، مما جعلها تنعكس بطبيعتها تلقائياً على أمن واستقرار الكويت الداخلي. ولقد كان لهذا التغيرات التي شهدها العالم العربي الأثر الواضح على رسم توجه الكويت السياسي الخارجي والمستقبلي إقليمياً ودولياً وعلى علاقتها مع جاراتها وشقيقاتها العربية؛ فقد أسهمت تلك الأحداث في دفع حكومة الكويت لاتخاذ قرار الحصول على استقلالها من بريطانيا ولاتخاذ قرار الحياد والابتعاد عن الاصطفاف مع أي طرف من أطراف الصراع في المنطقة (الحرب الباردة بين الشرق السوفييتي والغرب الأمريكي والأوروبي)، ولعب دور الوسيط إن أمكن في حل النزاعات الدائرة في أنحاء العالم العربي.

فلولا حنكة حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح، وذكاؤه في التعامل مع الأحداث آنذاك لما نجت بلاده من آثار تلك التغيرات الكبيرة في المنطقة؛ فقد سبق أن حذر هذا الحاكم البريطانيين من مغبة معاداة جمال عبد الناصر رئيس اتحاد الجمهوريات

العربية، بل إنه تحرك في شهر أبريل 1958م، وعلى خلاف مع رأى بعض المسؤولين البريطانيين، للتوسط ما بين اتحاد الجمهوريات والمملكة المتحدة لوقف الحرب الإعلامية ضد العراق والأردن، وما ترتب عليه من تبعات سلبية على المنطقة العربية، وذلك بحكم علاقته المميزة وصلاته المتينة مع كلا طرفي الخلاف (Political Agency, 1958). وقد كان الشيخ عبد الله السالم في لقاء رسمي مع جمال عبد الناصر في دمشق للوساطة عند ورود خبر حدوث الانقلاب في العراق وسقوط الحكم الملكي هناك. وعلى أي حال قوض هذا الحدث من جهود حاكم الكويت للوساطة، وأعاد الأمور إلى الضبابية في إطار علاقة بلاده مع النظام الجديد في العراق، الذي تمثل في قيادة بعض الثوار من جيش العراق للحكم تحت إمرة الضابطين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم. فقد سارع هذان القائدان للمسير بشكل مخالف لتطلعات الرأي العام في أنحاء العالم العربي، وذلك حين أعلنا موقفهما منذ البداية بعدم الرغبة في الانضمام لشقيقاتهما مصر وسوريا في اتحادهما للجمهوريات العربية، وتحديهما لجهود رئيس الأخير جمال عبد الناصر في وحدة العالم العربي (Political Agent, 1958, Jul. 27).

ولذلك كان من الحتمي آنذاك على حاكم الكويت أن يتبين حقيقة مستقبل العراق وعلاقته المرتقبة مع بلاده تحت حكم النظام الجديد هناك، فلربما دار في ذهنه عدة تساؤلات آنذاك تمركزت في مجموعة من الأسئلة، منها: هل ستظل علاقة بلاده السياسية مضطربة كما كانت في السابق مع العراق؟ وهل سيرث النظام الجديد تركة سابقه من الأطماع التاريخية بأراضي الكويت؟ وهل سيكرر سياسة سابقه بعدم احترام الاتفاقات والمواثيق مع بلاده؟ أم ستتحسن باعتراف هذا النظام الجديد بترسيم الحدود رسمياً ما بين البلدين وفق توصيف عام 1932م، وبذلك يُفتح المجال للمزيد من الاتفاقات ما بينهما، ومن بينها مشروع أنابيب شط العرب؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات، تجدر الإشارة هنا إلى ما أظهرته عدد من مذكرات البريطانيين السرية، التي كتبها بعض مسؤولي مكتب الخارجية في لندن في شهري أغسطس وسبتمبر من عام 1958م، والتي أكدت عدم رغبة حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم في إعادة إحياء مشروع أنابيب المياه مع الحكومة العراقية الجديدة، وذلك بسبب ما انتابه من تخوف تجاه ما اتخذته الأخيرة من إجراءات مشددة تجاه

حركة تنقل الأفراد والسلع والمأكولات عبر الحدود بين البلدين، وكذلك تلك الإجراءات القمعية الأخرى التي اتخذت تجاه العمالة في مزارع التمور لأسرة الصباح في البصرة (Riches, 1958, Aug. 18, 25).

كما نقلت لنا بعض الوثائق البريطانية ما نشرته جريدة الجمهورية العراقية، تلك التي كانت حسب رأيهم مقربة من عبد السلام عارف، فبعد زيارة وفد مكون من 13 شخصية من قادة النوادي الثقافية والاجتماعية الكويتية (عرفوا باسم أعضاء الرابطة الكويتية) برئاسة الدكتور أحمد الخطيب للعراق لمقابلة قادته للمباركة بالثورة وبتوليهم السلطة في تاريخ 29 أغسطس 1958م، جاء عنوان مقال بعنوان "العراق والكويت بلد واحد" بعد يومين من الزيارة، وتحدث في مختصره عن مخاطر السياسة الإمبريالية البريطانية في المنطقة، وسعيها لخلق الحواجز بين العرب لفصل بعضهم عن بعض، وأن هذه السياسة الاستعمارية تسعى لعزل الكويت عن العالم العربي ومنع اتصالها الكامل مع العراق، وأنه ليس أدل على ذلك مما قدمه البريطانيون من دعم كامل لزيادة الهجرات الأجنبية في الكويت والتقليل من عدد العراقيين والعرب (Al-Jumhouriyah, 1958).

ومن الأمور الجديرة بالذكر هنا، أن مما نقله البريطانيون من نتائج لزيارة الوفد الكويتي للعراق ما جاءت به تصريحات كل من رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، ومساعده عبد السلام عارف للوفد الكويتي في مقابلتيهما المنفصلتين، فقد وعد القائدان الجديدان للحكومة العراقية الكويتيين بضمان تقديم التسهيلات لحساب حكومة الكويت بسحب المياه العذبة من أنهر العراق، وأنهما يشجعان أعضاء الوفد للاستمرار في سعيهم لتحقيق الوحدة في أنحاء العالم العربي، طالبين إليهم عدم الاستعجال في الضغط على العراق للانضمام لاتحاد الجمهوريات العربية (الخطيب، 2007م، ص187-188؛ Crawford, 1958, Sep. 2).

وبعد انتهاء زيارة الوفد الكويتي للعراق، التي جاءت نتائجها واضحة وسلبية في صحافة البلاد كما نقل لنا الخطيب (2007م) أنه قد تبين للوفد الكويتي بعد زيارة العراق في عام 1958م عدم جدية رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم في الانضمام إلى الجمهورية المتحدة (مصر وسورية) وتحقيق الوحدة العربية، لذلك قرروا الهجوم على

سياسته المعادية لمصر وتعرية موقفه في الصحافة الكويتية وأمام الرأي العام العربي، قرر حاكم البلاد الشيخ عبد الله السالم بدوره زيارة العراق في أكتوبر 1958م، كأول الرؤساء العرب في القيام بذلك من بعد الانقلاب، وذلك لكي يطمئن من النيات الحقيقية لنظام الحكم الجديد هناك تجاه العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة مع بلاده، ولكي يناقش عدداً من القضايا الثنائية بين البلدين؛ مثل قضية بساتين أسرته الحاكمة للتمر في البصرة، وقضية ترسيم الحدود، وقضية رفع القيود على حركة تنقل الكويتيين من العراق وإليه، فقد وردت هذه الأهداف في وثيقة أمريكية صدرت بشكل سابق للزيارة بتاريخ 19 أغسطس 1958م (Arabian Geopolitics 3, 1994, p431-2).

ولكن الزيارة جاءت صامتة في معظمها، ولم تسفر عن نتائج مهمة غير وصول الطرفين إلى تفاهم مبدئي بشأن حفظ السلام بينهما؛ فقد نقلت لنا مارثا دوكاس (1973م، ص 18-19؛) صاحبة كتاب أزمة الكويت، العلاقات الكويتية العراقية 1961-1963م إنه على الرغم من استقبال اللواء عبد الكريم قاسم حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم شخصياً في مطار بغداد بتاريخ 25 أكتوبر 1958م عندما أصبح رئيساً للوزراء، لم يصدر بيان مشترك للبلدين عند انتهاء الزيارة بسبب طبيعة الزيارة الخاصة التي طغى عليها الصمت، ولأنها صادفت صدور إعلان من قبل أمانة الجامعة العربية في القاهرة، باعتبار الكويت من الآن وصاعداً عضواً في هذه المنظمة العربية، وهو ما لم يتوافق مع رأي عبد الكريم قاسم ووجهة نظره تجاه الكويت (انظر أيضاً والدمار، 2017م، ص 212).

وبعد طرح العرض التاريخي أعلاه، يمكننا أن نخلص إلى أن الأحداث التي وقعت في عام 1958م في المنطقة العربية أدت إلى نتائج مؤثرة على مسيرة إنجاز مشروع أنابيب شط العرب بين الكويت والعراق؛ فمن أهم هذه النتائج استمرار تدهور العلاقات السياسية بين البلدين، حتى بعد الانقلاب على النظام الملكي في العراق، بل أدت هذه التطورات إلى تفاقم مخاوف الكويت من ردود أفعال النظام العراقي الجديد، وشكوكها في أهدافه. كما أظهرت هذه الأحداث وجود ارتباط وثيق بين نيات الحكومات العراقية المختلفة، سواء الملكية والجمهورية وغيرها، في المطالبة بالسيادة على الكويت أو أجزاء كبيرة منها مثل الجزر.

وفي أكتوبر 1958م أبدى حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم في تلك الفترة للبريطانيين مخاوفه من تأثير استمرار المطامع العراقية على أمن الكويت الداخلي، وخاصة مع انتشار الشيوعية هناك، وإمكانية تسلل عدد من نشطائها إلى بلاده بداعي التخريب؛ فقد بين أنه لا يملك القدرة على منع جميع العراقيين المشتبه بهم من الدخول إلى بلاده، وذلك كي لا يثير حكومتهم ورئيسها عبد الكريم قاسم، فطلب إلى البريطانيين توفير الحماية الكافية والغطاء السياسي الداعم لبلاده ضد التهديد القادم من العراق ودعم توجهه المستقبلي نحو تحقيق الاستقلال التام لبلاده، وانضمامها للمنظمات الإقليمية والعالمية، مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة (Mr A. S. Halford, Dec. 18)، وهو الأمر الذي تحقق في 19 يونيو 1961م عندما ألغت الكويت اتفاق عام 1899م مع بريطانيا وعقدت بدلاً منها اتفاقية صداقة معها.

أما عن مشروع أنابيب شط العرب بين البلدين، فإنه قد صرف عنه النظر بعد أيام من استقلالها؛ بسبب إعلان عبدالكريم قاسم لتبعية الكويت لبلاده، وهو ما عرف تاريخياً باسم الأزمة الكويتية العراقية 1961-1963م، وبرغم ذلك ظلت فكرته قائمة كعنصر من عناصر المجاملة السياسية والمغازلة التي استخدمها العراق مع الكويت بعد هذه الأزمة للتقرب منها؛ فلم يطرح موضوعه مجدداً للنقاش والاتفاق إلا بعد اجتماع 4 أكتوبر 1963م، بعد سقوط حكومة عبدالكريم قاسم في فبراير عام 1963م، عندما نصت بنود محضر الاجتماع على قبول الحكومة العراقية الجديدة الاعتراف دولياً باستقلال الكويت وبالحدود الفاصلة معها وفتح العلاقات الدبلوماسية معها، كما تضمنت السنوات اللاحقة اتفاق الطرفين على إعادة إحياء مشروع تزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب (العاني، 2013م، ص 290-286)، استدعى هذا التطور الملحوظ إعادة الدعوة لدراسة هذا المشروع فنياً ومالياً من جديد؛ بسبب فترة الانقطاع الطويلة بين الدراسة الأولى لشركة ألكسندر جب، التي انتهت في عام 1956م وتوقيع الاتفاق في 11 مايو 1964م (لمزيد من المعلومات حول نتائج دراسة المشروع من جديد والشركات العالمية التي قامت بالعمل على دراسته من جديد انظر العبد الرزاق، 1974م، ص 93-105).

الخاتمة

غطت هذه الدراسة شرحاً وتحليلاً وبحثاً ومناقشةً، مشروع أنابيب شط العرب الفنية والسياسية والاقتصادية بين الكويت والعراق في الفترة من عام 1947حتى 1958م. فقد كان الدافع الأساسي لانطلاق هذا المشروع الحيوي بين البلدين هو حاجة الكويت الملحة للمياه العذبة، التي واكبت نمواً ملحوظاً في تعداد سكانها مع تغير شامل لاقتصادها باتجاه عصر النفط الذي ابتدأ في عام 1946م، واستمر من بعد هذه التحركات لمدة اثنتي عشرة سنة لاحقة انتهت مع بداية عام 1958م. وشهدت تلك الفترة مراحل متعددة للمشروع، بدأت بنوع كبير من التفاؤل بإنجاز الفوائد المرتقبة من هذا المشروع، حتى جاء وقت تصاعد وتيرة الخلافات السياسية بين البلدين، فسيطر بذلك الشك المتبادل في النوايا على التعامل بينهما، مما أسهم في نهاية المطاف في إعلان تعطل مسيرة إنجازه وتحوله ليكون حبيس الأدراج لعدة عقود لاحقة، لا يخرج منها للطرح بين البلدين إلا على سبيل المجاملة السياسية فقط؛ فقد تبين للكويت، الطرف الأكثر استفادة من المشروع، آنذاك عدم جدوى الاستمرار في تنفيذه، بسبب تعنت العراق وامتناعه عن الاعتراف بحدود عام 1932م، مبيتاً لها أطماعه الهادفة للسيطرة على جزء كبير من أراضيها الشمالية وجزرها الملاصقة له.

وفيما يلي أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

أولاً - تعود فكرة مشروع أنابيب شط العرب إلى بداية القرن العشرين، حيث طرحها الشيخ مبارك الصباح أولاً، ثم عادت مرة أخرى للطرح في عام 1937م، إبان عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، والملاحظ في كلتا الحالتين أن مخاوف البريطانيين الجيوسياسية من ربط الكويت بالعراق قبل الحرب العالمية الثانية قد أسهمت في إبطالها.

ثانياً - استمرت مخاوف البريطانيين بعد ذلك لتحبط ثالث المحاولات في تاريخ الكويت، عندما تشكلت في عام 1947م خيوط من الروابط التجارية المنفعية بين مجموعة من تجار الكويت والعراق لإنشاء شركة مختصة بمشروع أنابيب شط العرب. فقد امتنع البريطانيون عن استخلاص ضمانات من حكومة العراق لعدم قطع المياه عن الكويت، واستمر الأمر كذلك حتى وفاة الشيخ أحمد الجابر في عام 1950م.

ثالثاً – حتى هذه اللحظة نستطيع التوصل إلى نتيجة واحدة؛ هي أن فقدان الدور البريطاني الداعم سياسياً لفكرة مشروع تزويد الكويت بمياه شط العرب عبر الأنابيب، في حالاته الثلاث السابقة الذكر، قد أدى إلى تعثر جهود تحقيق الفكرة وإفشال مشاريعها الساعية لتنفيذه.

رابعاً – غيّر البريطانيين موقفهم الرافض تجاه ربط الكويت بالعراق مع صدور قرار الشيخ عبد الله السالم في عام 1950م، بالشروع في بناء أكبر محطة تقطير مياه بحر في المنطقة، فدعموا بذلك قيام المشروع بين البلدين؛ خدمة لأغراض التنمية الزراعية والري والتجميل والشرب في الكويت بعد أن اطمأنوا لعدم وجود التأثير الكبير لقطع العراق لمياه المشروع عن الكويت.

خامساً – عجلت أزمة المياه التي واجهت الكويت في صيف عام 1953م، والتي كانت مواكبة لوجود محطة التقطير الجديدة والمشابهة للأعوام السابقة، في طلب الحاكم إلى العراق تزويد بلاده بمياه شط العرب العذبة؛ وبذلك استهلت ثم انتهت الأعمال الفنية لدراسة المشروع في أقل من سنة، حيث امتدت من ديسمبر 1953م حتى يوليو 1954م.

سادساً – على الرغم من نقل الشيخ عبد الله السالم للبريطانيين حرصه على إبعاد مسألة الحدود عن المفاوضات السياسية لاتفاق شط العرب عندما انطلقت إجراءات الإعداد له بين الكويت والعراق في مايو 1954م، فإن هذا الموضوع ظلّ متداولاً في المناقشات الدائرة للمسألة بين بريطانيا والعراق دون إخطار الحاكم بذلك في بادئ الأمر.

سابعاً – عرض البريطانيون أول مسودة لاتفاق شط العرب على الكويت والعراق عام 1955م، ثم توجهوا بدعم من العراق، بعد الحصول على الموافقة المبدئية عليها، إلى إرفاقها مع اتفاق آخر مرتبط بها، جرى الإعداد له مسبقاً، سمي بأم قصر، واختص بدعوة الكويت لتقديم تسهيلات للعراق في إقامة الميناء في المنطقة الحدودية بين البلدين. وقد دفع هذا التعاون البريطاني العراقي للتخطيط لربط الاتفاقين دون مشورة حاكم الكويت إلى استشارة الحاكم رجالات بلاده وأعيانها وأعضاء المجلس الأعلى قبل اتخاذ القرار النهائي بشأن الاتفاقين.

ثامناً – في 18 يناير 1956م رفضت الكويت الاتفاقين، لأنها رأت أن ربط الاتفاقين، الذي جاء بعد فترة طويلة من بدء مفاوضات اتفاق شط العرب، دليل على الثمن

الباهظ الذي يجب أن تدفعه للعراق من أراضيها مقابل مياه شط العرب؛ لذلك حاول البريطانيون بعد ذلك إقناع الحاكم بعدم جدوى قرار الرفض، وبالخسارة الباهظة لتكلفته المالية على ميزانية الكويت.

تاسعاً - كشفت لنا وثائق البحرية الملكية البريطانية جزءاً مهماً من حقيقة الضغوط البريطانية التي مورست على حاكم الكويت بشأن الموافقة على اتفاق ميناء أم قصر، حيث كان الهدف منها الاستثمار الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي البريطاني في تشييد وبناء ميناء أم قصر للعراق، فتنازل الكويت عن جزء من أراضيها أو تأجيره سيساهم في دعم مصالح بريطانيا في المنطقة.

عاشراً - ومع بداية الربع الثاني من عام 1956م تواصل العراق مباشرة مع الكويت، بشكل غير مسبوق، نافياً في تواصله شائعات رغبته إعادة تعيين الحدود بين البلدين، مما زاد ذلك من شك وارتياب ساسة الكويت، فقرروا إعادة مناقشة موضوع مياه شط العرب مرة أخرى في شهر مايو 1956م، واشترطوا أمرين لاستكمال المباحثات مع العراق؛ أن ترسم الحدود بين البلدين وفق تبادل الرسائل لعام 1932م، وأن تقترن مفاوضات المياه مع مفاوضات النفط العراقي، الذي كان قد قدم طلباً لتصديره من ميناء الأحمدي الكويتي.

الحادي عشر - أبلغ حاكم الكويت في يوليو 1956م البريطانيين أنه سيقبل تقديم العراق ضماناً مكتوباً بحدود بلاده الفاصلة معه فقط دون اشتراط ترسيم الحدود على أرض الواقع، لكن البريطانيين استمروا في محاولة تجاهل التطرق لهذه المسألة، وركزوا جل جهودهم فقط على إنجاح عقد اتفاقيتي المياه والنفط بين البلدين. لذلك عندما سلمت المسودة النهائية من اتفاق شط العرب للكويت في تاريخ 5 فبراير 1957م قررت إعادة اشتراط البند الأول من اشتراطيها السابقين، وهو اعتراف العراق بترسيم الحدود بين البلدين وفق مراسلات عام 1932م، وذلك في تاريخ 9 مارس 1957م.

الثاني عشر - أدخل شرط الكويت، الذي رفضه العراق بدوره عند عرضه عليه، العلاقات ما بين البلدين في نفق مظلم، حاول البريطانيون تجاوزه من خلال التدخل لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي؛ فتحركوا للضغط على العراق في سبيل دفعه لإعلان الاعتراف بحدوده مع الكويت، حتى ولو بشكل غير رسمي وفق مراسلات عام 1932م.

الثالث عشر – هيأ البريطانيون الأرضية لزيارة ممثل لكل من البلدين لبلد الآخر؛ بغية تقريب وجهات نظر البلدين تجاه موضوع الحدود؛ فقام الشيخ فهد السالم أولاً بزيارة العراق في شهر مايو 1957م. اعتقد البريطانيون خلالها أن زيارة الشيخ فهد السالم ستحرك المياه الراكدة للمشروع وتحقق مصالحهم، ولكن هذه الزيارة لم تسفر عن أي جديد يذكر تجاه مسألة الحدود والاتفاقين، سوى طرح فكرة رغبة الكويت في مشاركة العراق في الاستثمار ببناء وتشييد ميناء أم قصر.

الرابع عشر – لاقت فكرة مشاركة الاستثمار في أم قصر بين البلدين قبولاً لدى العراق وبريطانيا في شهر أغسطس 1957م، وبناء على ذلك تقدم البريطانيون بأربع توصيات لاستئناف المفاوضات بين البلدين مجدداً؛ هي: ضرورة الاستمرار في اتفاق مياه شط العرب، واتفاق تصدير النفط العراقي، وضرورة إرسال العراق لضمان حدودي مكتوب للكويت يعترف فيه بمراسلات عام 1932م، وإنشاء شركة متقاسمة الملكية لبناء ميناء أم قصر بين الكويت والعراق.

الخامس عشر – قابل المعتمد الحاكم، وعرض عليه التوصيات شفوياً، لكن الأخير رفضها أولاً، ثم عاد بعد أمد قصير لإصدار قراره النهائي برفض التوصيات في 4 يونيو 1957م، مؤكداً شرط الاعتراف بترسيم الحدود قبل الشروع بفتح مجال المباحثات لأي اتفاق آخر مع العراق. أما على الجانب الآخر فقد نصح العراق البريطانيين بأن يضغطوا على الكويت لعقد جميع الاتفاقيات المعطلة بينهما، وأن يبلغوها بأن تنسى حالياً موضوع الاعتراف بحدود عام 1932م، مع استعداد العراق لإعطاء الكويت قدراً كبيراً من الأراضي مقابل ما سيؤجره العراق من أراضي الكويت وجزرها لإقامة مشروع أم قصر.

السادس عشر – لم تسفر جهود البريطانيين تجاه العراق عن أي نتائج إيجابية، لذلك حاولوا بعد ذلك الرجوع لحاكم الكويت واستخدام كافة الطرق للضغط عليه لزحزحته عن رأيه المتصلب؛ فقد حاولوا (أولاً) استخدام التقارب السعودي العراقي الاقتصادي بشأن عقد اتفاقية لإمداد السعودية بمياه شط العرب عبر الأنابيب في الأردن، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك لمعرفتهم المسبقة بمدى الانزعاج الذي سيكون عليه الحاكم فور سماعه للخبر منهم، وخاصة أنه كان بانتظار قيامهم بالدور المنوط بهم للدفاع عن حقوق بلاده الحدودية مع العراق.

السابع عشر - مع فشل خططهم الجانبية لتغيير موقف الحاكم، عاد البريطانيون لتوجيه ضغوطهم نحو العراق في نهاية يونيو 1957م، وذلك عندما انتظروا صعود حكومة جديدة له لكي يعرضوا عليها شرط الكويت، لكن ممثل الحكومة الجديدة، وزير الخارجية علي ممتاز، أقر في لقاء مع السفير البريطاني بضعف حكومته كما هو الحال مع باقي الحكومات السابقة أمام الرأي العام، وأكد رغبته في إجراء مقابلة مع حاكم الكويت (شخصية) لتوضيح وجهة نظر العراق تجاه تطوير العلاقات بين البلدين.

الثامن عشر - حبذ البريطانيون فكرة التقارب المبذولة من العراق، وباشروا في الإعداد لزيارة غير رسمية جرت بين الطرفين الكويتي والعراقي في شتورة بتاريخ 25 أغسطس 1957م، وخرج الوزير العراقي من اللقاء بتصريح متعارض مع ما جاء به تصريح حاكم الكويت بعد ذلك بوقت، وقد أثار هذا التصريح منذ البدء الشكوك البريطانية، وحرك تساؤلاتهم عن جدوى عمل مثل هذه الاجتماعات غير الرسمية بين البلدين. وبرغم ذلك أكد حاكم الكويت بعد ذلك للبريطانيين بأنه سيقبل بأي صيغة عراقية للاعتراف بحدود عام 1932م بين البلدين، وذلك في إطار تعاونه معهم، ولكي تستأنف عملية المباحثات بشأن باقي الاتفاقيات بين البلدين تنازل عن شرط الصيغة الرسمية لكي يقبل باعتراف عراقي بالحدود مع بلده، حتى وإن كانت غير منشورة في الجريدة الرسمية للعراق، وذلك في إطار تقديم بلاده المستمر للتنازلات المقبولة، وفي سبيل استئناف عملية المباحثات والتقارب ما بين البلدين الشقيقين.

التاسع عشر - حاول البريطانيون أخيراً حل الإشكالات بين البلدين بتقديم حل وسط للكويت، اقترحه العراقيون مسبقاً، وهو عقد اتفاقيات الماء والنفط بين البلدين مقابل اعتراف العراق بترسيم جزئي للحدود بين البلدين في مناطق عبور أنابيب المشاريع الإنشائية للنفط والماء من الحدود الفاصلة البرية للبلدين. لكن الحاكم لم يقبل بهذا الحل الوسط، ولم يحله إلى المجلس الأعلى لمعرفته المسبقة برفضهم له؛ لأنه لم يستند على وثيقة مرجعية للحدود بينهما، لوجود اختلاف آخر حول بعض النقاط في خط الحدود الفاصل بين البلدين.

العشرون - ومع بداية يناير 1958م تأكد البريطانيون أن سبب تعطيل المفاوضات بين البلدين هي كثرة الشكوك المتبادلة بين الطرفين وفشلهم في إدارة ملف حل

الخلافات بينهما. وعلى إثر ذلك اتجه كلٌّ من البلدين اتجاهه الخاص في تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية والتنموية منفرداً.

الواحد والعشرون - شهد عام 1958م أحداثاً كثيرة وخطيرة دمرت بمسيرتها آخر ما تبقى من آمال لتحقيق مشروع أنابيب شط العرب على أرض الواقع؛ فحتى مع سقوط النظام الملكي في العراق في 14 يوليو 1958م لم يأت حكم خليفته بشيء مختلف عنه، حيث سرعان ما أبرز مطامعه في ثروة الكويت وأراضيها وجزرها، وعدم رغبته في الاعتراف بالحدود وفق مراسلات عام 1932م، وظل بعد ذلك مشروع شط العرب مشروع مجاملة سياسية لا أكثر ولا أقل بين البلدين.

وقبل ختام هذه الدراسة نستطيع طرح عدة أسئلة مستقبلية متعلقة بهذا الموضوع للبحث والدراسة:

أولها - السؤال عما آلت إليه نتيجة توقيع اتفاق شط العرب في عام 1966م، وخاصة أن هذا الموضوع ظل حبيس الأدراج لفترة طويلة؟ وبما أن الموضوع ظل حديث الصحافة بين البلدين لما بعد ذلك من سنوات حتى فترة وجيزة لما قبل الغزو العراقي للكويت في عام 1990م، فثانيها - هل عكست هذه التغطية الصحفية واقعية المفاوضات السياسية الحسنة والتعاونية بين البلدين؟ وثالثها - ما هي طبيعة التحركات الفنية لدراسة المشروع في كلا البلدين بعد ذلك؟ ورابعها- ما نتيجة تلك التحركات، وهل تمت الاستعانة بخبرات مكاتب الاستشارات المحلية والعالمية؟ وآخرها - هل ظلت الكويت مهتمة فعلاً بمشروع تزويدها بمياه شط العرب العذبة بعد ذلك، وخاصة في يومنا هذا؟ أم اكتفت بتغير وضعها المستقبلي للاعتماد على المصادر البديلة في بلادها من مياه محطات التقطير، ومن المياه الجوفية قليلة الملوحة؟

ختاماً، توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة؛ هي أن هذا المشروع قد حظي باهتمام بالغ من كلا البلدين خلال مراحله المختلفة التي استمرت لأكثر من عشر سنوات (1947 1958-م)، لكنه لم يتحقق أخيراً، وذلك بسبب تفاقم المشاكل العالقة بين البلدين وخاصة الحدودية. كما أن البريطانيين قد أساؤوا استخدام صلاحياتهم الدبلوماسية في تمثيل شؤون الكويت الخارجية، مبدين ومقدمين مصالحهم الجيو-سياسية

والاقتصادية في المنطقة على حساب مصالح الكويت واستقرارها وعلاقاتها الخارجية، مائلين بذلك تجاه مصلحة حليفهم العراق الملكي وصراعه في المنطقة العربية. أما عن العراق فلا يخفى على أحد أن السبب الرئيس والكامن وراء دفعه الكويت باتجاه قبولها لاتفاق تزويدها بمياه شط العرب هو ما طلبه من ثمن باهظ مقابل المياه العذبة، وهو تنازلها عن جزء من سيادتها وأراضيها (جزيرتي وربة وبوبيان) في المناطق الحدودية بين البلدين، ولربما يظن المطلع على ظاهر الأحداث المذكورة في الدراسة أن ما تقدم به العراق من أراض بديلة عرضها على الكويت مقابل ما سيأخذه من أراضيها المجاورة لأم قصر هو أمر مقبول منطقياً، ويكاد يكون طبيعياً لدى آخرين، لكن واقع الأمر لا يفسر بهذه البساطة في قبول هذا العرض فقط لحل المشكلة، بل في مدى ما كان سيقدمه العراق من التزام بتعهده واتفاقه مع الكويت بعد ذلك. ولا أدل على ذلك من ظهور تهديدات عبد الكريم قاسم بضم الكويت في عام 1961م والغزو العراقي الغاشم للكويت في عام 1990م.

الملاحق

الملحق رقم (1)

الجلسة	البند	التاريخ	العنوان
13	7	1952/6/21م	مياه شط العرب.
أ/86	2	1953/10/12م	مشروع إيصال الماء من شط العرب إلى الكويت.
93	1	1953/11/16م	مشروع مياه شط العرب.
98	3	1953/12/21م	مشروع مياه شط العرب.
102	1	1954/1/11م	مشروع مياه شط العرب.
136	6	1954/7/12م	مشروع مياه شط العرب.
137	1	1954/7/17م	مشروع إسالة مياه شط العرب + ملحق للجلسة.
138	1	1954/7/18م	مشروع مياه شط العرب (1) كمية المياه المطلوبة، (2) الترجمة العربية للتقرير.
139	1	1954/7/19م	مشروع مياه شط العرب (1) كمية المياه المطلوبة، (2) تقديرات التكاليف، (3) الأنابيب، (4) المعمل التجريبي لمعالجة المياه، (5) التقرير النهائي + ملحق الجلسة.
140	3	1954/7/20م	الكتاب المقترح رفعه للحاكم حول مشروع شط العرب.
141	18	1954/7/26م	الترجمة العربية لتقرير مشروع مياه شط العرب.
145	6	1954/8/16م	الترجمة العربية لتقرير مشروع مياه شط العرب النهائي.
153	12	1954/9/20م	مشروع مياه شط العرب.
156	11	1954/10/11م	مشروع مياه شط العرب.
159	1	1954/10/25م	مشروع مياه شط العرب – التقرير النهائي المقدم من سير إلكسندر جب وشركاه.
162	2	1954/11/1م	مشروع إسالة مياه شط العرب.
170	3	1954/12/13م	مشروع إسالة مياه شط العرب.
185	2	1955/2/9م	مشروع إسالة مياه شط العرب.
188	7	1955/2/21م	مشروع مياه شط العرب.
192	3	1955/7/3م	مشروع إسالة مياه شط العرب.
201	1	1955/20/4م	إسالة مياه شط العرب.
228	7	1955/11/14م	مشروع مياه شط العرب

(جدول بعناوين الموضوعات التي تناولتها محاضر مجلس الإنشاء بشأن اتفاق شط العرب بين عامي 1952–1955م؛ المصدر: النجدي وآخرون، 2023م، مج1–8)

الملحق رقم (2)

(صورة لمسار مشروع شركة ألكسندر جب لأنابيب مياه شط العرب الواصل من منطقة المعقل على ضفاف شط العرب وحتى مدينة الكويت الذي قدم للحاكم في يوليو 1954م، المصدر: Sir Alexander GIBB & Partners, 1954, Sep.)

الملحق رقم (3)

"اتفاق بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة المتحدة البريطانية نيابة عن سمو أمير الكويت لتجهيز المياه من شط العرب إلى الكويت"

لما كانت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية نيابة عن سمو أمير الكويت من جهة، والحكومة العراقية من جهة أخرى، راغبتين في وضع ترتيبات لتجهيز المياه من شط العرب إلى الكويت، لذلك فقد اتفقتا على ما يأتي.

((المادة الأولى))

توافق الحكومة العراقية على أن تسمح للحكومة الكويتية بأن تنشئ على حسابها الخاص مشروعاً لتجهيز المياه في الأراضي العراقية لنقل المياه بأنابيب من شط العرب قرب البصرة إلى الكويت.

((المادة الثانية))

توافق الحكومة العراقية على أن تنشئ الحكومة الكويتية عند نقطة ضخ المياه في الأنابيب قرب البصرة دوراً، ورصيفاً، ومستودعاً للأنابيب، ومعسكراً للبناء، وجهازاً لتنقية المياه، ومحطة للضخ، وسائر التأسيسات والمساكن الضرورية للمشروع، حسب توصيات المهندسين الاستشاريين السر ألكساندر جب وشركاءه.

((المادة الثالثة))

توافق الحكومة العراقية على أن تضخ الحكومة الكويتية يومياً من شط العرب كمية من المياه مقدارها 100 مليون جالون، ولن تتقاضى الحكومة العراقية ثمناً لقاء هذه المياه، وتتعهد الحكومة العراقية -عندما يطلب منها- أن تدخل في مفاوضات لتجهيز كمية أكبر من المياه إن احتاجت إليها الحكومة الكويتية في المستقبل.

((المادة الرابعة))

تؤجر الحكومة العراقية للحكومة الكويتية مدة هذا الاتفاق أرضاً لمد الأنابيب والقيام بالأعمال الضرورية من الموقع الذي ستنصب فيه منشآت الضخ، وذلك من شط العرب حتى الحدود الكويتية وفقاً للتوصيات المفصلة المتعلقة بها، والمقدمة من

قبل المهندسين الاستشاريين السر ألكساندر جب وشركاه التي صادق عليها الطرفان المتعاقدان وفيما يلي شروط الإيجار:

أ - إذا كانت هذه الأرض ملكاً خاصاً للأفراد، تقوم الحكومة العراقية باستملاكها وتأجيرها للحكومة الكويتية مدة هذا الاتفاق.

ب - إذا كانت هذه الأرض ملكاً للحكومة العراقية نفسها، تقوم الحكومة العراقية بتأجيرها إلى الحكومة الكويتية مدة هذا الاتفاق.

ج - تكون حيازة الحكومة الكويتية لهذه الأرض، سواء أكانت مملوكة للأفراد أم للحكومة، مصفاة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف على اختلافها فيما يتعلق بإشغال تلك الأرض.

د- يقدر بدل الإيجار السنوي الذي تدفعه الحكومة الكويتية إلى الحكومة العراقية على أساس قيمة الإنتاج الزراعي للأرض المؤجرة، وتكون مساحة الموقع الذي ستنصب فيه منشآت الضخ حوالي (85,000) متر مربع وقد تم الاتفاق على أن يكون بدل إيجار هذا الموقع (200) دينار سنوياً كما تكون شقة الأرض التي سيمر بها خط الأنابيب بعرض (30) متراً. وتمتد من موقع الضخ على شط العرب حتى الحدود العراقية-الكويتية، وفقاً للتوصيات المفصلة المقدمة من قبل المهندسين الاستشاريين السر ألكساندر جب وشركاه. واتفق على أن يكون بدل الإيجار السنوي لشقة الأرض هذه (3000) دينار وبهذا يكون مجموع الإيجار السنوي الذي يدفع من قبل حكومة الكويت إلى الحكومة العراقية (3200) دينار سنويًا.

((المادة الخامسة))

تدار التأسيسات الموجودة في العراق من قبل مهندس مقيم تعينه الحكومة الكويتية، وتعين الحكومة الكويتية كذلك الموظفين والعمال بموجب النصوص وشروط العمل الواردة في قوانين العمال العراقية.

((المادة السادسة))

تعفى جميع المواد المستوردة لإنشاء ونصب وصيانة أعمال الموقع الذي ستنصب فيه منشآت الضخ وخط الأنابيب في الأراضي العراقية من رسوم الجمارك

العراقية، سواء استوردت براً من الكويت أو بحراً عن طريق البصرة أو جواً، وعلى السلطات الجمركية في العراق أن تصدر بناء على طلب حكومة الكويت للأشخاص المعنيين لهذا الغرض -بشرط التأكد من أن هذه المواد مخصصة للأعمال والأنابيب- الشهادات اللازمة من قبلها للإعفاءات الجمركية لكل إرسالية على حدة.

((المادة السابعة))

تتعهد الحكومة الكويتية بأن تهيئ عشر نقاط للمياه في أماكن تعيين فيما بعد على طول طريق خط الأنابيب لاستعمالها من قبل السلطات العراقية والعشائر الرحل، على ألا يتجاوز الحد الأقصى من الماء الخام للاستهلاك يومياً في كل نقطة من هذه النقاط 000,10 جالون.

((المادة الثامنة))

تكون كل نقطة من نقاط المياه هذه تحت الإشراف المطلق السيد الوحيد لموظف من موظفي الحكومة الكويتية، وذلك فيما يتعلق بتنظيم إسالة المياه.

((المادة التاسعة))

تكون الحكومة العراقية مسؤولة عن صيانة الأمن في جميع نقاط المياه في العراق والمحافظة على خط الأنابيب الممتد داخل الحدود العراقية، وكذلك عن الانضباط بين العشائر الرحل والسيطرة عليها، وعلى حيواناتها التي تستقي من تلك النقاط.

((المادة العاشرة))

إذا حدث شك أو خلاف أو نزاع بين الطرفين المتعاقدين في أي وقت خلال مدة نفاذ هذا الاتفاق أو بعد انتهائه، حول تفسيره أو حول أي شيء مذكور فيه أو متعلق به أو حول حقوق والتزامات أي من الطرفين المتعاقدين يحال ذلك – إذا لم يتفق على تسويته بأية طريقة أخرى – إلى محكمين يختار كل طرف واحداً منهما، وإلى فيصل يختاره المحكمان قبل الشروع في التحكيم، ويعين كل من الطرفين محكمة خلال ثلاثين يوماً من قيام الطرف الأخر بدعوته إلى ذلك تحريرياً، وإذا لم يقم بذلك يعين رئيس محكمة العدل الدولية ذلك المحكم بناء على طلب الطرف الأخر. وإذا لم يتفق المحكمان على تعيين الفيصل خلال ثلاثين يوماً من تعيينهما بين الطرفان المتعاقدان

بالاتفاق بينهما فيصلاً، وإذا لم يتفقا على ذلك خلال ثلاثين يوماً يقوم رئيس محكمة العدل الدولية بذلك بناء على طلب أي من الطرفين. يكون قرار المحكمين نهائياً، وكذا في حالة اختلافهما في الرأي يكون قرار الفيصل نهائياً. يجري التحكيم في المكان الذي يتفق عليه الطرفان، وفي حالة عدم الاتفاق يكون في بغداد.

((المادة الحادية عشرة))

يبرم هذا الاتفاق ويصبح نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويظل نافذاً مدة تسع وتسعين سنة بعد ذلك. وإذا لم يرسل أحد الطرفين المتعاقدين إشعاراً إلى الطرف الأخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق قبل ما لا يقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء مدة التسع والتسعين سنة متقدمة الذكر، يستمر هذا الاتفاق نافذ المفعول حتى مرور خمس سنوات من تاريخ إرسال الإشعار بهذه الرغبة.

وإقراراً بذلك، فقد وقع المندوبان المفوضان من قبل حكومتيهما في أدناه على هذا الاتفاق وختماه بختميهما.

كتب بنسختين في بغداد في اليوم . . . . باللغتين العربية والإنجليزية. ويكون النص الإنجليزي هو المعمول عليه عند الاختلاف.

(تفريغ النص العربي للمسودة النهائية من اتفاق مياه شط العرب بين الكويت والعراق، 1957م، المصدر: National Archives, 1957, p. 1-19)

الملحق رقم (4)

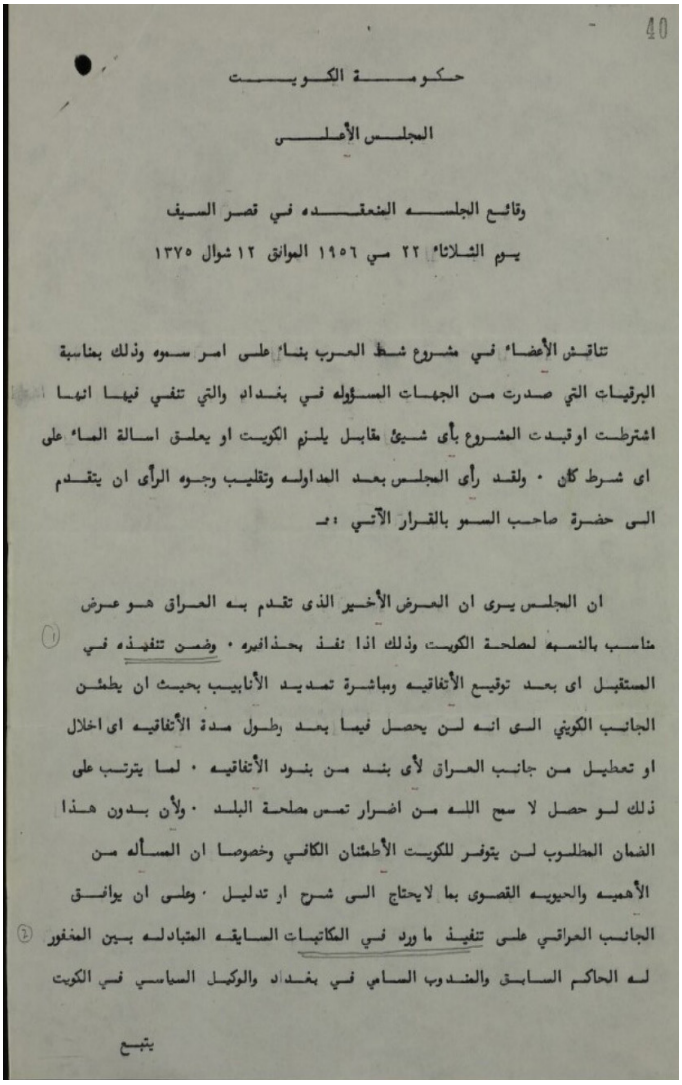

40

حكومة الكويت

المجلس الأعلى

وقائع الجلسة المنعقدة في قصر السيف
يوم الثلاثاء ٢٢ مي ١٩٥٦ الموافق ١٢ شوال ١٣٧٥

تناقش الأعضاء في مشروع شط العرب بناء على امر سموه وذلك بمناسبة البرقيات التي صدرت من الجهات المسؤوله في بغداد والتي تنفي فيها انها اشترطت او قبدت المشروع بأى شيئ مقابل يلزم الكويت او يعلق اسالة الماء على اى شرط كان . ولقد رأى المجلس بعد المداوله وتقليب وجوه الرأى ان يتقدم الى حضرة صاحب السمو بالقرار الآتي :-

ان المجلس يرى ان العرض الأخير الذى تقدم به العراق هو عرض مناسب بالنسبه لمصلحة الكويت وذلك اذا نفذ بحذافيره . وضمن تنفيذه في المستقبل اى بعد توقيع الأتفاقيه ومباشرة تمديد الأنابيب بحيث ان يطمئن الجانب الكويتي الى انه لن يحصل فيما بعد بطول مدة الأتفاقيه اى اخلال او تعطيل من جانب العراق لأى بند من بنود الأتفاقيه . لما يترتب على ذلك لو حصل لا سمح الله من اضرار تمس مصلحة البلد . ولأن بدون هذا الضمان المطلوب لن يتوفر للكويت الأطمئنان الكافي وخصوصا ان المسأله من الأهميه والحيويه القصوى بما لايحتاج الى شرح او تدليل . وعلى ان يوافق الجانب العراقي على تنفيذ ما ورد في المكاتبات السابقه المتبادله بين المغفور له الحاكم السابق والمندوب السامي في بغداد والوكيل السياسي في الكويت

يتبع

(صورة الصفحة رقم – 1 – من صفحتين لوقائع جلسة المجلس الأعلى المنعقدة في قصر السيف 22 مايو 1956م)

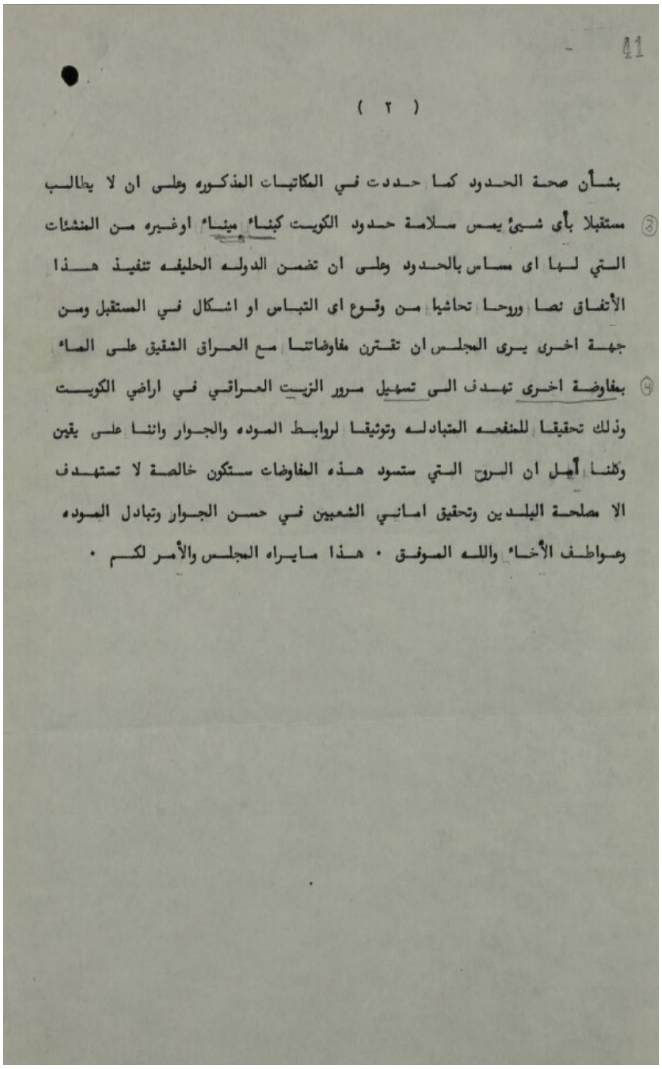

41

(٢)

بشأن صحة الحدود كما حددت في المكاتبات المذكوره وعلى ان لا يطالب
مستقبلا بأى شيئ يمس سلامة حدود الكويت كبناء ميناء اوغيره من المنشئات
التي لها اى مساس بالحدود وعلى ان تضمن الدوله الحليفه تنفيذ هذا
الأتفاق نصا وروحا تحاشيا من وقوع اى التباس او اشكال في المستقبل ومن
جهة اخرى يرى المجلس ان تقترن مفاوضاتنا مع العراق الشقيق على الماء
بمفاوضة اخرى تهدف الى تسهيل مرور الزيت العراقي في اراضي الكويت
وذلك تحقيقا للمنفعه المتبادله وتوثيقا لروابط المودة والجوار واننا على يقين
وكلنا أمل ان الروح التي ستسود هذه المفاوضات ستكون خالصة لا تستهدف
الا مصلحة البلدين وتحقيق امانى الشعبين في حسن الجوار وتبادل المودة
وعواطف الأخاء والله الموفق . هذا مايراه المجلس والأمر لكم .

(صورة الصفحة رقم -2- من صفحتين لوقائع جلسة المجلس الأعلى المنعقدة في قصر السيف 22 مايو 1956م، المصدر: National Archive, 1956, May).

الملحق رقم (5)

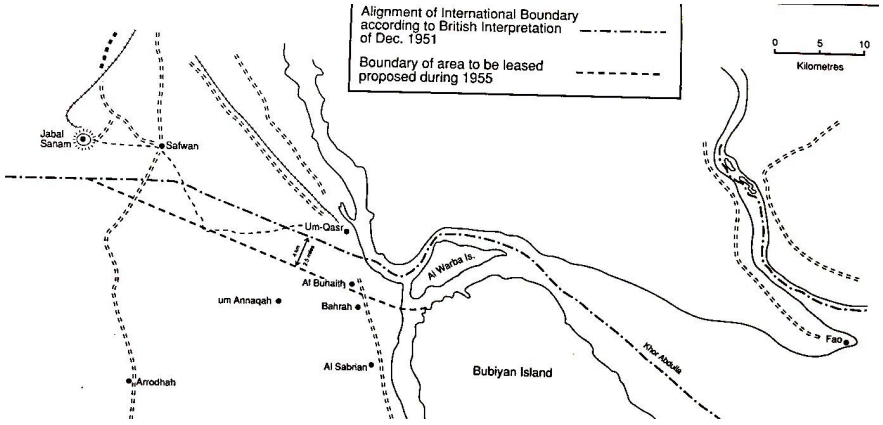

(خريطة لاتفاق أم قصر والشريط الحدودي الذي رغب العراق بتأجيره من الكويت مقابل مياه شط العرب في مايو 1955م، المصدر: The National Archives, 1955, pp 1-17)

الملحق رقم (6)

(1) مشروع مياه شط العرب- التقرير النهائي المقدم من سير ألكسندر جيب وشركاه:

قدم أمين السر إلى أعضاء المجلس مستر تي. باتون ممثل سير ألكسندر جيب وشركاه. وقد تحدث مستر باتون قائلاً:

يشرفني جداً أن أكلف بتقديم التقرير النهائي حول مشروع إسالة مياه شط العرب إلى مجلس الإنشاء. ومن المؤسف أنه لم يكن لدينا الكفاية من الوقت إلا لترجمة ملخص التقرير فقط إلى اللغة العربية. ولكننا نعمل الآن على ترجمة ما تبقى من التقرير والملاحق، ولدينا عدد من العلماء يعملون على هذه الترجمة في لندن الآن. ولي الشرف أن أذكر أنني قابلت صاحب السعادة الشيخ في لندن يوم الخميس الماضي. وقد طلب سعادته أن أحمل معي تمنياته الطيبة للكويت وأن أشرح لمجلس الإنشاء التقرير النهائي.

لقد قمت بإعداد هذا الرسم (عرض في قاعة الاجتماع) وهو يبين ترتيب المشروع بوضعه العام. لا يرتكز هذا الرسم إلى مقياس معين، ولكنه يعطي صورة عن المشروع، كتلك التي يكونها الناظر إليه من الطائرة.

لن أقوم بشرح التقرير بالتفصيل لأن مستر بودنجتون قد سبقني إلى شرح نقاط عديدة في التقرير التمهيدي، ولكنني سأتولى شرح التعديلات.

كان التعديل الرئيسي هو في طاقة المشروع. أصدر مجلسكم الكريم تعليماته في شهر جولاي [يوليو] لزيادة كمية المياه من (80) مليون إلى (100) مليون كلن [جالون] في اليوم الواحد. وعليه فإن قطر الأنبوب الاقتصادي الجديد لمرحلة المشروع الأولى هو الآن ما بين (47) و (49) إنش (وذلك يعتمد على تغييرات الضفة بينما كان قطر الأنبوب السابق 43 إنش). لقد ضمنا التقرير أيضاً التفاصيل الإضافية عن أنواع الأنابيب الصالحة لهذا المشروع. نحن مقتنعون أن أصلح نوع من الأنابيب هو الأنبوب المصنوع من الفولاذ، لا سيما وأن الأنبوب المطلوب هو ذو قطر كبير. وسوف يعمل على وقاية الأنبوب من الخارج وتبطينه من الداخل بالكنكريت. ستنشئ مضخات في

المعقل، وتلزمها قوة (5000) حصان لدفع المياه لمسافة (68) كيلومتر إلى محطة الدفع داخل الحدود الكويتية. وتنحرف طريق الأنبوب قليلاً عند صفوان كي تتجنب مزارع الري هناك.

وفي محطة الدفع ستكون هنالك مجموعة أخرى من المضخات لدفع المياه إلى الخزان الرئيسي قرب الكويت. نص تقريرنا التمهيدي على إقامة خزان المياه قرب المطلاع، ولكنه بعد النظر في هذا الموضوع بالتفصيل وبعد بحث ودراسة متطلبات الري، نوصي الآن بإنشاء هذا الخزان في الصليبية. وسأشرح لكم بعد قليل السبب الذي دعا إلى ذلك عندما آتي على بحث موضوع الري. سعة خزان المياه هذا هي (5005) مليون كلن [جالون] وهذه الكمية تعادل حاجة البلاد لثلاثين يوماً من مياه الاستعمال المنزلي. وسيبلغ مستواه (48) متر. يمر قسم من مياه الخزان إلى معمل معالجة المياه ومن المعمل إلى الاستعمال المنزلي. كذلك قدمنا في التقرير توصياتنا حول معالجة المياه، وسوف تسحب هذه المياه بالأنابيب بعد المعالجة إلى خزاني المياه المقترحين – الأول في الشويخ والثاني في حولي – وهذين الخزانين يأتيان تحت مشروع آخر. أما ما تبقى من مياه الخزان فيذهب إلى منطقة الري التي تقع حول الصليبية في المرحلة الأولى حسب توصيتنا.

تبلغ المسافة بين محطة الدفع والخزان (90) كيلومتر، ومن الخزان حتى الكويت (23) كيلومتر، وبالإضافة إلى (68) كيلومتر من نقطة السحب حتى محطة الدفع يكون طول الأنبوب (181) كيلومتر.

لقد أوصينا بمد أنبوب للغاز ذي قطر قدره (12) إنش من البرقان يسير بمحاذاة أنبوب المياه حتى نقطة السحب. كان قطر هذا الأنبوب في التقرير التمهيدي (6) إنش، وظهر الآن أنه صغير؛ نظراً لزيادة كمية المياه المطلوبة. ونقترح استعمال أنبوب الغاز ذي القطر (12) إنش، أولاً لإيصال المياه اللازمة في الإنشاء. وأقترح أن يمدد هذا الأنبوب فوق الأرض في المرحلة الأولى، ولا أعتقد أنه سوف يصاب بالأضرار من جراء ذلك. ومن الممكن الاستفادة من الغاز من الزبير، كما يمكن أيضاً الحصول على الغاز من آبار النفط الجديدة التي يجرى حفرها الآن في الكويت قرب الحدود العراقية. وهذا من شأنه أن يقلل من طول الأنبوب.

يعالج القسم الأعظم من التقرير مسألة الري، وهذا موضوع هام للغاية. أتينا أولاً في الملحق السادس على الدراسات والأبحاث حول المناخ والتربة. فيما يتعلق بموضوع التربة فقد قمنا بحفر عدد كبير من الحفر بين منطقة الجهراء وحولي، كانت هذه الحفر تصل بوجه عام إلى عمق بلغ حوالي مترين، وأخذنا عينات عن مختلف أنواع التربة المأخوذة من هذه الحفر، قام بفحصها موظفونا في الكويت، ونحن نتوجه بالشكر الجزيل لشركة نفط الكويت على ما قدموه لنا من تسهيلات بهذا الخصوص. وقد أرسلنا أيضاً عدداً من هذه العينات إلى لندن لإجراء الفحوصات التفصيلية الخاصة عليها.

يعالج الملحق (7) موضوع كمية المياه اللازمة لري المزروعات وطريقة توزيع المياه وري الأراضي. ففي الصيف مثلاً تطلب كمية من المياه أكثر مما يطلب في فصل الشتاء. ونقدر كمية المياه اللازمة في شهر جولاي [يوليو] بحوالي (585) ميليمتر، أما في شهر ديسمبر فيطلب (90) ميليمتر فقط. ومعدل كمية المياه اللازمة في السنة هي 3,84 متر. ونظراً لاشتداد الحاجة إلى المياه في الصيف أكثر منها في الشتاء، فسوف تكون مساحة الأرض التي ستروى في الصيف أقل من تلك التي ستروى في الشتاء.

فيما يتعلق بطريقة الري، نوصي باتباع طريقة رش المياه، وهذه لها فعالية تقدر بـ 55% إذا قورنت بفعالية لا تزيد عن 40% لطريقة ري سطح الأرض. بالإضافة إلى ذلك فإن طريق رش المياه أنسب لتركيب تربة الكويت التي يسهل نفاذ المياه خلالها بسرعة فائقة، وهذه الطريقة تحول أيضاً دون انجراف التربة وتفتتها وهي أصلح لتربة الكويت المتعرجة. ويمكن بطريقة الرش ري أراضي تزيد مساحتها 25% أكثر من الأراضي التي تروى بطريقة ري السطح. قدمنا في تقريرنا التوصيات بشأن مدة الري وعمق التربة المروية لما أوصينا بشأن الفترات التي يجرى بها غمر الأراضي بالمياه مرة بعد أخرى.

والآن لنأتي إلى السبب الذي حدا بنا إلى التوصية بإنشاء خزان المياه قرب الصليبية. إننا نعتقد أنه المزارعين لن يتمكنوا من العمل أثناء الليل، وهذا يعني أنهم سوف يقومون بأعمال الري فقط خلال ساعات النهار، وعلى ذلك فإنهم سوف يحتاجون إلى مياه الري لثماني أو عشر ساعات في اليوم وليس لأربع وعشرين ساعة. ومن الأهمية بمكان عدم غمر المنطقة بالمياه لعدد من الأيام دون انقطاع، ولكن فقط ري كل قطعة لساعات قليلة وبعدها التحول إلى ري منطقة أخرى.

وهنا سأل سعادة نائب الرئيس عن تزويد كمية من المياه للجهراء، فأجاب مستر باتون أن وصلة من الأنبوب سوف تعمل في الجهراء، وذلك لكمية المياه اللازمة للاستعمال المنزلي والمياه المطلوبة للري. ويلزم لمياه الاستعمال المنزلي معمل صغير لمعالجة المياه.

والملحق الذي يليه يتعلق باختيار أراضي الري وطبيعة التربة وشكل الأرض وتعرضها للتفتت والانجراف. أشير إلى المناطق الرئيسية الصالحة للري على الخارطة المعلقة على الحائط في قاعة الاجتماع وهي مبينة في الرسم رقم (6) من التقرير.

إننا نقدر أنه في مرحلة المشروع الأولى بكمية المياه البالغة (30) مليون كلن [جالون] في اليوم يمكن في فصل الشتاء ري (830) هكتار (لفصل زراعي مدته خمسة أشهر، أما في الصيف فمساحة الري هي (350) هكتارا. وفي المرحلة النهائية بكمية المياه البالغة (100) مليون كلن [جالون] في اليوم يمكن ري (3620) هكتار في الشتاء و(1550) هكتار في الصيف. نقترح أن تكون منطقة التحسين الأولى في جوار الصليبية الواقعة على بعد حوالي 22 أو 23 كيلومتر من الكويت. وبخصوص مساحة وحدات المزارع نرى أن من المناسب أن تكون مساحة المزرعة الواحدة حوالي 5،5 هكتار، ويعني ذلك (160) مزرعة في المرحلة الأولى من المشروع و(700) مزرعة في مرحلته النهائية. ولكن المجلس قد يقرر أن تكون مساحة بعض المزارع أكبر من ذلك.

يتعلق الملحق رقم (9) بمقترحاتنا عن المحاصيل الزراعية التي نعتقد أنها صالحة مثل البرسيم وهو على جانب كبير من الأهمية، والخضار والفاكهة إلخ ...، ونعالج أيضاً موضوع الأشجار وحواجز الوقاية من الرياح الضرورية جداً لمنع الرمال المذراة. إننا نقترح أن يشرع في غرس هذه الحواجز منذ الآن وقبل مد الأنبوب الرئيسي، وذلك باستعمال كمية قليلة من مياه الصليبية إذا أمكن. وإذا جرى تمديد أنبوب الغاز ذي القطر (12) إنش حالاً وايصال المياه بواسطته فذلك من شأنه أن يعطيكم مليون كلن [جالون] في اليوم. ويحتاج أنبوب الغاز ذي القطر (12) إنش إلى حوالي (18) شهراً لتمديده.

وقد سأل صاحب السعادة نائب الرئيس عما يلزم من الوقت لتحويل استعمال الأنبوب من المياه للغاز. فأجاب مستر باتون بأن المدة اللازمة لذلك هي أيام قليلة.

وفي الملحق التاسع نعالج موضوع إنتاج الألبان والسماد وتربية النحل والمواشي والدواجن والأبقار والماعز والغنم، وإلى ما هنالك. إننا نعتقد أنه من الضرورة بمكان تربية المواشي المدرة للألبان جنباً إلى جنب مع مشاريع الري. ويلزم للمواشي أماكن مغطاة توفر لها الظل في أشهر الصيف.

ونأتي في الملحق العاشر على مرحلة التحسين والأبحاث ونقترح أن يشرع في وحدة صغيرة للتحسن مساحتها (125) هكتار لإجراء التجارب والفحوص حول التوصيات وللوصول إلى أصلح الطرق الزراعية للكويت.

والآن ننتقل إلى تنفيذ المشروع، ونبدأ بمرحلة التصميم التفصيلي، ونقدر المدة اللازمة لذلك من سنة إلى ثمانية شهور. وخلال هذه الفترة يمكننا في مدة ثلاثة إلى أربعة شهور أن نستعلم عن المضخات والأنابيب واللوازم، وكذلك عن معمل معالجة المياه التجريبي. وبعد ذلك نقدر الوقت اللازم للتنفيذ الفعلي بحوالي 40 إلى 48 شهرا للمرحلة الأولى.

وقد أعرب سعادة الرئيس عن شكره وتقدير المجلس لمستر باتون لتكليف نفسه عناء القدوم لتقديم التقرير النهائي. ووافق المجلس بقراره رقم (159/617) على التقرير النهائي بصورة مبدئية وقد طلب إلى أمين السر تفويض سير الكسندر جيب وشركاه الشروع بإعداد الرسومات التفصيلية المتعلقة بالمضخات والأنابيب حتى يسير المشروع بأقصى سرعة ممكنة. وتحضر في هذه الفترة الوثائق المتعلقة بالناحية الفنية، ويمكن بعد ذلك إضافة نواحي المشروع العملية بسرعة، ليوضع المشروع موضع التنفيذ على الفور.

ومن المفهوم حسب تأكيدات مستر باتون الشفوية أنه في حالة عدم تنفيذ مشروع شط العرب بسبب إحدى الحكومتين (العراق – الكويت) فإن أتعاب سير ألكسندر جيب وشركاه عن إعداد الرسومات المشار إليها آنفاً ستقتصر على تكليف الخرائط فقط، ولن يطالب الخبير الفني بنسبة (1.5%) إذا لم ينفذ المشروع.

وقد شكر مستر باتون صاحب السعادة والمجلس وقال بأن له سؤال واحد فيما يتعلق بالمفاوضات مع العراق. لقد طلبت منا السلطات العراقية أثناء دراساتنا

وأبحاثنا أنهم سوف يحتاجون إلى جزء قليل من مياه الأنبوب إلى أم قصر أو إلى الزبير أيضاً. ولهذا فسوف تتأثر تصاميمنا، وقد نضطر لزيادة حجم الأنبوب إلى حد ما. وقد سئل مستر باتون عما إذا كان من الممكن ترك الموضوع الآن إلى ما بعد الفروغ من الاتفاق مع حكومة العراق، فأجاب أن بإمكانهم إعداد المواصفات وترك الأرقام إلى ما بعد الوصول إلى الاتفاقية.

وقد ختم مستر باتون حديثه بتكرار شكره إلى المجلس وأعرب عن أمله بأن يصل المجلس بهذا المشروع إلى نهاية موفقة. وقد عقب صاحب السعادة على ذلك بقوله: إن المشروع بعد تمامه سيكون مأثرة لسير الكسندر جيب وشركاه وقال إنه يأمل أن تصبح الكويت كالفردوس.

(نص مفرغ للبند الأول من الجلسة رقم 159 لمجلس الإنشاء الكويتي المنعقدة بتاريخ 1954/10/25م والمختص بتقديم ومناقشة ملخص التقرير النهائي المقدم من سير ألكسندر جب وشركاه بشأن مشروع مياه شط العرب، المصدر: النجدي وآخرون، 2023، مج3/ ص517-523)

الملحق رقم (7)

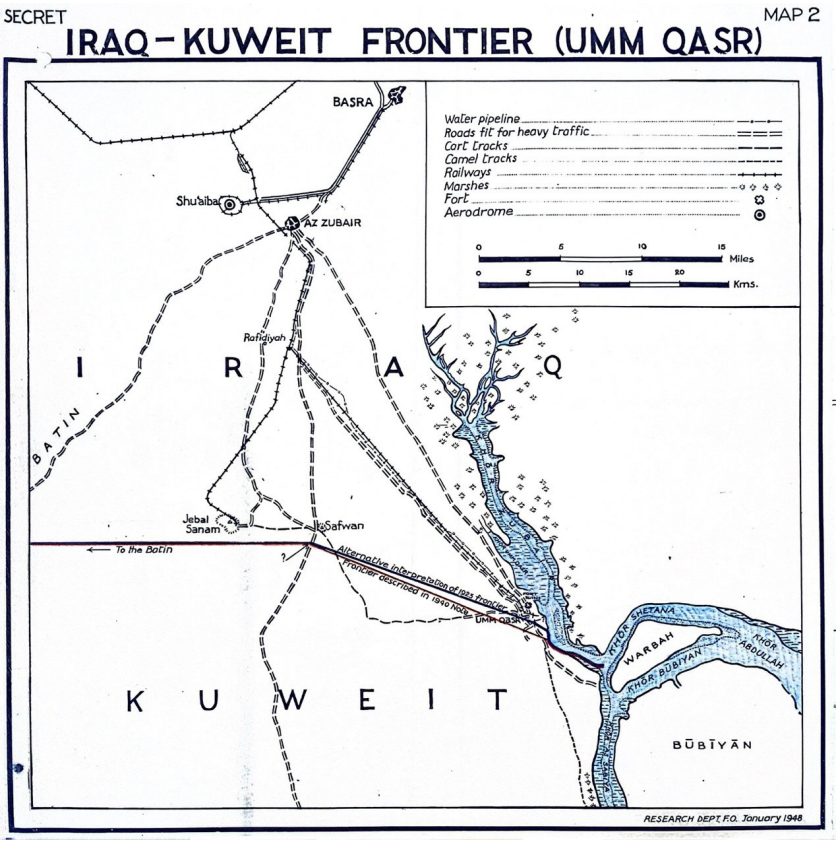

(خريطة توضح الحدود العراقية الكويتية -أم قصر- وعدد من المقترحات تجاهها كما تظهر بعض المنشآت والطرق وسكك الحديد والممرات المائية بين البلدين، المصدر: (The National Archives, b, 1955

الملحق رقم (8)

إن المجلس الأعلى قد اجتمع في يوم الثلاثاء الموافق 1956/1/3 لبحث مشروع ماء شط العرب، وبعد أن تناقش الأعضاء في الموضوع وقلبوه على جميع نواحيه، واستعرضوا الحالة الراهنة على ضوء حاجة الكويت للماء، وهل من الأفضل أن يسحب من شط العرب أو أن يستعاض عن ذلك بإنشاء عدد كاف من الكندنسرات تكفي وتؤمن حاجة البلد من الماء للشرب وللزراعة. ولقد رأى المجلس واقتنع اقناعاً تاماً بإجماع آراء أعضائه أن الكندنسرات تفضل على شط العرب من وجوه كثيرة أهمها الناحية الاقتصادية، إذ إن التكاليف تقل عن نصف التكاليف في ماء شط العرب.

وعليه فإن المجلس إذ يقرر – في سبيل مصلحة البلد – تفضيل الكندنسرات، فإنه يرى عدم تضييع الوقت. وإن الخطوات اللازمة يجب أن تتخذ في الحال لمباشرة العمل في المشروع للوصول إلى النتائج المطلوبة من أقصر الطرق، وبأسرع وقت مستطاع. إننا نؤمن إيماناً كبيراً بسلامة وصحة هذا الرأي الذي انتهينا إليه، وبأنه يتماشى مع مصلحة البلد الحقيقية، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، والله ولي التوفيق.

(نص محضر اجتماع المجلس الأعلى بتاريخ 1956/1/3م [لربما يكون للجلسة الأولى] بشأن مشروع ماء شط العرب كما جاء في كتاب "الكويت: من الإمارة إلى الدولة" لمؤلفه أحمد الخطيب، المصدر: الخطيب، 2007م، ص 170)

الملحق رقم (9)

لما كانت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية نيابة عن سمو أمير الكويت من جهة، والحكومة العراقية من جهة أخرى راغبتين في إجراء ترتيبات لإنشاء ميناء أم قصر وجعل مداخله صالحة لملاحة المراكب البحرية فقد اتفقتا على ما يأتي:

المادة الأولى

توافق حكومة الكويت على أن تؤجر للحكومة العراقية قطعة من إقليمها ومياهها لهذا الغرض كما هو مبين في الخريطة المرفقة بهذا الاتفاق والمشار إليها فيما يلي بالمنطقة المؤجرة.

(أ) تمتد الحدود الجنوبية لهذه المنطقة المؤجرة في خط مستقيم نحو الشرق من نقطة تقع جنوب صفوان تماماً في المكان الذي تتجه في حدود عام 1932م إلى الجنوب حتى نقطة على الشاطئ المواجه للنقطة الشمالية الغربية من جزيرة بوبيان، والتي على مسافة أربع كيلومترات جنوب الحدود الحالية وتمر بعد ذلك عبر خور عبد الله وعلى طول علامة المياه المنخفضة للشاطئ الشمالي والشرق لجزيرة (بوبيان) وتستمر النقطة كما هو مبين في الخريطة المرفقة. وتدخل جزيرة وربة في المنطقة المؤجرة. أو بدلاً مما تقدم.

(1) تقع الحدود الجنوبية للمنطقة المؤجرة كما هو مبين في الخريطة المرفقة بهذا الاتفاق وتدخل في المنطقة المؤجرة جميع الأراضي الواقعة بين تلك الحدود العراقية الواردة في اتفاق عام 1932م.

(2) تعين حدود المنطقة المؤجرة للحكومة العراقية بعد توقيع هذا الاتفاق مباشرة بالرجوع إلى الحدود المثبتة سنة 1932م التي تعين حدودها أولاً، وتتعهد بتعيين الحدود هذه لجنة مشتركة تعين من قبل الحكومتين العراقية والكويتية. وتتألف اللجنة من ممثل واحد للعراق وآخر للكويت وأحد مواطني دولة ثالثة تتفق الحكومتان عليه، وتتخذ القرار بالأغلبية في جميع الأحوال. وتشترك الحكومتان بالتساوي بتحمل نفقات هذه اللجنة.

المادة الثانية

توافق حكومة الكويت على أن تستعمل الحكومة العراقية المنطقة المستأجرة لغرض بناء وتنصيب أية تأسيسات ضرورية للأغراض المذكورة في ديباجة هذا الاتفاق، وذلك على حساب الحكومة العراقية، وسيكون الوصول إلى هذه المنطقة المؤجرة مفتوحاً لجميع الأشخاص القادمين من العراق دون الحاجة إلى إبراز جوازات السفر أو وثائق السفر الأخرى. وسيكون هؤلاء الأشخاص أحراراً في الانتقال في أي جزء من هذه المنطقة المؤجرة.

المادة الثالثة

توافق حكومة الكويت على أن تتعهد الحكومة العراقية بالقيام على حسابها الخاص جميع الأعمال الضرورية لوضع الخرائط وتخطيط وجرف قنال خور عبد الله على جميع جهات جزيرة وربة. ومن ثم إلى النقطة المبينة في المادة الأولى المذكورة في أعلاه على الساحل الشرقي لجزيرة بوبيان.

المادة الرابعة

ليس للحكومة الكويتية أن تتدخل في مرور السفن أو تجبي الرسوم منها في خور عبد الله وفي المياه المبينة في المادة الثالثة في أعلاه وستسمح الحكومة العراقية للسفن الكويتية الموجودة في المنطقة المذكورة بحرية الدخول بشرط مراعاة قواعد الملاحة الاعتيادية.

المادة الخامسة

توافق الحكومة الكويتية على أن تؤجر المنطقة المشار إليها في المادة الأولى في أعلاه للحكومة العراقية بإيجار مقداره دينار واحد في السنة طوال مدة هذا الاتفاق وتكون حيازة الحكومة العراقية للمنطقة المؤجرة دون دفع أية ضرائب أو رسوم مهما كان نوعها بسبب إشغالها لهذه المنطقة، وإذا كان أي قسم من هذه الأرض ملكاً خاصاً للأفراد أو مشغولاً من قبلهم تقوم الحكومة الكويتية بامتلاكها وتهيئتها للحكومة العراقية دون تكاليف أخرى.

المادة السادسة

تعفى من الرسوم الجمركية في الكويت جميع مواد البناء المستوردة لأجل وضع الخرائط وتخطيط وصرف قنالات خور عبد الله أو للأعمال الأخرى الضرورية للأغراض المبينة في ديباجة هذا الاتفاق، بشرط أن تقنع السلطات الجمركية الكويتية إذا تمَّ استيراد هذه المواد عن طريق الكويت أنه يراد استعمال هذه المواد في المنطقة المؤجرة، وأنها ليست مستوردة لأية جهة أخرى في الكويت.

المادة السابعة

تبقى الحكومة الكويتية صاحبة السيادة على هذه المنطقة، ولكن لملائمة ذلك تكون الحكومة العراقية مسؤولة على حسابها الخاص عن خفر وأمن وإدارة العدالة في المساحة المؤجرة. ولكن للمواطنين الكويتيين الذين توقع القضايا عليهم من طلب محاكمتهم من قبل المحاكم الكويتية وستسمح الحكومة العراقية للقبائل الكويتية البدوية بحرية الوصول إلى المنطقة المؤجرة في هجرتها الفصلية إلى هذه المنطقة أو غيرها.

المادة الثامنة

يبقى للحكومة الكويتية الحق المطلق بكل الثروة المعدنية الموجودة في الأرض وتحت المياه في المنطقة المؤجرة وتتعهد حكومة الكويت على أية حال بأن لا تمارس هذه الحقوق بحيث تتدخل بالتأسيسات التي تنشؤها الحكومة العراقية مؤقتاً لهذا الاتفاق أو بالملاحة في المياه المؤجرة إلى الحكومة العراقية بموجب هذا الاتفاق.

المادة التاسعة

إذا حدث أي شك أو خلاف أو نزاع بين الطرفين المتعاقدين في أي بند أو خلال مدة هذا الاتفاق أو بعد انتهائه حول تفسيره أو حول أي شيء ذكر فيه، أو متعلّق به أو حول حقوق أو التزامات أي من الطرفين يحال ذلك إذا لم يتفق على تسويته بطريقة أخرى إلى محكمين يختار واحد منهما من قبل كل من الطرفين المتعاقدين وإلى فيصل يختاره الحكمان قبل الشروع بالتحكيم ويعين كل من الطرفين لحكمه في خلال ثلاثين يوماً من قيام الطرف الآخر بدعوته تحريرياً للقيام بذلك، وإذا لم يفصل هذا يقوم رئيس محكمة العدل الدولية بذلك بناءً على طلب من الطرف الآخر، وإذا لم

يتفق المحكمان على تعيين الفيصل في خلال ثلاثين يوماً من تعينهما يعين الطرفان المتعاقدان بالاتفاق بينهما ذلك الفيصل، وإذا لم يتفقا على ذلك في خلال ثلاثين يوماً يقوم رئيس محكمة العدل الدولية بذلك بناءً على طلب أي من الطرفين، ويكون قرار المحكمين نهائياً، وإذا اختلفا في الرأي يكون قرار الفيصل نهائياً. ويكون مكان التحكيم في هذا المكان الذي يتفق عليه الطرفان وعند عدم الاتفاق يكون في بغداد.

المادة العاشرة

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ إبرامه ويبقى نافذ المفعول مدة تسع وتسعين سنة وبعد ذلك. وإذا لم يرسل أحد الطرفين المتعاقدين إشعاراً إلى الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق قبل ما لا يقل عن خمسة سنوات من تاريخ انتهاء مدة التسع والتسعين سنة المتقدمة الذكر يظل الاتفاق نافذ المفعول حتى مرور خمس سنوات ابتداء من التاريخ الذي يرسل فيه إنذار بهذه الرغبة.

تصديقاً لذلك فقد وقع المندوبان المفوضان من قبل حكومتيهما على هذا الاتفاق وختم بختميهما.

كتب بنسختين في بغداد في اليوم

باللغتين العربية والإنكليزية

على أن يعول على النص الإنكليزي في حالة الاختلاف.

(الترجمة العربية لمسودة اتفاقية أم قصر بين الكويت والعراق، المصدر: العاني، 2013م، ص358-362)

المراجع

الأعظمي، وليد حمدي. (1991م). الكويت في الوثائق البريطانية 1752–1960. رياض الريس للكتب والنشر.

"تعريف الحاجة الاقتصادية" (Economic need). موسوعة العلوم. استرجع في نوفمبر 29، 2022م، من https://www.ar-science.com/2015/02/economicneed.html

"الجالون". موقع الموسوعة البريطانية Britannica English: Arabic Translation استرجع في يناير 12، 2020م، من http://arabic.britannicaenglish.com/gallon

حداد، عثمان كمال. (1950م). حركة رشيد عالي الكيلاني. المكتبة العصرية.

الحسني، عبد الرزاق السيد. (1988م). تأريخ الوزارات العراقية. (ط.7، ج10). دار الشؤون الثقافية العامة.

الخطيب، أحمد. (2007م). الكويت: من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني القومي. المركز الثقافي العربي.

الدوسري، فالح فهد هادي. (2009م). الأزمات الكويتية العراقية (1922–1961). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الدوسري، فالح فهد. (2013م). الأزمات الكويتية العراقية (1922–1961م). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

دوكاس، مارثا. (1973م). أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية، 1961–1963م. دار النهار للنشر.

الرشيدي، أحمد، الشلق، أحمد زكريا، شتا، أحمد عبد الونيس، إبراهيم، حسنين توفيق، أحمد، صالح عبد الرحمن، أفندي، عطية حسين، أحمد، نازلي معوض، رزق، يونان لبيب. (1993، نوفمبر). الكويت من الإمارة إلى الدولة: دراسة في نشأة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية. في أحمد الرشيدي (مُحرر). مركز البحوث والدراسات السياسية.

زلطه، عبد الله. (1994م). أزمة الكويت عام 1961م (صفحات في تاريخ العلاقات العراقية الكويتية) (ط.2). المطبعة التجارية الحديثة.

السقاف، أحمد. (1953، أبريل 1). مرحى. الإيمان، (4)،224–223.

العاني، كريم. (2013م). الحدود العراقية الكويتية، دراسة تاريخية وثائقية: حقائق الجغرافيا وشواهد التاريخ عن مسلسل مشكلة الحدود العراقية – الكويتية. الوراق للنشر.

العبد الرزاق، فاطمة. (1974م). المياه والسكان في الكويت. دار ذات السلاسل.

العلي، أحمد عبد الله، عيسوي، أحمد محمد، بدوب، محمد (مُعدون ومحررون). (1988م). قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف.

العنزي، محمد نايف. (2001م). تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961-1973م. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

غلمن، والدمار. (2017م). نوري باشا السعيد كما عرفته. (مجيد خدوري، مُترجم). الدار العربية للموسوعات.

الغنيم، عبد الله يوسف. (2020م). طريق الكويت إلى الاستقلال (تقارير ومحاضر رسمية). مركز البحوث والدراسات الكويتية. الكويت.

الغنيم، عبد الله يوسف. (2005م، محرم). صفحات ووثائق من قصة الماء في الكويت. رسالة الكويت. السنة الثالثة. (10). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الغنيم، يعقوب يوسف. (1998م). الكويت تواجه الأطماع. مركز البحوث والدراسات الكويتية.

فرس، عبد الحميد صالح. (2018م). قصة الماء قديمًا في دولة الكويت (السنوات العجاف) جلب المياه العذبة من شط العرب (ط.2). (كامل عبد الحميد صالح فرس، مجُمع ومُشرف).

اللوغاني، باسم. (2012م، يناير 27)."صورة لها تاريخ: حامد بيك النقيب حصل على امتياز لتسيير السيارات ونقل الركاب بين الكويت والبصرة عام 1925م". صحيفة الجريدة، (1502)، السنة الخامسة،31.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. (2004م). منافذ العراق البحرية.

مركز البحوث والدراسات الكويتية. (2009م). المياه والكهرباء في الكويت – سيرة ومسيرة.

النجدي، عبد الله أحمد. (2022م، مارس). "تأمين المياه العذبة لمدينة الكويت 1907-1953م،" الرسالة رقم 6. إصدار خاص. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

النجدي، عبد الله. الصانع، راشد. بن سلامة، ليلى. الخطيب، عبد العزيز. الكليب، مشاعل. سعيدان، شيخة (محررون). (2023م). مجلس الإنشاء بدايات التنظيم والعمران في الكويت (1963-1952م). المجلدات 1-8، (عبد الله الغنيم، مُشرف). مركز البحوث والدراسات الكويتية.

هيئة التحرير. (1952، أبريل 1). من أقوال الصحف والإذاعات حول الزيارة الكريمة. الرائد، (2)، 130-131.

هيئة التحرير. (1953، أبريل 1). افتتاح معمل تكرير الماء. الرائد، ج 2(1)، 49-53.

هيئة التحرير. (1953، أبريل 1). الكويت في شهر. الرائد، ج2(1)، 97-99.

هيئة التحرير. (1953، أبريل 1). شيء من الأخبار. الإيمان، (4)، 285.

هيئة التحرير. (1953، مايو 1). أحاديث السوق: الماء. الإيمان، (5)، 342.

هيئة التحرير. (1953، مايو 1). هنا الكويت. البعثة، (5)،293.

هيئة التحرير. (1953، مايو 1). وصف زيارة حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الإله للكويت. البعثة، (5)، 224-228.

والدمار، غلمن. (2017م). نوري باشا السعيد كما عرفته. (مجيد خديوي، مترجم). الدار العربية للموسوعات.

وزراء الخارجية السابقين. وزارة خارجية الجمهورية العراقية. استرجع في مارس 2023م، من https://mofa.gov.iq

Al Akhbar of Baghdad. (1956, April 30). *Telegrams from Iraqi Prime Minister to H. H. the Ruler of Kuwait; from Iraqi Minister for Foreign Affairs to Shaikh Fahad and Shaikh Abdullah Al-Mubarak about Shat Al-Arab*. no. 432, p 1-5. British Archive. FO 1016/515.

Al-Jumhouriyah. (1958, Aug. 31). British Archive. FO 371/132545.

Alnajdi, Abdullah. (2014). *Shaikh Abdullah Al-Salim Al-Sabah, 1895-1965.*] Doctoral dissertation, University of Exeter[.

Arabian Geopolitics 3. (1994). *The Iraq-Kuwait Dispute*. Richard Schofield, (Eds.), 6, The International Status of Kuwait Part II: 1914-1994. Archive Editions.

Beaumont, R.A. (1957, June 27). *British Embassy, Bagdad to G. W. Bell, Political Agent, Kuwait.* British Archive. FO 371/126961.

Beaumont, R.A. (1957, September 6). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Beeley. (1957, August 2). *Minutes of his meeting with Nuri Pasha, Foreign Office, London*. (Extracted) British Archive. FO 371/126961.

Bell, G. W. (1957, April 16). *Confidential memorandum*. Political Agent, Kuwait sent to K. N. Mackenzie, Board of Trade, London, British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, April 25). *Confidential memorandum*. Political Agent, Kuwait sent to Sir Bernard Burrows, Political Resident, Bahrain, British Archive. FO 371/126961.

Bell, G. W. (1957, April 30). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126961.

Bell, G. W. (1957, February 4). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, July 3). *Political Agent* Kuwait to R. A. Beaumont, British Embassy, Bagdad. British Archive. FO 371/126961.

Bell, G. W. (1957, June 4). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office. British Archive. FO 371/126961.

Bell, G. W. (1957, March 14). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, March 18). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, March 21). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, March 25). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, March 4). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126960.

Bell, G. W. (1957, May 28). *Political Agent* Kuwait to Foreign Office, London. British Archive. FO 371/126961.

Bell, G. W. (1957, May 29). *Political Agent Kuwait to Sir Bernard Burrows, Bahrain*. British Archive. FO 371/126961.

Bell. (1957, July 14). *Political Agent Kuwait to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

Bell. (1957, July 20). *Political Agent, Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Bell. (1957, July 24). *Political Agent, Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Bell. (1957, July 30). *Political Agent, Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Bell. (1957, June 23). *Political Agent, Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Board of Trade. (1953, September 1st). *London to Foreign Office, London*.

Board of Trade. (1955, January 21). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/114700.

Board of Trade. (1955, January 27). *London to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Brief for Secretary of State. (1956, March 12). *Iraqi-Kuwaiti Frontier prepared by unfigured member of the British Embassy staff in Bagdad*. British Archive. FO 371/120598.

British Consulate-General. (1950, November 7). *Basra to British Embassy*, Bagdad. British Archive. FO 371/82111.

British Embassy (1953, December 23). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/104381.

British Embassy. (1953, 24 August). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/104380.

British Embassy. (1953, October 8). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/104381.

British Embassy. (1954, August 19). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/109890.

British Embassy. (1955, August 4). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/114701.

British Embassy. (1955, January 12). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/114700.

British Embassy. (1955, January 19). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/114700.

British Embassy. (1955, January 31). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/114700.

British Embassy. (1955, September 14). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 371/114701.

British Embassy. (1956, January 30). *Bagdad to Foreign Office London*. British Archive. FO 1016/515.

British Embassy. (1956, March 14). *Baghdad to Foreign Office, London enclosed with a statement by the Iraqi Foreign Minister to the Arab News Agency on the Iraqi position over the Kuwaiti Water Scheme and the Umm Qasr Agreement*. FO 1016/515.

British Embassy. (1957, August 8). *Bagdad to Foreign Office*, *London*. British Archive. FO 371/126961.

British Embassy. (1957, February 4). *Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126960.

British Embassy. (1957, July 26). *Bagdad to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

British Embassy. (1957, June 20). *Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

British Embassy. (1957, May 26). *Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

British Embassy. (1957, October 30). *Bagdad to J. B. T Judd, Basra*. British Archive. FO 371/126961.

Broad, P. (1955, October 18). *Minutes on Kuwait Water*. Foreign Office, London. British Archive. FO 371/114701.

Burrows, B. A. B. (1954, July 23). *Political Resident Bahrain to Anthony Eden M. C. Foreign Office, London*. British Archive. FO 371 109890.

Burrows, B. A. B. (1954, May 23). *Political Resident Bahrain to Anthony Eden M. C. Foreign Office, London*. British Archive. FO 371 109890.

Burrows, B. A. B. (1957 June 1). *Political Residency, Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Burrows, B. A. B. (1957, February 2). *Political Resident, Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126960.

Crawford R. S. British Embassy. (1958, September 2). *Bagdad to Foreign office, London*. British Archive. FO 371/132545.

Crawford W. F. British Embassy. (1953, December 23). *Beirut to Foreign office, London*. British Archive. FO 371/104381

English translation of a request. (1948, June 26). *submitted by the President of Sandika, the company concerned with supplying water to Kuwait, to the Ruler of Kuwait Sheikh Ahmed al-Jaber*. British Library. IOR/R/15/5/161.

Ewart-Biggs, C. T. E. (1955, September 12). *Minutes on the water scheme. Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Foreign Office. (1949, February 7). *London to Political Resident, Bahrain*. British Library. IOR/R/15/5/161.

Foreign Office. (1950, December 15). L*ondon to Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/82163.

Foreign Office. (1950, May30). *London to Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/82111.

Foreign Office. (1953, August 29). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/104380.

Foreign Office. (1953, October 23). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/104381.

Foreign Office. (1953, October 23). *London to Political Resident, bahrain*. British Archive. FO 371/104381.

Foreign Office. (1954, January 4). *London to Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/104381.

Foreign Office. (1954, July 13). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/109890.

Foreign Office. (1954, June23). *Minutes on Kuwait Iraq Water Scheme written by C. T. E. Ewart-Biggs following by comments of P. L. V. Mallet*. British Archive. FO 371/109890.

Foreign Office. (1954, November 12). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/109890.

Foreign Office. (1954, September 11). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/109890.

Foreign Office. (1955, April 1). *London to C. J. Pelly Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/114700

Foreign Office. (1955, August 3). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/114701.

Foreign Office. (1955, February 17). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/114700.

Foreign Office. (1955, July 13). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/114701.

Foreign Office. (1955, July 27). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/114701.

Foreign Office. (1955, March 11). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/114700.

Foreign Office. (1955, October 20). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/114701.

Foreign Office. (1955, October 27). *London to Political Agent, Kuwait*. British Archive. FO 371/114701.

Foreign Office. (1956, June 24). *Telegram to Kuwait*. British Archive. FO 1016/515.

Foreign Office. (1957, April 26). *London to Political Agency, Kuwait*. British Archive. FO 371/126961.

Foreign Office. (1957, July 25). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/126961.

Foreign Office. (1957, June 21). *London to Political Residency, Bahrain*. British Archive. FO 371/126961.

Foreign Office. (1957, March 20). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/126960.

Foreign Office. (1957, May 10) *Minutes of Iraq – Kuwait frontier, Talk with Mr. Bridgman of the B. P. (British Petroleum Company) about prospects of Agreement.* London. British Archive. FO 371/126961.

Foreign Office. (1957, September 11). *London to British Embassy, Bagdad*. British Archive. FO 371/126961.

Fry, L. A. C. (1954, December 30). *Minutes on Kuwait*. *Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/109891.

Fry, L. A. C. (1955, July 26). *Memorandum of Kuwait-Iraq Water Scheme*. *Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/114701.

Furlonge. (1951, January 2). *Foreign Office, London to Sir Rupert Hay Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/82111.

Gethin, J. (1950, June 16). *Political Agent, Kuwait to Sir Rupert Hay Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/82111.

Hay, R. (1950, June 10). *Political Resident, Bahrain to T. E. Evans Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/82111.

Hay, R. (1951, April 13). *Political Resident, Summary of the events in the Persian Gulf, Kuwait events in March 1951*. In Cambridge Archive (Eds.), 1998. *Political Diaries of the Arab World 1882-1965.* (Vol.19, the Persian Gulf 1951 – 1954). P. 33-39.

Hay, R. (1951, March 9th). *Political Resident, Summary of the events in the Persian Gulf, Kuwait events in February 1951*. In Cambridge Archive (Eds.), 1998. *Political Diaries of the Arab World 1882-1965.* (Vol.19, the Persian Gulf 1951 – 1954). P. 19-25.

Hay, R. (1951, May 8th). A summary of the of events in the Persian Gulf during the month of April 1951. In Cambridge Archive (Eds.), 1998. *Political Diaries of the Arab World 1882-1965.* (Vol.19, the Persian Gulf 1951 – 1954). P. 50.

Hay, R. (1952, January 8th). A summary of the of events in the Persian Gulf during the month of December 1951. in *Political Diaries of the Arab World 1882-1965*. 19, the Persian Gulf 1951 - 1954 (Cambridge Archive Eds.). P. 169 – 172.

Historical summary of events in the Persian Gulf Shaikhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman 1928-1953 Part II. (N. d). Appendices and genealogical tables. [Foreign office] Confidential (19305) PG 53, IOR/R/15/1/731.

Historical Summary of Events in the Persian Gulf Shakhdoms and the Sultanate of Muscat and Oman, 1928 – 1953. (1), p 64-65, British Library. IOR/R/15/1/731.

Kemp, H. T. (1950, 2 May). *London Representative of His Highness the Ruler of Kuwait, London to Foreign Office*. British Archive. FO 371/82111.

Kuwait Ruler Sheikh Mubarak Al-Sabah (1912, November 9-13). *to Political Agent Shakespeare*, *Kuwait*. British Library. IOR/R/15/1/511.

Letter from Colonel C. W. G. Walker. (1953, August 27) *Secretary of the Association of Consulting Engineers, London to the Commercial Secretary, British Embassy, Bagdad.* British Archives. FO 371/104380.

Letter submitted. (1957 March 10). *to Political Agency, Kuwait by the Supreme Council, stressing the necessity of the demarcation of the northern boundaries of Kuwait.* British Archive. FO 371/126960.

Logan, D. A. (1953, August 27). *Minutes of a note on Shatt al-Arab scheme, Foreign Office, London*. British Archive. FO371/104380.

Messrs Ewbank and Partners Limited. (1953, June). *A draft report and estimate for the Water pipeline from the river Shatt-el-Arab to Shuwaikh*. British Archive. FO 371/104381.

Milles, F. H. (1957, September 12). *Report on a Conversation with Yusuf Gailani about Negotiations between Iraq and Kuwait*. Foreign Office. London. British Archive FO 371/126961.

Minutes of a meeting between political Agent G. W. Bell and Shaikh Fahad al-Salim about Shatt-al-Arab at Salamiyah. (1956, April 18). written on 19 April 1956. British Archive. FO 1016/515.

Minutes on the ruler of Kuwait. (1953, August 27). *demands to establish Shatt-al-Arab scheme with Iraq*. British Archive. FO371/104380.

Mr A. S. Halford. (1958, December 18) Political Agency, Kuwait to Sir George Middleton, Bahrain. British Archive. FO 371/132623.

Note Verbal sent (1953, September 7). *to the Iraqi Government on the question of supplying water to Kuwait from Iraq, read by the British Ambassador in Bagdad*. British Archive. FO 371/104380.

Note Verbally delivered. (1954, September 23). *from British Embassy, Bagdad to Iraqi Government*. British Archive. FO 371/109890.

Notes on Umm Qaser Development Project. (1955, October 25). British Archive. FO 371/120598.

Paton, T. A. L. (1954, October 30). Sir Alexander Gibb & Partners, London to C. T. Ewart Biggs Foreign Office, London. British Archive. FO 371/109890.

Paton, T. A. L. (1955, September 15). Sir Alexander Gibb & Partners, London to C. T. Ewart Biggs Foreign Office, London. British Archive. FO 371/114701.

Pelly, C. J. (1953, April 9) *Political Agent, Kuwait to Political Resident, Bahrain.* British Archive. FO 371/104380.

Pelly, C. J. (1953, December 20). *Political Agent, Kuwait to B. A. B. Burrows Political Resident, Bahrain.* British Archive. FO 371/104381.

Pelly, C. J. (1953, October 17) *Political Agent, Kuwait to L. A. C. Fry Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/104381.

Pelly, C. J. (1953, October 20) *Political Agent, Kuwait to B. A. Burrows Political Resident, Bahrain.* British Archive. FO 371/104381.

Pelly, C. J. (1955, April 19). *Political Agent, Kuwait to Sir Michael Wright British Embassy, Bagdad.* British Archive. FO 371/114700.

Political Agency. (1957, April 24). *Kuwait to Sir Bernard Burrows, Political Resident, Bahrain.* British Archive. FO 371/132774.

Political Agency. (1958, January 13). *Kuwait to Sir B. Burrows, British Residency, Bahrain.* FO 371/132774.

Political Agency. (1958, July 9). *From Mr. Rothine. Kuwait to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/12776.

Political Agent Harold Dickson. (1932, June 6). *Kuwait to Political Resident, Bushire.* British Library. IOR/R/15/5/160.

Political Agent Harold Dickson. (1932, May 21). *Kuwait to Political Resident, Bushire*. British Library. IOR/R/15/5/160.

Political Agent. (1915, January 4). *Kuwait to Political Resident, Bushire*. British Library. IOR/R/15/1/511.

Political Agent. (1938, September 24). *Kuwait to British Consul, Bushire at Bahrain*. British Library. IOR/R/15/5/160

Political Agent. (1938, September 24). *Kuwait to British Consul, Bushire at Bahrain*. British Library. IOR/R/15/5/160.

Political Agent. (1944, October 17). Kuwait to Political Resident, Bushire. British Library. IOR/R/15/5/161.

Political Agent. (1948, September 18). *Kuwait to Political Resident, Bahrain*. British Library. IOR/R/15/5/161.

Political Agent. (1949, March 11). *Kuwait to Political Resident, Bahrain.* British Library. IOR/R/15/5/161.

Political Agent. (1949, March 22-24). *Kuwait to Political Resident, Bahrain, extract from the Iraqi newspaper, Al Nas, issued in Basra on the problem of Shatt al-Arab's pipeline discussions.* British Library. IOR/R/15/5/161.

Political Agent. (1950, February 15) *Kuwait, to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/82111.

Political Agent. (1953, August 9). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/104380.

Political Agent. (1953, December 21). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/104381.

Political Agent. (1953, July 15). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO371/104380.

Political Agent. (1953, October 14). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO371/104381.

Political Agent. (1953, October 16). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO371/104381.

Political Agent. (1953, October 30). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/104381.

Political Agent. (1953, September 16). *Kuwait to Board of Trade, London*. British Archive. FO371/104380.

Political Agent. (1954, July 14). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109890.

Political Agent. (1954, July 21). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109890.

Political Agent. (1954, July 26). *Kuwait to Political Resident, Bahrain.* British Archive. FO 371/109890.

Political Agent. (1954, November 18). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109890.

Political Agent. (1954, October 25). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109890.

Political Agent. (1955, August 10). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, August 16). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, August 25). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, December 30). *Kuwait to Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/120598.

Political Agent. (1955, February 22). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Agent. (1955, January 30). *Kuwait to Board of Trade, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Agent. (1955, January 31). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Agent. (1955, July 17). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, March 21). *Kuwait to Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/114700.

Political Agent. (1955, March 28). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Agent. (1955, November 3). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, October 23). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, September 10). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1955, September 12). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Political Agent. (1956, January 16). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 1016/515.

Political Agent. (1956, January 18). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/120598.

Political Agent. (1956, January 23). *Kuwait to Political Resident, Bahrain*. British Archive. FO 371/120598.

Political Agent. (1957, November 6). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Political Agent. (1958, July 27). *Kuwait to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/132776.

Political Diaries of the Arab World 1882-1965. (1998). *The Persian Gulf, 1951 – 1954*. 19. Cambridge Archive (Eds.).

Political Residency. (1957 May 20). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Political Resident. (1938, October 13). *Camp in Kuwait, to the India Office, London*. British Library. IOR/R/15/5/160.

Political Resident. (1915, February 12). *Bushire to Political Agent, Kuwait*. British Library. IOR/R/15/1/511.

Political Resident. (1936, September 18) *Bushire to Political Agent, Kuwait*. British Library. IOR/R/15/5/160.

Political Resident. (1947, July 24). *Bahrain to India Office, London*. British Library. IOR/R/15/5/161.

Political Resident. (1948 December 20). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Library. IOR/R/15/5/161.

Political Resident. (1953 November 6). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/104381.

Political Resident. (1953, December 22). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/104381.

Political Resident. (1954 September 2). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109890.

Political Resident. (1954, December 28). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109891.

Political Resident. (1954, September 21). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/109890.

Political Resident. (1955 June 1). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Resident. (1955, February 8). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Resident. (1955, January 26). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Political Resident. (1956 May 24). *Bahrain to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/120598.

Reilly, N. M. P. (1957, February 21). Kuwait to K. E. Mackenzie, Board of Trade, London. *Political Agency*. British Archive. FO 371/126960.

Reilly, N. M. P. (1957, February 6). *Political Agency, Kuwait to K. E. Mackenzie, Board of Trade, London.* British Archive. FO 371/126960.

Report. (1956, January 31st) *dated 16th December 1955, by the Senior Naval Officer, Persian Gulf, Commissioners of the Admiralty, London to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/120598.

Riches, D. M. H. (1957, October 1). *Iraq-Kuwait Frontier*. Foreign Office. British Archive. FO 371/126938.

Riches, D. M. H. (1958, August 18, 25). *Two Secret memorandums title "Iraq-Kuwait Relations"*. FO 371/132545.

Rothnie. (1957, September 15). *Political Agency, Kuwait to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

Samuel A. C. I. (1954, September 24). *Minutes on Iraq-Kuwait Water Scheme. Foreign Office. London*. British Archive. FO 371/109890.

Scotsman Newspaper. (1957, June 17). *World scene, Saudis Seeking Iraq Water, Agreement in Principle*. British Archive. FO 371/126961.

Sir Alexander Gibb & Partners. (1954, September). *Final Report on the Shatt el Arab Scheme, Prepared on the instructions of His Highness the Ruler of Kuwait*. British Archive. FO 957/184.

Talcott. (1957 November 4). *W. Seelye American Consul*, *Kuwait to The Department of State, Washington.* In Confidential U.S. State Department central files: the Persian Gulf States and Yemen, 1950-1959. Microfilm reels collection. Bethesda, Maryland: University Publications of America (1991).

Talcott. (1957, October 15) *W. Seelye American Consul*, *Kuwait to The Department of State, Washington.* In Confidential U.S. State Department central files: the Persian Gulf States and Yemen, 1950-1959. Microfilm reels collection. Bethesda, Maryland: University Publications of America (1991).

The National Archives, a. (1955). *File title: Agreement between Kuwait and Iraq for frontier changes to allow Iraq to develop Umm Qasr port: demarcation of frontier*. File 1089. (pp. to 17). Kew gardens (London). FO 371/114644.

The National Archives, b. (1955). *Map of Iraq Kuwait Frontier (Umm Qasr) 1954-1955*, Ref. MFQ 1/1229/3, *Extracted part of File title: Agreement between Kuwait and Iraq for frontier changes to allow Iraq to develop Umm Qasr port.* Kew gardens (London). FO 371/114644.

The National Archives. (1950). *File title: Erection of water condenser for Kuwait.* Code EA file 1422. Kew gardens (London). FO 371/82111.

The National Archives. (1953). *File title: Kuwait water supplies: Shett-el-Arab water scheme; efforts to persuade the Ruler of Kuwait to appoint engineers: appointment of British consulting engineers to survey the project*. Code EA file 1421 (papers 14 to end). Kew gardens (London). FO 371/104381.

The National Archives. (1953). *File title: Kuwait water supplies: Shett-el-Arab water scheme; efforts to persuade the Ruler of Kuwait to appoint engineers: appointment of British consulting engineers to survey the project*. Code EA file 1421 (papers 1 to 13). Kew gardens (London). FO371/104380 .

The National Archives. (1954). *File title: Kuwait-Iraq Water and Irrigation Scheme*. File 1421. (pp. 24-47). Kew gardens (London). FO 371/109890.

The National Archives. (1955). *File title: Agreement between Kuwait and Iraq on water supplies and irrigation*. File 1422. (pp. to 25). Kew gardens (London). FO 371/114700.

The National Archives. (1955). *File title: Agreement between Kuwait and Iraq on water supplies and irrigation*. File 1422. (pp. 26 to end). Kew gardens (London). FO 371/114701.

The National Archives. (1956). *File title: Effects of Shatt-al-Arab and Umm Qasr schemes on frontiers between Iraq and Kuwait*. File 1089. Kew gardens (London). FO 371/120598.

The National Archives. (1956). *File title: Fresh water supplies from Iraq and Umm Qasr Agreement*. File No. 1422, 1. Kew gardens (London). FO 1016/515.

The National Archives. (1957). *File title: Water scheme at Shatt al Arab on frontier between Kuwait and Iraq*. File 1421. (pp.20 – end). Kew Gardens (London). FO 371/126961.

The National Archives. (1957). *File title: Water scheme at Shatt al Arab on frontier between Kuwait and Iraq*. File 1421. (pp. to 19). Kew gardens (London). FO 371/126960.

The Secretary of the Admiralty (1956, January 31) London to the Under Secretary of State, Foreign Office, London, attached by the following reports (a) an Extract of Report dated 30th November 1955, by Commander-in-Chief, East Indies Station; (b) Enclosure 2 to the foregoing report dated 25th October 1955; (c) Report dated 16th December 1955, by the Senior Naval Officer, Persian Gulf. British Archive. FO 371/120598.

The Supreme Council (1957, March 9). *Translation of a copy of letter No. 31-2/2 Kuwait,* to H. H. the Ruler of Kuwait. British Archive, Kew Gardens (London). FO 371/126960.

Translated letter. (1954, July 20). *From the Ruler, Kuwait to Political Agent Kuwait, enclosed with a letter submitted to the Ruler by Kuwait Development Board*. British Archive. FO 371 109890.

Unknown writer. (1954, September 30). *Minutes on a question raised to Nuri Pasha at the Secretary of State's Luncheon in London about the water for Kuwait*. British Archive. FO 371/109890.

Walmsley, A. R. (1957, March 18). *Confidential memorandum. Foreign Office*, *London*. British Archive. FO 371/126960.

Walmsley, A. R. (1957, March 22). *Minutes on Iraq-Kuwait Frontier: Oil and Water Pipeline, written by Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126960.

Walmsley, A. R. (1957, March 7). *Confidential memorandum. Foreign Office*, *London*. British Archive. FO 371/126960.

Waterlow. C. (1950, December 8th). *Minute of a Proposal to construct a piped water-supply from Iraq to Kuwait*. British Archive. FO 371/82111.

Wright, Michael. (1957, July 21). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Wright, Michael. (1957, October 23). *Bagdad to Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Wright, Michael. (1957, November 22*). British Ambassador in Bagdad to H. Beeley, Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

Wright, Sir Michael. (1955, July 4). *British Embassy, Bagdad to Harold MacMillan Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114701.

Wright, Sir Michael. (1955, May 23). *British Embassy, Bagdad to Harold MacMillan Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/114700.

Wright, Sir Michael. (1957, February 17). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126960.

Wright, Sir Michael. (1957, July 2). *British Embassy, Bagdad to Riches, Foreign Office, London*. British Archive. FO 371/126961.

Wright, Sir Michael. (1957, June 22). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

Wright, Sir Michael. (1957, June 27). *British Embassy, Bagdad to G. W. Bell, Political Agency, Kuwait.* British Archive. FO 371/126961.

Wright, Sir Michael. (1957, March 17). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126960.

Wright, Sir Michael. (1957, March 22). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126960.

Wright, Sir Michael. (1957, March 27). Bagdad to Foreign Office, London. *British Embassy.* British Archive. FO 371/126960.

Wright, Sir Michael. (1957, March 5). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126960.

Wright, Sir Michael. (1957, May 28). *British Embassy, Bagdad to Foreign Office, London.* British Archive. FO 371/126961.

Abstract

The study aims to present a new and detailed overview of the most important stages of political planning and negotiations for the Shatt al-Arab pipeline project between Kuwait and Iraq between 1947 and 1958, and the challenges that faced its implementation on the ground. The study follows the historical research methodology in its presentation, analysis, explanation, and comparison of the available content and information. It documents the developments of the project chronologically until the end of its political discussions in 1958. The study shows in its results that the Britain role of intermediary between the two countries, did not meet the expected aspirations, especially when they included the issue of border demarcation in ongoing negotiations of the project, which increased Kuwait's certainty of the underlying Iraqi ambitions behind providing facilities regarding the achievement of the project. Therefore, relations worsened between the two countries with in 1956 until the end of 1957, when Iraq was intransigent in resolving the issue of border demarcation as a prerequisite for the implementation of the project, which led into a period of severe tension that pushed them, individually, to adopt alternative plans for the project in serve of their economic and political interests.

Keywords: Water, Kuwait, Iraq, Shatt, Project

Dr. Abdullah A. A. AlNajdi

- Assistant Professor of Modern and Contemporary History at Kuwait University. He obtained a master's degree in Gulf Studies from the University of Exeter in Britain in 2009, and a Doctorate of Philosophy in Arab and Islamic Studies for his thesis "Shaikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah (1895-1965)" from the University of Exeter in Britain in 2014. AlNajdi has multiple historical research interests, including: the history of Kuwait in the twentieth century, the history of the Arabian Gulf emirates under British protection, the modern and contemporary history of the Arabian Peninsula, and others.
- Email: a.alnajdi@ku.edu.kw

Publications:

First: Books:

1 - The book "Shaikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah 1895-1965, Patron of the Social Welfare State" (2024).

2 - He is the main editor of the book "The Development Council (1952-1963)" (2023), the beginnings of organization and urbanism in Kuwait.

Second: Research paper:

1 - The Ottoman campaign on Bahrain in 1559 AD, testimony of an unknown leader (June 2021), published in issue (4) of the Historical Documents journal, at Kuwait University.

2 - Securing fresh water for Kuwait City 1907-1953, which was approved for publication in the Annals of Arts and Social Sciences of Kuwait University on August 25, 2020.

Doi: https://doi.org/10.34120/aass.v46i677.1623
Monograph (677)

Shatt Al-Arab Pipeline Project 1947-1958: A Documentary Study of the Project's Challenges & their Impact on Kuwaiti-Iraqi Relations

Dr. Abdullah A. AlNajdi
Department of History - College of Arts
Kuwait University

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

Editorial Board

- **Prof. Taghreed M. Alqudsi-ghabra**
  Acting Editor-in-Chief
  Department of Information Studies, College of Social Sciences, Kuwait University
  taghreed.alqdsi@ku.edu.kw

- **Prof. Adnan Yousef Al-Atoom**
  Department of Counseling and Educational Psychology, Yarmouk University, Jordan
  atoum@yu.edu.jo

- **Prof. Ameen Awad Muhanna Al-Mashaqbeh**
  Department of Political Science, The University of Jordan
  almashaqbeh-amin@hotmail.com

- **Prof. Mohammad Ahmad Al-Sayed**
  Department of Philosophy, College of Arts, Kuwait University
  m.elsayed@ku.ed.kw

- **Prof. Sand Ahmad Abdel Fattah**
  Department of History, College of Arts, Kuwait University
  Sanad.abdelfattah@ku.edu.kw

- **Dr. Asaad Hashem Al-Saleh**
  Head, Department of Middle Eastern Languages and Cultures, Indiana University, United States of America
  alsaleha@indiana.edu

- **Mrs. Maha Ibrahim Al-Mosaad**
  Managing Editor
  maha.almsad@ku.edu.kw

Advisory Board

- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**
  Geography Department
  King Saud University
  aalwelie.c@ksu.edu.sa

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**
  Department of Arabic Language and Literature - Jordan University

- **Prof. Ma'moun Fandi**
  Director of London Institute of Strategic Studies - United Kingdom
  mamounf@googlemail.com

- **Prof. Sari Hanafi**
  President of the International Sociological Association - American University- Beirut
  sh41@aub.edu.lb

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Academic Publication Council - Kuwait University

REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

Volume 46, 2025

Rates:

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,
Saudi Arabia: RS 10.

Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar

Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar

● Annual Subscription (individuals):

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.
2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.
3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.
4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

● Annual Subscription (institutions):

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.
2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.
3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.
4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES
P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454
Tel: 24830256 - Fax: 24830256

P-ISSN: 1560-5248
E-ISSN: 2960-2114
http://journals.ku.edu.kw/aass
E-mail: aass@ku.edu.kw

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:
EBSCO Publishing Products
دار المنظومة: www.mandumah.com
UIrich's Periodicals Directory 263117

The Publications of The Academic publiction Council

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

ANNALS OF THE
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

مشروع أنابيب شط العرب 1947-1958م:
دراسة وثائقية في تحديات المشروع وأثرها
على العلاقات الكويتية-العراقية

Shatt Al-Arab Pipeline Project 1947-1958:
A Documentary Study of the Project's Challenges & their Impact on Kuwaiti-Iraqi Relations

Dr. Abdullah A. AlNajdi
Department of History - College of Arts
Kuwait University

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Academic
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Volume 46 - Monograph 677

Issue No. (2) - 1447 A.H/2025